# معالم السنة النبوية

تأليف الدكتور
عبد الرحمن عتر
جامعة البترول والمعادن
الدراسات الاسلامية

مكتبة المنار
الأردن - الزرقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

# مقـدّمة الكتاب

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد.

أتقدم بكتابي هذا «معالم السنة النبوية» إلى المكتبة الاسلامية، رغبة مني في خدمة «السنة النبوية». عرّفت فيه السنة النبوية القولية والفعلية، وأنواعها وحجيتها ـ ومكانتها، وبينت جهود السلف الصالح رضي الله عنهم في حفظ هذه السنة المباركة. ورحلتهم إلى الأقطار، لرواية الحديث عن أهله، وكم بذلوا في سبيل ذلك كل غال، وأفنوا أعمارهم في خدمة السنة النبوية، وحفظها من التحريف، وقاموا بجهود لا مثيل لها في تاريخ الأمم، ليوصلوا لنا هذه الأمانة العظيمة: «حفظ السنة النبوية» وأشرت إلى تدوين السنة، وتاريخ هذا التدوين، من لدن الصحب الكرام، إلى أن فرغ من جمعها، وتدوينها، وتصنيفها، وتنقيتها، حتى غدت مشرقة يهتدي بها الباحثون وطلاب العلم.

وألمحت إلى بعض كتب السنة، وأمهاتها، مبيناً أن هذه الكتب، هي فخر الأمة الإسلامية الى يوم الدين، فلم يتح لنبي من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أن تدون سنته وتصنف، كما أتيح لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

وحتى لا يغيب عن طالب العلم فضل علماء الحديث رضي الله عنهم، فقد أشرت إلى أشهر علماء الحديث، وكتبهم، وإلى علوم الحديث، التي اصطلحوا

عليها. ولم أوفِ هؤلاء السلف الصالح حقهم، فذلك تقصر عنه المجلدات. وها هي مكتبات الحديث النبوي، تحفل بالمجلدات العامرة بسيرتهم وعلمهم وفضلهم وكتبهم.

وأرجو من الله سبحانه أن يجعل هذا الكتاب «معالم السنة النبوية» ذخراً لي في الدنيا والآخرة وأن ينفع به قارئه، والله هو الهادي إلى الصراط المستقيم وهو ولي التوفيق.

عبد الرحمن عتر

* * *

# فصول الكتاب

# الفصول ومحتوياتها

# الفصل الأول
# تعريف السنة وأنواعها وحقيقتها

## ١ ــ تعريف السنة في اللغة

لو رجعنا إلى كتب اللغة لوجدنا أن كلمة «السنة» مأخوذة من «سَنّ». وتأتي «سنّ» بمعنى بيّنَ، يقال: سن الأمر بينه، وسن الله سنة: بين طريقاً قويماً، وكل من ابتدأ أمراً عمل به قوم من بعده فهو الذي سنه[1]، ومنه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها»[2]. . . ومصدر «سَنّ» السَّن بفتح السين، والاسم هو السنة، وجمعها سُنن بضم السين، وحكى ابن منظور في لسان العرب جواز فتح السين وكسرها: سَنن وسِنن[3] وتطلق في العرف الاسلامي على «الطريقة المحمودة المستقيمة» يقال: فلان من أهل السنة معناه: «من أهل الطريقة المحمودة المستقيمة»[4]. وتطلق في مقابلة البدعة، فيقال: «فلان على سنة» إذا عمل وفق سنة النبي صلى الله عليه وسلم، ويقال «فلان على بدعة» إذا عمل على خلاف ذلك[5].

---

(١) لسان العرب مادة: «سن».
(٢) أخرجه الامام مسلم أنظر شرح مسلم للنووي ج: ٣ ص: ٨٧.
(٣) لسان العرب مادة: «سن».
(٤) لسان العرب مادة: «سن».
(٥) الموافقات للإمام الشاطبي: ج: ٤ ص: ٤.

## ٢ ـ السنة في الاصطلاح

يختلف العلماء في تعريفهم للسنة النبوية تبعاً لاختلاف تخصصاتهم:

١ ـ **فهي عند علماء الحديث**: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقية أو خُلُقية، وكل ما نسب الى النبي صلى الله عليه وسلم قبل الرسالة أو بعدها سواء أثبتت حكماً شرعياً أو لم تثبت[1]. فهم يدرسون حياة النبي صلى الله عليه وسلم دراسة كاملة وافية من جميع جوانبها: ولادته. طفولته، صباه وشبابه، كهولته، وشيخوخته، خَلْقاً وخُلُقاً فضلاً عن معرفتهم لأقواله وأفعاله حفظاً وفقهاً، ليعرف المؤمنون نبيهم صلى الله عليه وسلم، فيقتدوا به، فمن أحب إنساناً أحب كل ما يتصل به صغيراً كان أو كبيراً.

٢ ـ **وهي عند علماء أصول الفقه**: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير، فهم يبحثون فيها كمصدر للتشريع، والتشريع يثبت بالقول أو الفعل أو التقرير منه صلى الله عليه وسلم، فلا يجعلون «الصفة» داخلة في مدلول السنة، ومن هذا يقول الأصولي: هذا حكم ثابت بالسنة أي دليله السنة لا غيره من الأدلة[2].

٣ ـ **وهي عند علماء الفقه**: ما يثاب على فعلها ولا يعاقب على تركها، كسنن الصلاة والصوم والحج والوضوء وغيرها من السنن التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم وندب إلى فعلها ولم يفرضها عليهم ولم يوجبها[3].

ولعل تعريف المحدثين للسنة النبوية هو الذي يهمنا لشموله حياة النبي صلى الله عليه وسلم وعلى هذا درجت كتب السنة فلم تخصص السنة بما خصها الفقهاء والاصوليون.

---

(١) أنظر منهج النقد للدكتور نور الدين عتر: ٢٨.

(٢) شرح الكوكب المنير لابن النجار: ج ٢ ص ١٥٩ وما بعدها.

(٣) شرح الكوكب المنير لابن النجار: ج ٢ ص ١٦٠.

## ٣ ــ أنواع السنة

من تعريف المحدثين للسنة، نرى أنها على أربعة أنواع: قولية وفعلية وتقريرية ووصفية.

**١ ــ السنة القولية**: هي أقوال النبي صلى الله عليه وسلم الصادرة عنه غير القرآن الكريم مثاله حديث: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرىء ما نوى» متفق عليه وحديث: «الدين النصحية» متفق عليه.

ومن السنة القولية الحديث القدسي وهو: ما أسنده الرسول صلى الله عليه وسلم إلى ربه عز وجل مثاله: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تبارك وتعالى: ﴿ أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه ﴾ أخرجه مسلم وابن ماجة.

**٢ ــ السنة الفعلية**: هي أفعال النبي صلى الله عليه وسلم مثاله قول عائشة رضي الله عنها في صيام النبي صلى الله عليه وسلم للتطوع: «كان يصوم حتى نقول: لا يفطر، ويفطر حتى نقول لا يصوم»، متفق عليه.

وقام بأداء الشعائر الإسلامية وأمرهم صلى الله عليه وسلم أن يفعلوا كما فعل فقال: «صلوا كما رأيتموني أصلي» رواه البخاري والإمام أحمد في المسند. وأحرم للحج وقال: «خذوا عني مناسككم» أخرجه مسلم وأحمد والنسائي. ومن السنة الفعلية الإشارة: كما «أشار صلى الله عليه وسلم لأبي بكر أن يتقدم فيصلي بالناس» متفق عليه.

ومن السنة الفعلية عمل القلب: فإذا نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أراد فعل شيء كان من السنة الفعلية وإن لم يفعله كما في حديث عائشة رضي الله عنها: «أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن ينحي مخاط أسامة فقالت عائشة: دعني يا رسول الله حتى أكون أنا الذي أفعل قال يا عائشة أحبيه فإني أحبه» متفق عليه[1].

---

(١) أنظر ما كتبه الدكتور محمد سليمان الأشقر في كتابه «أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم».

٣ ـ **السنة التقريرية**: هي إقراره صلى الله عليه وسلم أقوال صحابته وأفعالهم ولم ينكر عليهم مثاله ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم لـنـا لما رجع من الأحزاب: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة»، فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي، لم يرد منا ذلك، فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يعنف واحداً منهم»[١] «ومما روي من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث رجلاً على سرية وكان يقرأ لأصحابه في صلاته فيختم بـ «قل هو الله أحد»، فـلمـا رجعـوا، ذكروا ذلك له عليه الصلاة والسلام، فقال: سلوه لأي شيء يصنع ذلك؟ فسألوه، فقال: لأنها صفة الرحمن، وأنا أحب أن أقرأ بها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أخبروه أن الله يحبه»[٢].

٤ ـ **السنة الوصفية**: وهي وصف النبي صلى الله عليه وسلم خَلْقاً وخُلُقاً. مثال الوصف الخَلْقي؛ قول الصحابي: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن الناس وجهاً وأحسنهم خَلْقاً، ليس بالطويل البائن، ولا بالقصير»[٣].

ومثال الوصف الخُلُقي؛ قول الصحابي: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس وكان أجود ما يكون في رمضان»[٤] وقول عائشة رضي الله عنها تصف النبي صلى الله عليه وسلم: «كان خُلُقه القرآن، اقرؤوا إن شئتم «قد أفلح المؤمنون». وقد تكفلت كتب السنة بذكر أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وصفاته وتقريراته وساهمت معها كتب السيرة النبوية بتدوين أخباره صلى الله عليه وسلم: من حيث ولادته، ونشأته، وبعثته، وهجرته، وغزواته، وسراياه، إلى أن لقي وجه ربه راضياً مرضياً، جزاه الله عنا خير الجزاء.

---

(١) رواه البخاري في صلاة الخوف: ٢: ١٥.

(٢) أخرجه مسلم وأحمد والنسائي.

(٣) رواه البخاري في صفة النبي صلى الله عليه وسلم: ٤: ١٨٨.

(٤) رواه البخاري في أول صحيحه ورواه مسلم في الفضائل: ٧: ٧٣.

## ٤ ــ تعريف الحديث والخبر والأثر

١ ــ **الحديث في اللغة**: يأتي بمعنى الجديد من الأشياء، يقال ثوب حديث وثوب قديم جمعه حداث وحدثاء.

ويأتي بمعنى الخبر وكل ما يتحدث به، قليلاً كان أو كثيراً والجمع: أحاديث. ويطلق الحديث على القرآن الكريم قال تعالى: «إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفاً»(١).

**والحديث في اصطلاح المحدثين**: «ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خَلْقي أو خُلُقي».

وعلى هذا: فالحديث والسنة مترادفان، وليس كما يظن البعض أن الحديث قاصر على قول النبي صلى الله عليه وسلم، بل هو شامل لقوله، وفعله، وتقريره، وصفته، وليس من فرق بين الحديث والسنة إلا الفرق اللغوي من حيث كون السنة تعني الطريق»(٢).

٢ ــ **الخبر في اللغة**: النبأ، والجمع أخبار. وخبره بكذا وأخبره: نبأه. واستخبره: سأله عن الخبر وطلب أن يخبره(٣).

**والخبر في الاصطلاح**: مرادف للحديث كما قال ابن حجر: «الخبر عند علماء الفن مرادف للحديث».

وبعضهم فرق بين الخبر والحديث: فجعل الخبر عاماً يشمل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن غيره، أما الحديث: فهو خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم. وجعل بعضهم الخبر خاصاً بما جاء عن غير النبي صلى الله عليه وسلم، ولذلك قيل لمن يشتغل بالتواريخ: «الأخباري» وجعل الحديث خاصاً

---

(١) أنظر لسان العرب والمعجم الوسيط مادة: «حدث».

(٢) أنظر تبسيط علوم الحديث للشيخ المطيعي: ٧ ومنهج النقد للدكتور عتر: ٢٧.

(٣) أنظر لسان العرب: مادة: خبر.

بالنبي صلى الله عليه وسلم ولذلك قيل لمن يشتغل بالسنة النبوية: «المحدث».

ولعل المتتبع لكلمة الخبر، يجدها مرادفة للحديث النبوي في كتب السنة، ويجدها عامة في غير كتب السنة، تشمل الحديث النبوي وغيره[1].

٣ ــ **الأثر في اللغة**: ما يتركه الماشي من علامات قديمة في الأرض الرخوة أو الرملية، ومنه: اقتفاء الأثر: أي تتبع أثر الماشي. ويأتي الأثر بمعنى الخبر، والجمع: آثار وأثر الحديث عن القوم: حدث به عنهم، وحديث مأثور أي: يخبر الناس به بعضهم بعضاً.

**والأثر في الاصطلاح**: مرادف للحديث والخبر والسنة، ويسمى راوي الحديث «أثرياً»، نسبة للأثر ومن هنا سمى الإمام الطحاوي كتابه «مشكل الآثار» لأنه يضم الآثار المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وبعضهم يجعل الأثر خاصاً بما روي عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ومن هنا سمى الإمام محمد بن الحسن الشيباني كتابه بالآثار لأنه لم يرو فيه الأحاديث المرفوعة الى النبي صلى الله عليه وسلم، بل اقتصر فيه على ما روي عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم[2].

---

(١) أنظر المصادر السابقة. وأنظر قواعد في علوم الحديث للتهانوي: ٢٤ فما بعد.

(٢) أنظر لسان العرب: مادة: أثر وأنظر قواعد في علوم الحديث للتهانوي: ٢٦.
وأنظر تبسيط علوم الحديث: للشيخ المطيعي: ٧.
وأنظر منهج النقد للدكتور: عتر: ٢٧.

## ٥ ــ حقيقة السنة

يمكن تقسيم السنة النبوية من حيث مصدرها إلى قسمين:

١ ــ وحي من الله سبحانه بمعناها.

٢ ــ اجتهاد من الرسول صلى الله عليه وسلم.

١ ــ **نزول الوحي بالسنة**: وكما نزل الوحي بالقرآن الكريم فقد نزل بالسنة النبوية، إلا أن نزوله بالقرآن كان بلفظ معجز، وأما السنة فكان بإيحاء المعنى للنبي صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته، يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي ولا كل ذي ناب من السبع ولا لقطة معاهد إلا ان يستغني عنها صاحبها، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه «أي يضيفوه»[١].

وعن حسان بن عطية قال: «كان جبريل عليه السلام ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن، ويعلمه إياها كما يعلمه القرآن، أخرجه الدارمي، وعن مكحول قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم»: آتاني الله القرآن ومن الحكمة مثليه» والحكمة: السنة، أخرج هذين الحديثين أبو داود في مراسيله»[٢]. وقد قال أبو البقاء في كلياته: «إن هو إلا وحي يوحى»[٣] إلا أنهما يتفارقان من حيث إن القرآن هو المنزل للإعجاز والتحدي بخلاف الحديث، وإن ألفاظ القرآن مكتوبة في اللوح المحفوظ،

---

(١) رواه أبو داود والترمذي بسياق آخر في باب العلم وابن ماجة في المقدمة حديث رقم ٢ المرجع سنن أبي داود شرح الخطابي ج ٥ ص ١٠ وأنظر التاج الجامع للأصول: جراحى ٤٦ وأنظر «السنة المفترى عليها»: ١٨.

(٢) أنظر قواعد التحديث للقاسمي: ٥٩.
وأنظر «مفتاح الجنة» ص: ٩.

(٣) سورة النجم، الآية: ٤.

وليس لجبريل عليه السلام ولا للرسول صلى الله عليه وسلم أن يتصرفا فيها أصلاً، وأما الأحاديث فيحتمل أن يكون النازل على جبريل معنى صرفاً فكساه حلة العبارة، فأعرب الرسول صلى الله عليه وسلم بعبارة تفصح عنه»(١). وهذا النوع من السنة النبوية ـ الموحى به من الله سبحانه ـ اتخذ صوراً متعددة في الوحي منها:

١ ــ النفث في الروع: أي إلقاء المعنى في قلب النبي صلى الله عليه وسلم، مثاله حديث: «إن روح القدس نفث في روعي، أنه لن تموت نفس حتى تستوفي رزقها وأجلها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب، خذوا ما حل ودعوا ما حرم»(٢).

٢ ــ نزول جبريل عليه السلام في صورة بشر، يسأل النبي صلى الله عليه وسلم ليعلم الناس أمور دينهم، عن عمر رضي الله عنه: «بينما نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وسلم، إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد. . . . فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الاسلام، والإيمان، والإحسان، وعن الساعة وأشراطها، ثم خرج فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا عمر أتدري من السائل؟ قال: الله ورسوله أعلم، قال: فإنه جبريل اتاكم يعلمكم أمور دينكم»(٣).

٣ ــ نزول الوحي في صورة غير مرئية، ولكن توجد أمارات تدل عليه، من ذلك: ما رواه البخاري ومسلم في كتاب الحج «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بالجعرانة(٤) ومعه نفر من أصحابه، فسأله رجل: «كيف ترى في رجل أحرم بعمرة وهو متضمخ(٥) بطيب؟» فسكت النبي صلى الله عليه وسلم ساعته،

---

(١) كليات أبي البقاء ص: ٢٨٨ وأنظر قواعد التحديث للقاسمي: ٥٩

(٢) رواه ابن حبان في صحيحه، وأنظر تفسير ابن كثير ج: ٤ ص: ١٢١.

(٣) رواه البخاري ومسلم في كتاب الإيمان.

(٤) هو موضع قريب من مكة.

(٥) التضمخ: التلطخ بالطيب وغيره والإكثار منه.

فجاءه الوحي، فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم محمر الوجه وهو يغط، ثم سري عنه، فقال: أين الذي يسأل عن العمرة؟ فأتي بالرجل، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أغسل الطيب الذي بك ثلاث مرات، وانزع عنك الجبة، واصنع في عمرتك كما تصنع في حجك[1].

٤ ـ **اجتهاد من الرسول صلى الله عليه وسلم**: اجتهد النبي صلى الله عليه وسلم في بيان ما نزل عليه من القرآن الكريم، فكانت السنة النبوية شارحة للقرآن الكريم. قال الإمام الشافعي رحمه الله: كل ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مما فهمه من القرآن، قال: لقوله صلى الله عليه وسلم: «إني لا أحل إلا ما أحل الله في كتابه، ولا أحرم إلا ما حرم الله في كتابه»[2]. وقال: «جميع ما تقوله الأئمة شرح للسنة وجميع السنة شرح للقرآن»[3].

واجتهد النبي صلى الله عليه وسلم، فتابعه الوحي وأقره، فمعنى ذلك: أن اجتهاده صلى الله عليه وسلم وافق الحق الذي أراده الله سبحانه[4]، وإن راجعه فيه، صار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ما دله عليه الوحي من الحق، ولن يتخلى الوحي عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وهذه حادثة أسرى بدر تشهد لذلك: روى الترمذي وابن أبي شيبة والحاكم والبيهقي في الدلائل عن ابن مسعود قال: «لما كان يوم بدر جيء بالأسارى فقال أبو بكر: يا رسول الله قومك وأهلك، استبقهم لعل الله أن يتوب عليهم، وقال عمر بن الخطاب: يا رسول الله كذبوك فاضرب أعناقهم، ولم يرد عليهم شيئاً فقال أناس: يأخذ بقول أبي بكر، وقال أناس يأخذ برأي عمر، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم،

(١) اللؤلؤ والمرجان: ج: ١ ص: ١٥ حديث ٧٣٣ وأنظر «مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة» للسيوطي: ٩ وانظر «السنة المفترى عليها»: ٢١.

(٢) رواه البزار من حديث معقل بن يسار بلفظ: «اعملوا بالقرآن وأحلوا حلاله وحرموا حرامه، واقتدوا به... أنظر قواعد التحديث للقاسمي: ٥٩.

(٣) قواعد التحديث للقاسمي: ٥٩.

(٤) اخرج البيهقي بسنده عن عمر بن الخطاب أنه قال على المنبر: يا أيها الناس إن الرأي إنما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم مصيباً لان الله تعالى كان يريه... وانما هو منا الظن والتكلف أنظر مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة: ٩.

فقال: إن الله ليلين قلوب رجال حتى تكون ألين من اللبن، وإن الله يشدد قلوب رجال حتى تكون أشد من الحجارة، مثلك يا أبا بكر مثل ابراهيم عليه السلام قال: «فمن تبعني فإنه مني ومن عصاني فإنك غفور رحيم»[1] ومثلك يا أبا بكر مثل عيسى عليه السلام قال: «إن تعذبهم فإنهم عبادك، وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم»[2] ومثلك يا عمر كمثل موسى عليه السلام إذ قال: «ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم»[3] ومثلك يا عمر مثل نوح عليه السلام إذ قال: «رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً»[4]. . . ثم قال صلى الله عليه وسلم: أنتم عالة فلا ينفلتن من الأسرى إلا بفداء، فأنزل الله تعالى: «ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الأخرة والله عزيز حكيم، لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم»[5]. . .

وبهذا عصم الله رسوله صلى الله عليه وسلم ببيان الحكم في الأسرى.

كما اجتهد صلى الله عليه وسلم في إعراضه عن ابن ام مكتوم، وهو أعمى جاءه وهو مشغول بعرض الإسلام على زعماء قريش، وفيهم أبو جهل وعقبة بن ربيعة حسبما رواه الترمذي والحاكم وابن حبان عن عائشة رضي الله عنها، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يرجو إيمانهم فنزل قول الله تعالى: «عبس وتولى أن جاءه الأعمى، وما يدريك لعله يزكى. أو يذكر فتنفعه الذكرى، أما من استغنى فأنت له تصدى، وما عليك ألا يزكى، وأما من جاءك يسعى وهو يخشى فأنت عنه تلهى»[6].

وسواء كانت السنة النبوية وحياً من الله سبحانه أو كانت من اجتهاد النبي

---

(١) سورة ابراهيم الآية: ٣٦.
(٢) المائدة: الآية: ١١٨.
(٣) يونس: الآية: ٨٨.
(٤) نوح: الآية: ٢٦.
(٥) الانفال: الآيتان: ٦٧، ٦٨.
(٦) سورة عبس: الآيات: ١-١٢.

صلى الله عليه وسلم فهي مقرة يجب العمل بها، لأنها صادرة عن الوحي حقيقة أو حكماً،«وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى». قال ابن حزم رحمه الله: «فصح لنا بذلك أن الوحي ينقسم من الله عز وجل الى رسوله صلى الله عليه وسلم إلى قسمين: أحدهما: وحي مَتْلُوّ مؤلف تأليفاً معجز النظام وهو القرآن. والثاني: وحي مروي منقول غير مؤلف ولا معجز النظام ولا متلو لكنه مقروء وهو الخبر الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم»[1]. . . . .

* * *

(١) الإحكام: ج ١ ص: ٩٦ وانظر «مباحث في علوم القرآن» للشيخ مناع القطان ص: ٢٧ حيث قسم الحديث إلى قسمين: «قسم توقيفي» وحي من الله سبحانه «قسم توفيقي» اجتهاد من الرسول صلى الله عليه وسلم.

# الفصل الثاني
# حجية السنة ووظيفتها

## ١ ـ حجية السنة

إن السنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، تثبت بها جميع الأحكام: من حلال، وحرام، ومندوب، وواجب، يجب العمل بها. والتحاكم إليها، ولا تجوز مخالفتها، ثبت ذلك: بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، وإجماع المسلمين:

**أولاً ـ القرآن الكريم**: إن الله سبحانه أمر المؤمنين بطاعة النبي صلى الله عليه وسلم، وقرن طاعته بطاعته، لاشتراكهما في الحكم، فقال تعالى: «وأطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون»[١].

وبين أن من يعرض عن طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم فقد سلك سبيل الكافرين، الذين لا يحبهم الله سبحانه، فقال تعالى: «قل أطيعوا الله والرسول فإن تَوَلّـوا فإن الله لا يحب الكافرين»[٢].

وجعل اتباع السنة دليلاً على محبة الله سبحانه، فقال تعالى: «قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم»[٣].

وبين أن طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم هي في حقيقتها طاعة لله سبحانه، فقال جل شأنه: «من يطع الرسول فقد أطاع الله»[٤] لأن النبي صلى

---

(١) آل عمران: ١٣٢.
(٢) آل عمران: ٣٢.
(٣) آل عمران: ٣١.
(٤) النساء: ٨٠.

الله عليه وسلم مبلغ عن ربه لا ينطق عن هواه.

وطلب من المؤمنين طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم والتحاكم إليه إذا تنازعوا فقال تعالى: «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول»[١].

وأوجب التسليم لقضاء الرسول صلى الله عليه وسلم، والعمل بحكمه، واعتبره ركناً من أركان الإيمان، فقال تعالى: «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً»[٢].

وحذر من معصية الله سبحانه ومن معصية رسوله صلى الله عليه وسلم فقال تعالى: «وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول واحذروا»[٣].

وجعل عاقبة معصية الله ورسوله صلى الله عليه وسلم الخلود في النار والعذاب المهين، فقال تعالى: «ومن يعصِ الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين»[٤]. وطلب من المؤمنين أن يستجيبوا لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم، فقال تعالى:

«يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم»[٥].

ووصف المؤمنين بالسمع والطاعة لحكم نبيهم صلى الله عليه وسلم فقال تعالى: «إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا»[٦].

ودعا المؤمنين للتأسي والاقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم فلا

---

(١) النساء: ٥٩.
(٢) النساء: ٦٥.
(٣) المائدة: ٩٢.
(٤) النساء: ١٤.
(٥) الانفال: ٢٤.
(٦) النور: ٥١.

يخالفونه في أمر أو نهي، فقال تعالى: «لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر»[1].

وما ذاك إلا لأن الله سبحانه أراه الحق، فلا ينطق عن هواه، بل هو الوحي المبين قال تعالى: «وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى»[2].

وقد آتاه الله سبحانه الحكمة يعلمها للناس فقال تعالى: «لقد مَنَّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة»[3].

وقال تعالى لأمهات المؤمنين: « واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة»[4].

وقد اتفق جمهور العلماء على أن «الحكمة» التي أعطاها الله لرسوله صلى الله عليه وسلم إنما هي السنة، كما قال الإمام الشافعي، رحمه الله[5].

**ثانياً ـ السنة النبوية:** وكما دل القرآن الكريم على حجية السنة النبوية، ووجوب اتباعها، فقد دلت السنة النبوية على ذلك، أيضاً، فقد وردت احاديث كثيرة توجب اتباع السنة وتعتبرها حجة يجب العمل بها. منها:

ـ أمره صلى الله عليه وسلم بالتمسك بسنته وسنة الخلفاء الراشدين من بعده، فقال: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجُذ»[6].

ـ بيانه صلى الله عليه وسلم أن التمسك بالكتاب والسنة عصمة للإنسان من الضلال فقال: في حجة الوداع فيما رواه ابن عباس وأنس رضي الله عنهم:

---

(١) الأحزاب: ٢١.
(٢) النجم: ٣-٤.
(٣) آل عمران: ١٦٤.
(٤) الأحزاب: ٣٤.
(٥) الرسالة للإمام الشافعي: ٧٨.
(٦) رواه أبو داود في السنة والترمذي في العلم وقال: حسن صحيح.

«يا أيها الناس إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً: كتاب الله وسنتي» أخرجه الحاكم ومالك في الموطأ[1].

ـ وبين صلى الله عليه وسلم، في حديث المقدام بن معدي كرب ـ أن الله قد آتاه القرآن وآتاه السنة وأن ما حرمته السنة النبوية مثل تحريم القرآن: «ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني وهو متكىء على أريكته فيقول بيننا وبَينكم كتاب الله فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرمناه، وإن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حرم الله»[2].

وفي رواية: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه» قال الإمام الخطابي في معنى هذه الرواية: «أوتي الكتاب وحياً يتلى، وأوتي من البيان مثله، أي أذن له أن يبين ما في الكتاب: فيعم، ويخص، ويزيد، ويشرح ما في الكتاب، فيكون في وجوب العمل به ولزوم قبوله كالظاهر المتلو من القرآن»[3]، وهذا ما فهمه الصحابة رضي الله عنهم فاعتبروا أمر النبي صلى الله عليه وسلم كأمر الله سبحانه واعتبروا نهيه صلى الله عليه وسلم كنهي الله سبحانه، أخرج الشيخان عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «لعن الله الواشمات والمستوشمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله تعالى، فبلغ ذلك امرأة يقال لها: أم يعقوب فجاءت فقالت: إنه بلغني أنك قلت: كيت وكيت، فقال: ما لي لا ألعن من لعن رسُولُ الله صلى الله عليه وسلم، وهو في كتاب الله، فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحين، فما وجدته، قال: إن كنت قرأتيه فقد وجدتيه، أما قرأت «وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» قالت: بلى، قال: فإنه نهى عنه»[4].

---

(١) وأنظر «مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة» ص: ٧ فما بعدها، وهي رسالة قيمة للإمام السيوطي، أودعها الأدلة الكافية على حجية السنة.

(٢) رواه الترمذي في العلم واللفظ له وأبو داود في السنة وابن ماجة في المقدمة.

(٣) أنظر تفسير القرطبي: ١: ٣٨ وأنظر الكفاية للبغدادي: ٩ ـ ١٠.

(٤) مفردات الحديث: الواشمات: جمع واشمة من الوشم: نوع من التجميل في الوجه واليدين والمستوشمات: جمع مستوشمة وهي التي تسأل وتطلب ذلك. والمتنمصات: جمع متنمصة من التنمص: وهو نتف الشعر من الوجه. والمتفلجات: جمع متفلجة: وهي التي تفعل الفُرَج بين =

**ثالثاً - الإجماع**: أجمع الصحابة رضي الله عنهم على الاحتجاج بالسنة والعمل بها فكان الواحد منهم إذا عرض له أمر طلب حكمه في كتاب الله تعالى، فإن لم يجده طلبه في السنة، فإن لم يجده اجتهد برأيه، وقد استفادوا ذلك من إقرار الرسول صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: «فسأله بم تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: بكتاب الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: فبسنة رسول الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: اجتهد رأيي ولا آلو - لا أقصر - فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره وقال: الحمد لله الذي وفق رسول الله إلى ما يرضي الله ورسوله»[1].

قال الإمام الشوكاني: «إن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية ولا يخالف ذلك إلا من لاحظ له في دين الإسلام»[2].
وقال ابن حزم فيمن لا يرى حجية السنة: «ولو أن امرءاً قال: لا نأخذ إلا ما وجدنا في القرآن لكان كافراً باجماع الأمة»[3].

## ٢ ـ وظيفة السنة

القرآن الكريم دستور الإسلام، وهو المرجع الأول في التشريع الإسلامي، وقد جاء بمبادىء عامة لا بد من بيانها وتفصيلها. فجاءت السنة النبوية بهذه المهمة. وكان لها وظيفتان أساسيتان:

الأولى: تابعة للقرآن بياناً وتفصيلاً. والثانية: مستقلة عنه. **أولاً - بيان السنة للقرآن الكريم**: لقد كانت مهمة النبي صلى الله عليه وسلم بيان القرآن

---

= أسنانها للحسن قرأت ما بين اللوحين: تقصد قرأت كل القرآن فما وجدت النهي عن الوشم والتنمص والتفلج. . . أنظر «مفتاح الجنة» للسيوطي: ١١.

(١) أخرجه الترمذي وأبو داود وأحمد بن حنبل والبيهقي والدارقطني.

(٢) إرشاد الفحول: ٣٢.

(٣) الإحكام: ٢: ٨٠.

الكريم: قال تعالى: «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزّل إليهم»[1].

فالسنة النبوية بينت القرآن، بتفصيل أحكامه، أو بتقييد مطلقه، أو بتخصيص عامه، أو بتوضيح مبهمه أو بتأكيد ما جاء به، أو بتقعيد ما ورد في القرآن مفرقاً، أو بتفريع على أصل، وإليك تفصيل ذلك:

أ ـ تفصيل الأحكام المجملة: أمر القرآن بالصلاة والصيام، والحج، والزكاة، أمراً مجملاً، لم يبين مقدار الصلاة، وشروطها، وركعاتها، ولم يبين مقدار الزكاة. والأموال التي تجب فيها الزكاة، والأموال التي لا تجب الزكاة، ولم يبين مناسك الحج، ولا أحكام الصيام بالتفصيل، فجاءت السنة النبوية بتفصيل ذلك قولاً، وفعلاً وتقريراً. أخرج البيهقي بسنده عن شبيب بن أبي فضالة المكي. أن عمران بن حصين رضي الله عنه ذكر الشفاعة، فقال رجل من القوم: يا أبا نجيد، إنكم تحدثونا بأحاديث لم نجدها أصلاً في القرآن، فغضب عمران وقال للرجل: قرأت القرآن؟، قال: نعم. قال فهل وجدت فيه صلاة العشاء أربعاً؟ ووجدت المغرب ثلاثاً، والغداة ركعتين، والظهر أربعاً، والعصر أربعاً؟ قال: لا، قال: فعن من أخذتم ذلك؟ ألستم عنا أخذتموه وأخذناه، عن النبي صلى الله عليه وسلم؟ أوجدتم فيه من كل أربعين شاة شاة، وفي كل كذا بعيراً كذا، وفي كل كذا درهماً كذا، قال: لا، قال فعن من أخذتم ذلك؟ ألستم عنا أخذتموه وأخذناه عن النبي صلى الله عليه وسلم؟ وقال: أوجدتم في القرآن «وليطوفوا بالبيت العتيق» أوجدتم فيه فطوفوا سبعاً، واركعوا ركعتين خلف المقام؟ أما سمعتم الله قال في كتابه: «وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» قال عمران: فقد أخذنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أشياء ليس لكم بها علم»[2].

ب ـ تقيد الأحكام المطلقة: في القرآن الكريم أحكام مطلقة، قيدتها السنة، من هذا قوله تعالى مبيناً عقوبة السارق: «والسارق والسارقة فاقطعوا

---

(١) سورة النحل: ٤٤.

(٢) أنظر «مفتاح الجنة» للسيوطي: ٦ وانظره الكفاية» للخطيب البغدادي: ١٥.

أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم»[1]. فلفظ اليد هنا مطلق، لم يقيد بموضع خاص، وبمقتضى هذا النص تقطع اليد كلها، ولكن السنة قيدت هذا الحكم بكون القطع من الرسغ لا اليد كلها، وأن القطع لليد اليمنى.

وقال تعالى: «وليطوفوا بالبيت العتيق»[2] وهذا الأمر من الله سبحانه يوجب الطواف مطلقاً، سواء أكان الطائف على طهارة أم على غير طهارة، وقيدته السنة النبوية بالطهارة، فلا يطوف بالبيت الحرام إلا من كان طاهراً.

وقال تعالى: «من بعد وصية يوصين بها أو دين»[3] أطلق الوصية فلم يقيدها بالثلث وجاءت السنة النبوية فقيدت الوصية بالثلث، وأن تكون لغير وارث.

جـ ـ تخصيص الأحكام العامة: في القرآن الكريم أحكام عامة، خصصتها السنة النبوية، وذلك مثل قوله تعالى: «يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين»[4] فظاهر الآية عام في إعطاء الميراث لكل ولد من والده، ولكن السنة النبوية خصصت هذا العام، فلم تورث أولاد الأنبياء من آبائهم: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث. ما تركناه صدقة»[5]. ولم تورث الولد القاتل من أبيه المقتول، «لا يرث القاتل»[6].

وقال تعالى: «وأحل الله البيع»[7] فالبيع حلال، وهو عام، يشمل البيع

---

(١) المائدة: ٣٨.

(٢) الحج: ٢٩.

(٣) النساء: ١٢.

(٤) النساء: ١١.

(٥) أنظر فتح الباري ج: ٦ ص ٢٨٩ و ٣٣٥ و ٢٣٩ وأنظر شرح صحيح مسلم للنووي ج ٣ ص ١٣٧٨ وأنظر مسند الامام أحمد ج ١ ص ١٥٨.

(٦) سنن الترمذي كتاب الفرائض وسنن ابن ماجة كتاب الديات وكتاب الفرائض كما أخرج أحمد ومالك وغيرهما.

(٧) البقرة: ٢٧٥.

الصحيح والبيع الفاسد، ولكن السنة النبوية بينت أن المراد من البيع في الآية: هو البيع الصحيح.

د ــ توضيح المبهم: في الآيات الكريمة ألفاظ مبهمة، تحتاج إلى توضيح، حتى يفهمها المؤمنون فهماً صحيحاً، وقد تكفلت السنة بتوضيح ذلك، قال تعالى: «الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون»[1]، فلما نزلت هذه الآية الكريمة، خاف كثير من الصحابة أن تشمله هذه الآية، حين فهم الظلم بأنه التقصير في أي حق من الحقوق، فقالوا: يا رسول الله وأينا لم يظلم؟ فبين لهم النبي صلى الله عليه وسلم أن المراد من الظلم هنا: هو الشرك، واستدل على ذلك بقوله تعالى: «إن الشرك لظلم عظيم»[2].

هـ ــ تأكيد ما جاء به القرآن: قال تعالى: «وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة»[3] وقال تعالى: «يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم»[4] وقال تعالى: «ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً»[5].

فهذه الآيات الكريمة تفيد وجوب الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، من غير تعرض لشروطها وأركانها، وجاءت السنة النبوية مؤكدة لها دون شرح أو بيان لشروطها أو أركانها، فقال صلى الله عليه وسلم: «بني الاسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان وحج البيت من استطاع اليه سبيلاً» متفق عليه.

و ــ تقعيد ما ورد في القرآن مفرقاً: جاء في القرآن الكريم تحريم

---

(١) الانعام: ٨٢.
(٢) لقمان: ١٣ وأنظر اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ج ١ ص ٢٥.
(٣) البقرة: ٨٣.
(٤) البقرة: ١٨٣.
(٥) آل عمران: ٩٧.

الضرر، قال تعالى: «لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده»[1] وقال تعالى: «ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن»[2] وقال تعالى: «ولا يضار كاتب ولا شهيد»[3] وقال تعالى: «ولا تمسكوهن ضراراً لتعتدوا»[4]. فجمعت السنة النبوية ذلك كله في قاعدة واحدة هي قوله صلى الله عليه وسلم: «لا ضرر ولا ضرار».

ز ـ التفريع على أصل ذكره القرآن: قال تعالى: «لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم»[5] فلا يحل أخذ مال أخيك إلا بحق وأخذ ماله بدون رضاه حرام، فجاءت السنة تفرع على هذا الأصل، فحرمت بيع الثمر قبل بدو صلاحه[6]، خشية إصابته بآفة من برد شديد، أو رياح عاتية، فلا يحصل للمشتري ما أراده من الثمر، فبأي حق يأخذ البائع مال المشتري؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أرأيت إذا منع الله الثمرة بم يأخذ أحدكم مال أخيه»[7].

الثانية ـ استقلال السنة بالأحكام التشريعية: ثبت في السنة النبوية أحكام تشريعية سكت عنها القرآن الكريم، فلم يوجبها ولم يحرمها، كتحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها، وتحريم الذهب والحرير على الرجال وتحريم كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير، وإثبات حق الشفعة للجار،

---

(١) البقرة: ٢٣٣.
(٢) الطلاق: ٦.
(٣) البقرة: ٢٨٢.
(٤) البقرة: ٢٣١.
(٥) النساء: ٢٩.
(٦) أنظر فتح الباري ج ٥ ص ٢٩٨ كتاب البيوع باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها.
(٧) أنظر فتح الباري ج ٥ ص ٣٠٢ كتاب البيوع باب اذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها. . . .
وأنظر الرسالة للإمام الشافعي ص: ٩١ فقد ذكر اتفاق العلماء على بيان السنة للكتاب بتأكيد ما جاء فيه، أو التفريع على أصوله كتطبيق له، أو بيان لمجمله وتخصيص لعامه وتقييد لمطلقة، وذكر اختلاف العلماء في استقلال السنة من حيث مخرجه: هل هو على الاستقلال بالتشريع أم بدخوله ضمن نصوص القرآن، أنظر السنة ومكانتها للسباعي: ٣٨١.

وميراث الجدة، ورجم الزاني المحصن وغيرها من الأحاديث التي تحل وتحرم وتبيح وتوجب، متناسبة مع أهداف القرآن ومقاصده العامة، ولا تخالفه ولا تناقضه.

وسواء كانت السنة تابعة للقرآن الكريم أو مستقلة عنه، فإنما هي مما أتانا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، علينا أن نعمل بها ونأخذها، كما قال تعالى: «وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا»[١].

والضال المضل هو المعرض عن السنة لا يلقي لها بالاً، كما قال أيوب السختياني: «إذا حدثت الرجل بالسنة، فقال: دعنا من هذا، وحدثنا من القرآن، فاعلم أنه ضال مضل»[٢].

* * *

---

(١) الحشر: ٧.

(٢) الكفاية للخطيب البغدادي: ١٦.

# الفصل الثالث
# حفظ السنة النبوية

عنيت الأمة الإسلامية بالسنة النبوية عناية فائقة، لم تسبقهم في ذلك أمة من الأمم، ولم يرو التاريخ أن أمة نقلت سنة نبيها كما نقلته الأمة الإسلامية. ولا غرابة في ذلك، فقد اختار الله الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم اختياراً يليق بحمل هذه الأمانة، فحملوها وأدوها كاملة غير منقوصة، وكانوا أحق بها وأهلها، دفعهم الى ذلك حبهم لهذا الدين العظيم، ولنبيه الكريم صلى الله عليه وسلم. ونتتبع في البحوث التالية: حرص الصحابة رضي الله عنهم على حفظ السنة النبوية، باعتبارها المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، وقد وجههم النبي الكريم صلى الله عليه وسلم إلى حفظها، وأدائها، والتمسك بها:

١ ـ **الحض على حفظ الحديث النبوي وأدائه**: طلب النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة رضي الله عنهم أن يسمعوا حديثه ويبلغوه لمن بعدهم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نضر الله امرأً سمع منا حديثاً فبلغه غيره فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»[١]. وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن خلفاءه هم حملة الحديث النبوي فقال: «اللهم ارحم خلفائي»، قلنا: يا رسول الله، من خلفاؤك؟ قال: «الذين يروون أحاديثي وسنتي ويعلمونها للناس»[٢].

---

(١) رواه ابن حبان في صحيحه والبيهقي أنظر جامع بيان العلم وفضله ج ١ ص ٣٨ ونضر الله امرأ: جمله الله وزينه وأدخله الجنة أنظر المحدث الفاصل: ١٦٧.

(٢) أخرجه الطبراني في معجمه الأوسط عن عليٍّ رضي الله عنه بلفظ «اللهم ارحم خلفائي الذين يأتون من بعدي، الذين يروون أحاديثي وسنتي ويعلمونها الناس»، أنظر «المحدث الفاصل»: ١٦٣ وانظر «شرف أصحاب الحديث» ٧٦ وانظر الالماع: ٤.

وفي حجة الوداع طلب النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة رضي الله عنهم أن يبلغوا عنه فقال: «ليبلغ شاهدكم غائبكم، فرب مبلغ أحفظ من سامع»[1]، وكان يأمر الوفود أن يبلغوا ما سمعوه منه، إلى من خلفهم، فقد أتاه وفد عبد القيس فأمرهم ونهاهم ثم قال لهم: «احفظوه وأخبروه من وراءكم»[2]. ومنع كتمان العلم، وبين عقاب الكاتم في الدار الآخرة فقال صلى الله عليه وسلم: «من سئل عن علم فكتمه، ألجم بلجام من نار يوم القيامة»[3]، وضرب مثلاً لكاتم العلم بمن يكنز ماله فلا ينفقه. فقال صلى الله عليه وسلم: «مثل الذي يتعلم علماً ثم لا يحدث به مثل رجل رزقه الله مالاً فكنزه فلم ينفق منه»[4]، وقد فهم الصحابة رضي الله عنهم من القرآن الكريم: وجوب تبليغ ما حفظوه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهذا أبو هريرة رضي الله عنه يقول: ««مثل الذي يتعلم علماً ثم لا يحدث به مثل رجل رزقه الله مالاً فكنزه فلم ينفق منه»[4]، وقد فهم الصحابة رضي الله عنهم من القرآن الكريم وجوب تبليغ ما حفظوه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهذا أبو هريرة رضي الله عنه يقول: «لولا آيتين أنزلهما الله في كتابه ما حدثت شيئاً أبداً: «إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون» البقرة: ١٥٩[5].

وحفظ السنة وتبليغها من خصائص هذه الأمة المباركة، لم تشاركها في ذلك الأمم الأخرى، بل أضاعت سنن أنبيائها عليهم السلام، قال الامام أبو حاتم الرازي: «لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة، فقال له رجل: يا أبا حاتم! ربما رووا حديثاً لا أصل له ولا يصح؟ فقال: علماؤهم يعرفون الصحيح من السقيم، فروايتهم ذلك

---

(١) رواه الامام أحمد في مسنده: ٦: ٩٦ وابن ماجة في سننه: ١/ ٨٤ والحديث مشهور في كتب السنة.

(٢) انظر الحديث بطوله في فتح الباري ج ١ ص ١٩٤.

(٣) مسند الإمام أحمد: ج: ١٤ ص: ٥.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي: ٧١ وأنظر «السنة قبل التدوين» للدكتور عجاج الخطيب: ٤٦.

(٥) انظر جامع الأصول لابن الأثير ج: ٨ ص: ٢١.

للمعرفة، ليتبين لمن بعدهم أنهم ميزوا الآثار وحفظوها»[1].

وعلى هذا أقبل الصحابة والتابعون ومن بعدهم على الحديث النبوي يحفظونه، ويؤدونه لمن بعدهم، ويتدارسونه فيما بينهم، ويعتبرون ذلك عبادة كأنهم في صلاة، ويفضلونه على صلاة النافلة، قال وكيع: «لو أعلم أن الصلاة - صلاة النافلة - أفضل من الحديث ما حدثت»[2].

٢ - الحرص على مجالس النبي صلى الله عليه وسلم: وما أن سمع الصحابة رضي الله عنهم هذا الحض على حفظ السنة، حتى كانوا أحرص الناس على مجالس رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتزاحموا فيها وضن بعضهم بمجلسه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى أمر الله سبحانه بالتفسح في المجالس، ليعم الخير والانتفاع بالعلم، فقال تعالى: «إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم»[3] ومتى جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس إليه أصحابه حلقاً حلقاً[4] ويقول أنس رضي الله عنه: «إنما كانوا إذا صلوا الغداة قعدوا حلقاً حلقاً، يقرؤون القرآن، ويتعلمون الفرائض، والسنن[5] ولقد بلغ من حرصهم على تتبع أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله، أن كانوا يتنادبون مجلس النبي صلى الله عليه وسلم، خشية أن يفوتهم شيء من حديثه، روى البخاري عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد، وهي من عوالي المدينة، وكنا نتناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ينزل يوماً، وأنزل يوماً، فاذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره وإذا نزل فعل مثل ذلك»[6]. فما كل الحديث سمعوه من

---

(١) انظر «شرف أصحاب الحديث» للخطيب البغدادي: ٤٣.

(٢) انظر تفسير القرطبي: ج ١٧ ص ٢٩٦.

(٣) انظر مجمع الزوائد: ج ١ ص ١٣٢.

(٤) انظر «فتح الباري» ج ١ ص ١٩٥.

(٥) «معرفة علوم الحديث» للحاكم النيسابوري: ص: ١٤.

(٦) فتح الباري: ج ١ ص ١٧٢ ومسند الامام أحمد ج ٥ ص ٢٠٢.

النبي صلى الله عليه وسلم. بل كانوا يتلقون عن بعضهم، فيحدث شاهدهم غائبهم، قال البراء بن عازب الأوسي رضي الله عنه: «ما كل الحديث سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان يحدثنا أصحابنا، وكنا مشتغلين في رعاية الإبل، وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يطلبون ما يفوتهم سماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيسمعونه من أقرانهم، وممن هو أحفظ منهم، وكانوا يشددون على من يسمعون منه» ولم يكونوا يعرفون الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال البراء بن عازب: «ليس كلنا كان يسمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، كانت لنا صنيعة وأشغال، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدث الشاهد الغائب»[1]، ولم يكتفوا بسماع الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم، بل يتدارسونه ويتذاكرونه فيما بينهم حتى لا ينسوه، قال أنس بن مالك: «كنا نكون عند النبي صلى الله عليه وسلم فنسمع منه الحديث، فاذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه»[2].

وكان بعضهم يقيم عند الرسول صلى الله عليه وسلم يتعلم أمور دينه، ويحفظ سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، ليعود إلى قومه فيعلمهم كما تعلم، أخرج البخاري من مالك بن الحويرث قال: «أتينا النبي صلى الله عليه وسلم ونحن شببة متقاربون، فأقمنا عنده عشرين ليلة، فظن أنا اشتقنا أهلنا، وسألنا عمن تركنا في أهلنا، فأخبرناه، وكان رفيقاً رحيماً، فقال: «ارجعوا إلى أهليكم فعلموهم ومروهم، وصلوا كما رأيتموني أصلي، وإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم احدكم، ثم ليؤمكم أكبركم»[3].

بل كان الصحابي يقطع المسافات الواسعة ليسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حكم شرعي، ثم يرجع ليعمل به: أخرج البخاري في صحيحه

---

(١) انظر «المحدث الفاصل» ص: ٣٢.
(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ص: ٤٦ وانظر «السنة قبل التدوين» ص: ٦٠.
(٣) صحيح البخاري بحاشية السندي ج ٤ ص ٥٢ وسنن الدارمي ص: ١٤٨.

«عن عقبة بن الحارث أنه أخبرته امرأة بأنها أرضعته هو وزوجه، فركب من فوره ـ وكان بمكة ـ قاصداً المدينة حتى بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم. فسأله عن حكم الله فيمن تزوج امرأة، لايعلم أنها أخته من الرضاع، ثم أخبرته بذلك من أرضعتهما فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: كيف وقد قيل؟ ففارق زوجته لوقته، فتزوجت بغيره[1].

٣ ـ التفرغ للحديث النبوي: وتفرغ جماعة من الصحابة لسماع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتبليغه للناس، مكتفين من الدنيا بما يقيم أودهم، وسمي هؤلاء بأهل الصفة، وكان من أعلامهم الصحابي الجليل أبو هريرة رضي الله عنه فقال عن نفسه معللاً إكثاره من الحديث: «إنكم تقولون: إن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتقولون: ما بال المهاجرين لا يحدثون بمثل حديث أبي هريرة؟ وإن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وكنت ألزم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ملء بطني، فأشهد إذا غابوا، وأحفظ إذا نسوا، وكان يشغل إخواني من الأنصار عمل أموالهم، وكنت امرءاً مسكيناً من مساكين الصفة. . . . الحديث»[2].

وشهد له بذلك عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فقال: «يا أبا هريرة، إن كنت لألزمنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وأعلمنا بحديثه»[3].

٤ ـ الصحابة يتلقون الحديث عن بعضهم: وإذا فات بعض الصحابة شيء من السنة، أو أشكل عليهم شيء منها، يخرجون باحثين عمن سمعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم: ليسألوه عنها. من ذلك ما حدث لأحد من الصحابة حين قبل امرأته وهو صائم، «فوجد من ذلك وجداً شديداً، فأرسل امرأته تسأل عن ذلك، فدخلت على ام سلمة، أم المؤمنين فأخبرتها، فقالت أم سلمة: إن رسول الله يقبل وهو صائم، فرجعت المرأة إلى زوجها فأخبرته، فزاده ذلك شراً، وقال: لسنا مثل رسول الله، يحل الله لرسوله ما شاء. فرجعت المرأة

---

(١) انظر «السنة ومكانتها في التشريع» للدكتور السباعي ص: ٥٧.

(٢) انظر جامع الأصول: ج ٨ ص ٢١.

(٣) انظر تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٣٦.

إلى أم سلمة، فوجدت رسول الله عندها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما بال هذه المرأة؟ فأخبرته ام سلمة، فقال: ألا أخبرتيها أني أفعل ذلك؟! فقالت ام سلمة: قد أخبرتها، فذهبت إلى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شراً، وقال: لسنا مثل رسول الله، يحل الله لرسوله ما شاء، فغضب رسول الله ثم قال: والله إني لاتقاكم لله ولأعلمكم بحدوده»[١].

وهذا أبو موسى الأشعري يسأل عائشة - أم المؤمنين - عما أشكل عليه هو وأصحابه: فقال: «ما أشكل علينا - أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم - حديث قط فسألنا عائشة إلا وجدنا عندها منه علماً»[٢]. . . .

وعائشة أم المؤمنين تطلب من ابن أختها أن يلقى عبد الله بن عمرو وليأخذ عنه العلم فلقد حمل علماً كثيراً، روى مسلم عن عروة قال: «قالت لي عائشة: يا ابن اختي، بلغني أن عبد الله بن عمرو مارٌّ بنا إلى الحج، فالقه فسائله، فإنه قد حمل عن النبي صلى الله عليه وسلم علماً كثيراً، قال: فلقيته، فساءلته عن أشياء يذكرها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال عروة: فكان فيما ذكر؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله لا ينتزع العلم من الناس انتزاعاً، ولكن يقبض العلماء، فيرفع العلم معهم، ويبقي في الناس رؤساء جهالاً، يفتونهم بغير علم، فيَضلون ويُضلون»[٢].

وابن عباس، رضي الله عنهما تتبع مناهل السنة النبوية، فوجدها في بيوت الأنصار، فما منعه نسبه وقرابته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقف على أبواب الأنصار، ليروي عنهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، يأتيهم بأدب طالب العلم. وينتظر حتى يخرجوا من بيوتهم، فيسألهم: ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم كذا وماذا فعل يوم كذا. . . قال رضي الله عنه: «كنت أسمع بالرجل، عنده الحديث، فآتيه، فأجلس، حتى يخرج، فأسأله، ولو شئت أن أستخرجه لفعلت»[٣] وقد مر معنا حديث أنس رضي الله

(١) الرسالة للشافعي: ٤٠٤ وانظر «السنة ومكانتها» للسباعي: ٥٣.

(٢) جامع الأصول: ٨: ٣٥.

(٣) تذكرة الحفاظ: ١ : ٤١.

عنه يبين فيه تلقي الصحابة الحديث النبوي عن بعضهم حيث قال: «ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله سمعناه منه، ولكن كان يحدث بعضنا بعضاً، ولا يتهم بعضنا بعضاً»[1].

٥ ــ حفظ النساء للسنة: لم يكن نساء الصحابة رضي الله عنهن أقل حرصاً من الرجال على سماع السنة النبوية وحفظها، بل شاركن في حفظها وروايتها، فهذه كتب «رواة الحديث» تضم في صفحاتها العدد الكثير من الصحابيات اللاتي سمعن الحديث النبوي وروينه[2]، وجاء النساء الى النبي صلى الله عليه وسلم، يطلبن منه أن يخصص لهن من نفسه يوماً يعلمهن مما علمه الله، فقد استأثر الرجال بحديثه، ويردن مشاركة الرجال في هذا الخير العظيم، ورد في كتب السنة النبوية: «جاء نسوة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلن يا رسول الله، ما نقدر عليك في مجلسك من الرجال، فواعدنا منك يوماً نأتيك فيه، قال: «موعدكن بيت فلانة» وأتاهن في ذلك اليوم، ولذلك الموعد، قال أبو هريرة: فكان مما قال لهن: «ما من امرأة تقدم ثلاثاً من الولد تحتسبهن إلا دخلت الجنة» فقالت امرأة منهن: أو اثنتان؟ قال أو اثنتان»[3] لم يمنعهن الحياء أن يسألن عن أمور دينهن، ويتلقين الإجابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويروين ذلك لمن بعدهم. إن الله لا يستحيي من الحق: فها هي أم سليم والدة أنس بن مالك تأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ وأم سلمة حاضرة ـ فتقول: يا رسول الله، إن الله لا يستحيي من الحق، فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا رأت الماء» فغطت أم سلمة ـ تعني وجهها ـ وقالت: يا رسول الله، أو تحتلم المرأة؟ قال: «نعم، تربت يمينك ـ فبم يشبهها ولدها»[4].

---

(١) المحدث الفاصل: ٣٢.

(٢) انظر تراجم الصحابة فستجد قسماً خاصاً بنساء الصحابة وستجد من روى عنهن الأحاديث النبوية.

(٣) فتح الباري ج ١ ص ٢٠٦ ومسند الامام أحمد ج ١٣ ص ٨٥ وتحتسبهن: أي تحسب اجرها على الله في المصيبة.

(٤) فتح الباري ج ١ ص ٢٣٩.

وها هي الجارية الشابة الخثعمية تسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فريضة الحج أدركت أباها وهو شيخ كبير فهل يجزىء عنه الحج إن هي حجت نيابة عنه فيجيبها: نعم، فأدي عن أبيك»[1].

وقد أمر الله نساء النبي صلى الله عليه وسلم أن يذكرن ما يجري في بيوتهن وما يسمعن من آيات الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، ويروينه للناس قال تعالى: «واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة»[2] والمراد بالحكمة هنا: السنة النبوية كما تقدم نقلاً عن الرسالة للإمام الشافعي[3].

٦ ـ **حفظ الأطفال للسنة**: كان لأطفال الصحابة رضي الله عنهم شرف رواية الحديث، فقد ساهموا في نقل السنة النبوية، بدقائقها، صغيرها وكبيرها، روى البخاري ومسلم عن سمرة بن جندب رضي الله عنه أنه قال: «لقد كنت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم غلاماً، فكنت أحفظ عنه. فما يمنعني من القول إلا أن ههنا رجالاً هم أسن مني، وقد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة ماتت في نفاسها، فقام عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة وسطها»[4]، وابن عباس رضي الله عنهما. يروي الكثير من السنة النبوية، وقد كان غلاماً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، تلقى عنه السنة وتلقى عن الصحابة، قسماً كبيراً منها، خاطبه النبي صلى الله عليه وسلم بقـوله: «**يـا غـلام إني أعلمك كلمـات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، وإذا سألت فاسأل الله، واذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء، لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك. ولو اجتمعت على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك. رفعت الأقلام وجفت الصحف**»[5].

---

(١) فتح الباري ج ١ ص ١٩١ ومسند الامام أحمد ج ٢ ص ١٧.

(٢) الأحزاب: ٣٤.

(٣) الرسالة: ٧٨.

(٤) جامع الأصول: ٨: ٢٠.

(٥) جامع الأصول: ٨: ٢٠ و «شرف اصحاب الحديث: ٣٨ حيث روى الخطيب البغدادي بسنده =

حتى ابن خمس سنين يساهم في نقل السنة النبوية. يصف لنا مداعبة النبي صلى الله عليه وسلم للأطفال يحبهم ويحبونه. روى البخاري ومسلم عن محمود بن الربيع رضي الله عنه قال: «عقلت من رسول الله صلى الله عليه وسلم مَجَّة مَجّها في وجهي. من دلو من بئر كانت في دارنا، وأنا ابن خمس سنين»[1]، وهكذا صار حفظ الأطفال حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة حسنة، متبعة في التربية الاسلامية، يُرَغّبُ فيها الطفل أو يُرهّب، قال ابراهيم بن أدهم: قال لي أبي: يا بني أطلب الحديث، فكلما سمعتَ حديثاً وحفظتَه فلك درهم، فطلبت الحديث على هذا»[2] وقال عبد الله بن داود: «ينبغي للرجل أن يكره ولده على سماع الحديث»[3].

* * *

= الى ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تسمعون، ويُسمَعُ منكم ويُسْمَع ممن يَسْمَع منكم»وقد قبل حفاظ الحديث رواية الصغار، وأخذوا عنهم الحديث.

(١) جامع الأصول: ٨: ٢٠ وهذا لفظ البخاري والمجة: الدفعة من الماء ترميها من فيك.

(٢) شرف أصحاب الحديث: ٦١.

(٣) شرف أصحاب الحديث: ٦٠.

# الفصل الرابع
# التحري والدقة في نقل السنة النبوية

**تمهيد:** قام الصحابة رضي الله عنهم بالتبليغ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبذلوا من أجله غاية ما في الوسع البشري، ولم يغفلوا عن أمر جوهري، ألا وهو صون السنة النبوية من التحريف، فكان لهم الفضل في وضع قوانين الرواية. التي تكفل صيانة السنة وحفظها من الضياع والتحريف، وكان الناس آنذاك على أصل العدالة، ليس فيهم من يكذب، فلا حاجة إلى الجرح والتعديل، لأن العصر عصر الصحابة، والصحابة كلهم عدول، فلم يكن يحتاج الأمر لأكثر من التحرز عن الوهم، فاتخذوا لذلك هذه القواعد والقوانين:

**أولاً ـ تقليل الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لعوامل متعددة منها:**

ـ خشية الوقوع في الخطأ والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أكثروا، لأن كثرة الرواية كانت في نظر كثير منهم مظنة الوقوع في الخطأ والكذب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع»[1].

وكان الصحابة رضي الله عنهم يخشون أن يقعوا في الكذب عامة، فكيف يكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم؟! قال علي رضي الله عنه: «إذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً فلأن أخِرَّ من السماء أحب إلي من أن أكذب عليه»[2].

---

(١) صحيح مسلم ج ١ ص ١٠ وفي رواية ابن مسعود: «إثماً» بدل كذباً وانظر تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ١٥.

(٢) مسند الإمام أحمد ج ٢ ص ٤٥.

واعتذر أنس بن مالك رضي الله عنه عن كثرة التحديث بالخوف من الخطأ، فقال: «لولا أني أخشى أن أخطىء لحدثتكم بأشياء سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم»[1]، وكان إذا حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً ففرغ منه، قال: «أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك كان يفعل أبو الدرداء وغيره»[2].

وأقل كثير من الصحابة رضي الله عنهم من الرواية، فقد قال ابن قتيبة: «وكان كثير من جلة الصحابة وأهل الخاصة برسول الله صلى الله عليه وسلم كأبي بكر والزبير وأبي عبيدة والعباس بن عبد المطلب يقلون الرواية بل كان بعضهم لا يكاد يروي شيئاً كسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل. وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة»[3].

ـ ودفعهم إلى الإقلال من الرواية النسيان والحديث النبوي شديد كما قال زيد بن أرقم: عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: قلنا لزيد بن أرقم: حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد»[4].

ـ ولم يتعين عليهم التحديث والرواية، فالرواة كثيرون، ولم يكونوا هواة مفاخرة ومباهاة، قال عبد الرحمن بن أبي ليلى: «أدركت مائة وعشرين من الأنصار من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، مامنهم أحد يحدث بحديث إلا ودَّ أن أخاه كفاه إياه، ولا يستغني عن شيء إلا ود أن أخاه كفاه إياه»[5]، ولكن المتمكن من حفظه لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسعه إلا التحديث ونشر العلم أخذاً بالحديث: «ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب»، كما

---

(1) سنن الدارمي ج ١ ص ٧٧.
(2) سنن ابن ماجة ج ١ ص ٢ وسنن الدارمي ج ١ ص ٨٤ والسنن الكبرى للبيهقي ج ١ ص ١١، وانظر «الفصل الثالث» من كتاب «توجيه النظر» للجزائري ص ١٠ ـ ١٩.
(3) تأويل مختلف الحديث: ٤٨.
(4) فتح الباري ج ١ ص ٢١٠. والكفاية للبغدادي: ١٠٢.
(5) سنن ابن ماجة ج ١ ص ٨ وسنن البيهقي ج ١٠ ص ١١.

تقدم. ولكن ما الذي دعا عمر رضي الله عنه إلى التشديد في رواية الأحاديث، والإقلال منها؟ فقد أوصى وفده الى الكوفة بذلك: روي عن قرظة بن كعب أنه قال: «بعثنا عمر بن الخطاب إلى الكوفة، وشيعنا إلى موضع قرب المدينة يقال له: صِرار ـ وادٍ بالحجاز ـ قال: أتدرون لم مشيت معكم؟ قلنا: لحق صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولحق الأنصار، قال: لكني مشيت معكم لحديث أردت ان أحدثكم به فأردت أن تحفظوه لممشاي معكم: إنكم تقدمون على قوم للقرآن في صدورهم هزيز كهزيز المرجل، فاذا رأوكم مدوا إليكم أعناقهم، وقالوا أصحاب محمد، فأقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا شريككم» وفي رواية فلما قدم قرظة بن كعب، قالوا حدثنا، فقال: نهانا عمر رضي الله عنه[1] فكان الدافع: الاشتغال بالقرآن الكريم: فقد خشي رضي الله عنه إذ اكثرت رواية الحديث والاشتغال به أن يترك الناس القرآن ويهملوه، قال ابن عبد البر معللاً قول عمر: أقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم....: «إن وجه قول عمر إنما كان لقوم أحصوا القرآن فخشي عليهم الأشتغال بغيره عنه»[1].

وهناك دافع آخر لعمر رضي الله عنه في طلبه الإقلال من الحديث، وهو: الاحتياط في الدين، والخوف على المسلمين من أن يتكلوا على ظاهر الأحاديث فلا يفهموها، قال الخطيب البغدادي: «إن قال قائل: ما وجه إنكار عمر على الصحابة روايتهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتشديده عليهم في ذلك؟ قيل له: إنما فعل ذلك عمر احتياطاً للدين وحسن نظر للمسلمين، لأنه خاف أن ينكلوا عن الأعمال، ويتكلوا على ظاهر الأخبار، وليس حكم جميع الأحاديث على ظاهرها، ولا كل من سمعها عرف فقهها، فقد يرد الحديث مجملاً ويستنبط معناه وتفسيره من غيره، فخشي عمر أن يحمل حديث على غير

---

(١) جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٢٠ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٧ وشرف أصحاب الحديث ص : ٩٧ والهزيز: الصوت والمرجل: القِدْر. وقوله وأنا شريككم: أي في الإقلال من الحديث وانظر سنن ابن ماجة ج ١ ص ٩ فقد شرح السندي «وأنا شريككم: أي في الأجر بسبب أنه الدال الباعث على الخير.

وجهه، أو يؤخذ بظاهر لفظه والحكم بخلاف ما أخذ به»[١] مثال ذلك حديث أنس قال: «ذكر لي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ: «من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة، فقال يا نبي الله، أفلا أبشر الناس؟ قال: لا، إني أتخوف أن يتكلوا»[٢].

ولعل له دافعاً ثالثاً في الإقلال من الرواية ذكره الخطيب البغدادي وهو: ترهيب غير الصحابي أن يدخل في السنة ما ليس منها، فقال: «وفي تشديد عمر أيضاً على الصحابة في روايتهم: حفظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وترهيب لمن لم يكن من الصحابة أن يدخل في السنن ما ليس منها، لأنه إذا رأى الصحابي المقبول القول، المشهور بصحبة النبي صلى الله عليه وسلم قد تُشَدِدَ عليه في روايته ـ كان هو أجدر أن يكون للرواية أهيب، ولما يلقي الشيطان في النفس من تحسين الكذب أرهب»[٣] هذه هي القاعدة الأولى: التقليل من الرواية وأما القاعدة الثانية فهي:

**ثانياً ــ الاحتياط والتثبت في قبول الرواية**: وكان أبو بكر الصديق رضي الله عنه أول من احتاط في قبول الأخبار، قال الحافظ الذهبي: «روى ابن شهاب، عن قبيصة بن ذؤيب: أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورث، فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئاً، وما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر لكِ شيئاً ثم سأل الناس، فقام المغيرة فقال: حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيها السدس، فقال له: **هل معك أحد؟** فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه».

أراد التثبت في رواية الحديث، ولم يقصد تهمة المغيرة ولا سوء الظن به. قال الذهبي: «فعل ذلك للتثبت في الرواية، وللاحتياط في الضبط، لا لتهمة أو سوء ظن» ثم قال الذهبي: «وإليه ـ أبي بكر ـ المنتهى في التحري والقبول»[٤].

---

(١) شرف أصحاب الحديث: ٨٩ـ٩٠.

(٢) شرف أصحاب الحديث: ٩٠ وفي رواية عمر: «قال أفلا أبشر الناس؟ قال: لا تبشرهم فيتكلوا»
شرف أصحاب الحديث: ٩٠.

(٣) شرف اصحاب الحديث: ٩١.

(٤) تذكرة الحفاظ ج ١ ص: ٣ و ٥ و ١٠.

وكذلك فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع أبي موسى الأشعري، إذ طلب منه - على رواية حديث الاستئذان - شاهداً تقوية وتثبيتاً - قال الذهبي في ترجمة عمر بن الخطاب: «وهو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل، وربما كان يتوقف في خبر الواحد، فروى عن أبي سعيد الخدري، أن أبا موسى الأشعري سلم على عمر من وراء الباب، ثلاث مرات، فلم يؤذن له، فرجع، فأرسل عمر في أثره، فقال: لم رجعت؟ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا سلم أحدكم ثلاثاً فلم يُجَبْ فليرجع»، قال: - أي عمر - لتأتيني على ذلك ببينة، أو لأفعلن بك كذا وكذا، فجاءنا أبو موسى، منتقعاً لونه، ونحن جلوس، فقلنا ما شأنك؟ فأخبرنا، وقال: فهل سمع أحد منكم ذلك؟ فقلنا: نعم كلنا سمع، فأرسلوا معه رجلاً منهم، حتى أتى عمر فأخبره» وقال عمر لأبي موسى: إني لم أتهمك ولكن أحببت أن أتثبت» متفق عليه[1] وفي رواية قال عمر: لأبي موسى: أما أني لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم»[2].

بل كان ينشدهم بالله، ويستحلفهم، هل سمعوا هذا الحديث؟ «عن مالك بن أوس قال: سمعت عمر يقول لعبد الرحمن بن عوف، وطلحة، والزبير وسعد،: نشدتكم بالله الذي تقوم السماء والأرض به - أعلمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنا لا نُورَثُ، ما تركنا صدقة»؟ قالوا:

اللهم نعم[3].

وكان علي رضي الله عنه يستحلف من يحدثه بالحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصفه الذهبي بقوله: «كان إماماً، عالماً، متحرياً في الأخذ، بحيث إنه يستحلف من يحدثه بالحديث»[4] وقد أخبر علي رضي الله

(١) وانظر الموطأ ج ٢ ص ٩٦٤ وانظره موجزاً في الرسالة للإمام الشافعي: ٤٣٥ وانظر تذكرة الحفاظ: ١/٧.

(٢) موطأ مالك ج ٢ ص ٩٦٤ والرسالة: ٤٣٥.

(٣) مسند الإمام أحمد باسناد صحيح: ج ١ ص ٢٢٨ وص ١٨٦ وص ١٨٧.

(٤) انظر مسند الامام أحمد ج ١ ص ١٧٤ وسنن الترمذي ج،ص ٢٥٧ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٠.

عن نفسه أنه كان يستحلف على الحديث فقال: «كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً نفعني الله بما شاء منه، وإذا حدثني غيره استحلفته، فاذا حلف لي صدقته»[1]، هذه الآثار تبين منهج الصحابة في التثبت والتأكد من الأخبار، وهذا لا يعني أبداً أن الصحابة اشترطوا لقبول الحديث أن يرويه راويان فأكثر، أو أن يشهد الناس على الراوي، أو أن يستحلفه، فاذا لم يحصل شيء من هذا رد خبره!! بل كانوا يتثبتون في قبول الأخبار، ويتتبعون الطريقة التي ترتاح إليها ضمائرهم، وهذا ما قاله الذهبي، بعد إيراد طريقة أبي بكر في التثبت ـ: «إن مراد الصديق التثبت في الأخبار والتحري، لا سد باب الرواية»[2] وقد رويت الآثار الكثيرة عن قبول عمر رضي الله عنه وغيره من الصحابة خبر الواحد. منها قبوله خبر سعد بن أبي وقاص في المسح على الخفين، بل أمر ابنه عبد الله إذا حدثه سعد ـ أن لا يسأل غيره، فقال له: «اذا حدثك سعد بشيء، فلا ترد عليه، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الخفين» وفي رواية: «إذا حدثك سعد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً فلا تسأل عنه غيره»[3].

بعد هاتين القاعدتين ـ الاقلال من الرواية، والتثبت فيها نذكر القاعدة الثالثة:

ثالثاً ــ نقد الروايات، بعرضها على النصوص والقواعد العامة في الدين، فإن كانت مخالفة ردها، وتركوا العمل بها، كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين رد حديث فاطمة بنت قيس، التي قالت: «إن زوجها طلقها ثلاثاً، فلم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقه، قال عمر: «لا نترك كتاب الله وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم لقول امرأة، لا ندري، لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله عزّ وجلّ: «لا تخرجوهن من

---

(١) مسند الامام أحمد باسناد صحيح ج ١ ص ٣٧٢ وانظر الكفاية للبغدادي: ٢٨.
(٢) تذكرة الحفاظ ج: ١ ص ٦-٧.
(٣) مسند الامام أحمد بسند صحيح ج ١ ص ١٩١ و ص ١٩٢.

بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة»[١].

وكما فعلت عائشة رضي الله عنها عندما سمعت حديث «إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه» فأنكرته، وبينت أن الكافر يزاد في عذابه ببكاء أهله عليه، فقد أخرج الشيخان، عن عائشة رضي الله عنها، أنها سمعت حديث عمر: «إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه» فقالت: «رحم الله عمر، ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم-أن الله يعذب المؤمنين ببكاء أحد، ولكن قال: «إن الله يزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه وقالت: حسبكم القرآن: «ولا تزر وازرة وزر أخرى» زاد مسلم: «إنكم لتحدثوني، غير كاذبين ولا مكذبين ولكن السمع يخطىء»[٢] هذه هي أهم قوانين الرواية وقواعدها وضعها الصحابة رضي الله عنهم، للتثبت والتحري في السنة النبوية، ونبين فيما يلي: دقتهم أثناء رواية الحديث النبوي.

* * *

(١) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما، وأما زيادة: «أصدقت أم كذبت» فلا أصل لها في رواية الحديث.

(٢) البخاري في الجنائز ج ٢ ص ٧٧ ومسلم ج ٣ ص ٤٢.

# الفصل الخامس
# الدقة في رواية الحديث النبـوي باللفظ والمعنى

رأينا كيف كان الصحابة رضي الله عنهم يتثبتون في رواية الحديث النبوي، ونستعرض الآن أخبارهم في رواية الحديث، هل كانوا يتقيدون بلفظه، دون زيادة أو نقصان، ولا تغيير أو تبديل، أم كانوا يروونه بالمعنى بألفاظ من عندهم؟

لقد حرص أكثر الصحابة على نقل الحديث بلفظه، وبعضهم ترخص في روايته بالمعنى عند الضرورة، وهذه هي بعض أخبارهم تتحدث عنهم: فقد كان ابن عمر رضي الله عنهما لا يزيد ولا ينقص في ألفاظ الحديث النبوي: قال الخطيب البغدادي: «كان ابن عمر إذا سمع الحديث ـ لم يزد فيه، ولم ينقص منه، ولم يجاوزه، ولم يقصر عنه»[1].

ويصحح الرواية لمن يخطىء في تقديم ركن الصوم على الحج في حديث «بني الاسلام» «عن يزيد بن بشر. أن رجلاً أتى عبد الله بن عمر، فقال: يا ابن عمر، مالي أراك قد أقبلت على الحج والعمرة ولا أراك تجاهد؟ فقالها ثلاث مرات، قال: فرفع إليه رأسه، وقال: ويحك، إن الاسلام بني على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصيام رمضان، قال يزيد بن بشر: فقلت له: ـ وأنا مستفهم ـ بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وان محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان وحج البيت، فقال ابن عمر: لا حج البيت، ولكن وصيام رمضان هكذا قال رسول الله صلى الله عليه

---

(١) الكفاية: ٢٠٦.

وسلم»[1] فكانوا لا يزيدون في الحديث النبوي ولا ينقصون منه، ولو أعادوه بعد حول كامل، كما كان عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وقد شهدت له بذلك عائشة رضي الله عنها: «عن عروة قال: قالت لي عائشة يا ابن أختي، بلغني أن عبد الله بن عمرو مارٌّ بنا إلى الحج، فالقه فسائله، فإنه قد حمل عن النبي صلى الله عليه وسلم علماً كثيراً، قال: فلقيته، فساءلته عن أشياء يذكرها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال عروة: فكان فيما ذكر، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله لا ينتزع العلم من الناس انتزاعاً، ولكن يقبض العلماء، فيرفع العلم معهم، ويبقى في الناس رؤوساً جهالاً، يفتونهم بغير علم، فَيضلون، ويُضلون، قال عروة: فلما حدثت عائشة بذلك، أعظمت ذلك، وأنكرته، وقالت: أحدثك أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول هذا؟ قال عروة: حتى إذا كان قابل ـ العام القابل ـ قالت له: ان ابن عمرو قد قدم، فألقه، ثم فاتحه، حتى تسأله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم، قال: فلقيته، فسألته، فذكره على نحو ما حدثني به في مرته الأولى، قال عروة: فلما أخبرتها بذلك قالت: ما أحسبه إلا قد صدق، **أراه لم يزد فيه شيئاً ولم ينقص**»[2].

وإذا شكوا في حرف بينوا ذلك، كما فعل ابن عمر في: «فيصيبكم أو يصيبكم» روى الخطيب البغدادي: «عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تدخلوا على القوم المعذبين ـ يعني حجر ثمود ـ إلا أن تكونوا باكين، فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم. فيصيبكم أو قال يصيبكم مثلما أصابهم»[3].

وقد استدلوا على ما ذهبوا إليه من ضرورة التقيد باللفظ ـ بأدلة منها: حديث: «نضر الله أمرءاً سمع منا حديثاً فأداه كما سمعه»، وفعل النبي صلى الله

---

(١) الكفاية: ١٧٥ فالحديث ينتهي بصيام رمضان، لا بحج البيت، فلم يقبل منه التأخير والتقديم مع أن المعنى واحد.

(٢) جامع الأصول: ٨: ٣٥.

(٣) الكفاية في علم الرواية: ١٧٧.

عليه وسلم: حين صحح للبراء بن عازب في إبداله كلمة «نبيك» بكلمة «رسولك» في الحديث الآتي:

«عن البراء بن عازب «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يا براء، كيف تقول إذا أخذت مضجعك؟ قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «إذا أويت إلى فراشك طاهراً، فتوسد يمينك، ثم قل: اللهم أسلمت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك. لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك، آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت» فقلت كما علمني، غير أني قلت: «**ورسولك**»؛ فقال بيده في صدري «**ونبيك**» فمن قالها من ليلته ثم مات، مات على الفطرة»[1] وترخص بعض الصحابة في رواية الحديث بالمعنى، وأجازوا ابدال كلمة بأخرى عند الضرورة، وكانوا يشيرون إلى ان هذا ليس لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، بل هو قريب منه، وهذه بعض اخبارهم تدل على ذلك: «كان ابن مسعود، إذا قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. . . . قال: هكذا، أو نحواً من هذا، أو قريباً من هذا، وكان يرتعد»[2] «وكان أبو الدرداء إذا فرغ من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: هذا، أو نحو هذا، أو شكله، وقد يقول: اللهم إلا هكذا فلشكله»[3]، ولعل أنس بن مالك رضي الله عنه سن لمن يروي الحديث بالمعنى أن يقول في آخره: «أو كما قال» فقد قال محمد بن سيرين: «كان أنس ابن مالك قليل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال: وكان إذا حدث عنه قال: أو كما قال»[4].

وما دام المعنى واحداً، فلا بأس باختلاف اللفظ، كما قالت عائشة رضي الله عنها: «عن عروة بن الزبير قال: «قالت لي عائشة رضي الله عنها: يا بني بلغني أنك تكتب عني الحديث. ثم تعود فتكتبه، فقلت لها: أسمعه منك على

---

(١) انظر المحدث الفاصل: ص: ١٢٥ والكفاية: ص ١٧٥.
(٢) جامع بيان العلم وفضله: ج ١ ص ٢٩ وانظر سنن ابن ماجة: ج ١ ص ٨.
(٣) جامع بيان العلم وفضله: ج ١ ص ٧٩ والكفاية للبغدادي ص: ٢٠٥.
(٤) انظر المصادر السابقة.

شيء، ثم أعود فأسمعه على غيره، فقالت هل تسمع في المعنى خلافاً؟ قلت: لا، قالت: لا بأس بذلك»[1].

وكما قال واثلة بن الأسقع رضي الله عنه لمن طلب منه أن يروي لهم الحديث دون زيادة أو نقص: «... أحاديث سمعناها من رسول الله صلى الله عليه وسلم، عسى ألا نكون سمعناها منه إلا مرة واحدة، حسبكم إذا حدثناكم بالحديث على المعنى»[2].

لقد لاحظ التابعون ذلك في روايتهم عن الصحابة، وأدركوا أن كثيراً من الصحابة كانوا يروون الحديث بالمعنى:

«روى قتادة عن زرارة بن أبي أوفى قال: لقيت عدة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فاختلفوا علي في اللفظ، واجتمعوا في المعنى»[3] واستدلوا لرواية الحديث بالمعنى بأدلة: منها:

١ ـ إن الصحابة نقلوا قصة واحدة بألفاظ مختلفة مذكورة في مجلس واحد، ولم ينكر بعضهم على بعض[4].

٢ ـ وكان النبي صلى الله عليه وسلم يرسل سفراءه ورسله فينقلون رسائله ويترجمونها إلى غير العربية، فإباحة ترجمة الحديث إلى لغة ثانية دليل على إباحة نقله بنفس اللغة على معناه، بلفظ عربي، هو أقرب الى لفظ النبي صلى الله عليه وسلم من ألفاظ اللغة الأجنبية، بل هذا أولى بأن يكون مباحاً»[5].

٣ ـ وأقوى دليل على رواية الحديث بالمعنى، هو ما روي عن الصحابة رضي الله عنهم في روايتهم للحديث بالمعنى، وقد رأينا طرفاً من أخبارهم.

---

(١) الكفاية ص: ٢٠٥.

(٢) تدريب الراوي ص: ٣١٢ والجامع لأخلاق الراوي ص: ١٠٦.

(٣) المحدث الفاصل ص: ١٢٥.

(٤) توجيه النظر. للشيخ طاهر الجزائري: ٣٠٠.

(٥) انظر الكفاية ٢٠٣ وتوجيه النظر: ٣٠٠.

ولكن لا تباح رواية الحديث بالمعنى إلا بشروط ذكرها العلماء، فلم يسمحوا بها لأي إنسان، بل اشترطوا أن يكون الراوي عالماً بلغات العرب ووجوه خطابها، بصيراً بالمعاني والفقه، عالماً بما يغير المعنى وما لا يغيره[1].

وأجازوا ذلك للضرورة، كما اذا ند اللفظ عن الذاكرة وغاب عنها، والضرورة تقدر بقدرها.

ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولا كتب، وأما ما دُوّن وحصل في بطون الكتب. فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم، قال ابن الصلاح بعد أن ذكر اختلافهم فينقل الحديث بالمعنى: «إن هذا الخلاف لا نراه جارياً، ولا أجراه الناس - فيما نعلم - فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف، ويثبت فيه لفظاً آخر»[2].

* * *

(١) انظر الرسالة للامام الشافعي: ٧٤٤ - ٧٥٧ - وانظر المحدث الفاصل: ص: ٧٩ وانظر «السنة قبل التدوين: ١٢٦-١٤٣.

(٢) لعل من المفيد أن نشير الى أن «رواية الحديث بالمعنى» لقيت من العلماء قديماً وحديثاً اهتماماً خاصاً: فالخطيب البغدادي في الكفاية ذكر القائلين بالجواز والمانعين وأدلتهم بالتفصيل ص: ١٩٨ - ٢١٣ والامام العراقي ذكر ذلك في فتح المغيث: ج ٣ ص ٤٨ فما بعدها وابن كثير في الباعث الحثيث ص ١٥٧ فما بعدها، والسيوطي في تدريب الراوي؛ ص ٣١١ فما بعدها والشيخ طاهر الجزائري من المتأخرين في «توجيه النظر» ص ٢٩٨ - ٣١٤.

# الفصل السادس
# الرحلة في طلب السنة

**تمهيد**: لم يكتف الصحابة رضي الله عنهم ـ ولا من بعدهم ـ أن تأتيهم السنة في بيوتهم، فالعلم لا يأتي، بل يرحل إليه، وينهل منه، مهما كلف من غال ونفيس، ومهما بذل في سبيله من متاعب الرحلة ومشاقها. تهون عليهم نفوسهم في سبيل نقل السنة النبوية وروايتها، يرحلون إليها فهم في رحلة إلى الجنة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً، سهل الله له طريقاً إلى الجنة». أخرجه الترمذي[١] ورحلته جهاد في سبيل الله وأي جهاد، جهاد في طلب العلم وتحصيله، لينقذ نفسه من الضلال إلى الهدى، قال صلى الله عليه وسلم: «من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع» أخرجه الترمذي[٢].

وقد أوتي النبي صلى الله عليه وسلم الحكمة وهي السنة النبوية، فمن أخذها أخذ بحظ وافر، وحضنته الملائكة بأجنحتها، واستغفرت له ـ في حله وترحاله رضىً بما يطلب. وقد رحل الصحابة والتابعون في طلب السنة، فكانت رحلتهم في ثلاث مراحل:

الأولى: الرحلة إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

الثانية: رحلة الصحابة بعد النبي صلى الله عليه وسلم.

الثالثة: رحلة التابعين.

---

(١) جامع الأصول: ٨: ٧.

(٢) جامع الأصول: ٨: ٧.

ولنتتبع هذه المراحل الثلاث، حتى نرى مدى الجهود التي قدمها هؤلاء السلف الصالح فأوصلوا إلينا السنة النبوية، وحفظوا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم،

## آ ــ الرحلة إلى النبي صلى الله عليه وسلم

إنها أشرف رحلة إلى أشرف خلق الله، ينقل عنه هدي الله لعباده، ويتشرف بلقائه، فقد يرحلون إليه لمسئلة واحدة، تعرض لهم. كما رأينا في رحلة الصحابي عقبة بن الحارث من مكة إلى المدينة، ليسأله عن امرأة أرضعته. وأرضعت معه زوجته ـ في الصغر ـ ويأتيه الأعرابي من باديته، ليسأله عن امور دينه، فيجيبه النبي صلى الله عليه وسلم، ويتعهد له بالجنة، إن صدق في عزمه على العمل بالإسلام.

**«عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: نهينا أن نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء» فكان يعجبنا أن يجيء الرجلُ ـ من أهل البادية ـ العاقلُ فيسأله ونحن نسمع، فجاء رجل من أهل البادية، فقال: يا محمد؟ أتانا رسولك فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك؟ قال: صدق. قال: فمن خلق السماء؟ قال: الله. قال فمن خلق الأرض؟ قال: الله. قال: فمن نصب هذه الجبال وجعل فيها ما جعل؟ قال: الله.**

**قال: فبالذي خلق السماء، وخلق الأرض ونصب هذه الجبال، آلله أرسلك؟ قال: نعم. قال: وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا؟ قال: صدق. قال فبالذي أرسلك آلله أمرك بهذا؟ قال: نعم.**

**قال: وزعم رسولك أن علينا زكاة في أموالنا؟ قال: صدق. قال فبالذي أرسلك آلله أمرك بهذا؟ قال: نعم.**

**قال: وزعم رسولك أن علينا صوم شهر رمضان في سنتنا؟ قال: صدق، قال: فبالذي أرسلك آلله أمرك بهذا؟ قال: نعم.**

**قال: وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلاً؟ قال:**

صدق. قال: ثم ولى، قال: والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهن ولا أنقص منهن. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لئن صدق ليدخلن الجنة». متفق عليه[1] ويرحل وفد عبد القيس الى النبي صلى الله عليه وسلم، فيرحب بهم، ويكرمهم، ويسألونه عما يدخلهم الجنة، ليخبروا قومهم: إذا رجعوا اليهم:

«عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «إن وفد عبد القيس لما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنِ القوم؟ أو مَنِ الوفد؟» قالوا: ربيعة. قال: «مرحباً بالقوم أو بالوفد[2] غير خزايا ولا ندامى».

فقالوا: يا رسول الله إنا لا نستطيع أن نأتيك إلا في الشهر الحرام وبيننا وبينك هذا الحي من كفار مضر، فمرنا بأمرٍ فصلٍ، نخبر به من وراءنا. وندخل به الجنة، وسألوه عن الأشربة. فأمرهم بأربع ونهاهم عن أربع: أمرهم بالإيمان بالله وحده قال: أتدروُن ما الإيمان بالله وحده»؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس، ونهاهم عن الحَنْتَم، والدُّبَّاء، والنقير والمزَفّت، وربما قال: المَقيَّر، وقال: «احفظوهن، وأخبروا بهن من وراءكم»[3] وكذلك كان شأن الرحّالة الى النبي صلى الله عليه وسلم من الأفراد والجماعات. وكتب السيرة طافحة بأخبارهم كوفد بني حنيفة. وطيء، وكندة، وأزد شنوءة، ووفد ملوك حمير، ووفود همدان، ووفود ثعلبة، وبني ثعلبة.[4] هؤلاء الصحب الكرام قد تحملوا أعباء السفر راحلين الى النبي صلى الله عليه وسلم في حياته، وتابع بعضهم الرحلة، بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم.

---

(١) وهذا لفظ مسلم في أول صحيحه ص ٣٣.

(٢) أنظر إلى دقة الرواية: إذا شك الراوي في الكلمة أو تردد فيها بينها.

(٣) متفق عليه وهذه المنهيات أوعية ينبذ فيها المسكر فنهاهم عما ينبذ فيها، الحنتم: الجرة الخضراء والدباء: القرع اليابس يتخذ منه إناء للخمر، والنقير: جذع ينقر وسطه، والمقير: ما طلي بالقار كالمزفت: المطلي بالزفت وانظر الرحلة في طلب الحديث: ١٩٢.

(٤) انظر سيرة ابن هشام ٧: ٢٢١.

## ب ـ رحلة الصحابة بعد النبي صلى الله عليه وسلم

رحل الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم يطلبون الحديث ويتأكدون من روايته، فقد رحل جابر بن عبد الله رضي الله عنه من المدينة إلى بلاد الشام في حديث واحد: «وعن ابن عقيل أن جابر بن عبد الله رضي الله عنه حدثه: أنه بلغه حديث عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال: «فابتعتُ بعيراً فشددتُ إليه رحلي شهراً حتى قدمت الشام، فاذا عبد الله بن أنيس، فبعثت إليه: أن جابراً بالباب فرجع الرسول فقال: جابر بن عبد الله؟ فقلت: نعم، فخرج فاعتنقني، قلت: حديث بلغني أنك سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المظالم لم أسمعه، خشيت أن أموت أو تموت قبل أن أسمعه، فقال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «يحشر الله العباد ـ أو الناس ـ عراة غرلاً[1] بهماً، قلنا: ما بهماً؟

قال ليس معهم شيء، فيناديهم بصوت يسمعه من: بَعُدَ كما يسمعه من قَرُبَ: أنا الملك لا ينبغي لأحد من أهل الجنة يدخل الجنة، وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة، ولا ينبغي لأحد من أهل النار يدخل النار وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلمة قلت: وكيف؟ وإنما نأتي الله عراة. بهماً؟ قال: بالحسنات والسيئات»[2].

ورحل أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه من المدينة المنورة إلى مصر، ليتأكد من حديث سمعه من الرسول صلى الله عليه وسلم، وشاركه في هذا السماع، الصحابي عقبة بن عامر لم يبق غيره يحفظه: «عن عطاء بن أبي رباح قال: خرج أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر، يسأله عن حديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يبق أحد سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

(١) غرلاً: جمع أغرل، وهو الذي لم يختن، والمقصود: كما ولدتهم أمهاتهم.

(٢) الأدب المفرد: ٣٣٧ وجامع بيان العلم وفضله ج١ ص ٩٣. وأنظر الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي بتحقيق الدكتور نور الدين عتر .ص:١١٠ ففيه أخبار الرحالين في طلب الحديث من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

غيره، وغير عقبة، فلما قدم إلى منزل مَسْلَمةَ بنِ مُخَلَّد الأنصاري ـ وهو أمير مصر ـ فأخبره، فعجل إليه، فخرج إليه، فعانقه، ثم قال له: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبق أحد سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم غيري، وغير عقبة، فابعث من يدلني على منزله، قال: فبعث معه من يدله على منزل عقبة، فأخبر عقبة، فعجل فخرج إليه فعانقه، فقال: ما جاء بك أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبق أحد سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم غيري وغيرك في ستر المؤمن، قال عقبة: نعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من ستر مؤمناً في الدنيا على خِزْية[1] ستره الله يوم القيامة» فقال له أبو أيوب: صدقت، ثم انصرف أبو أيوب إلى راحلته، فركبها، راجعاً الى المدينة. فما ادركته جائزة مسلمة بن مخلد الا بعريش مصر»[2] يقول الحاكم النيسابوري رحمه الله: «فهذا أبو أيوب الانصاري على تقدم صحبته، وكثرة سماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، رحل الى صحابي من أقرانه، في حديث واحد، لو اقتصر على سماعه من بعض أصحابه لأمكنه»[3].

ويقول رحمه الله: «وجابر بن عبد الله، على كثرة حديثه، وملازمته رسول الله صلى الله عليه وسلم، رحل إلى من هو مثله، أو دونه، مسافة بعيدة، في طلب حديث واحد»[4].

### ج ـ رحلة التابعين ومن بعدهم

وسلك التابعون ومن بعدهم مسلك الأنصار في الرحلة لطلب الحديث ـ وسجلوا أنصع الصفحات في تاريخ الثقافة الاسلامية، وكان لهم الفضل في

---

(١) الخزية هو الشيء الذي يستحيا منه انظر لسان العرب مادة: خزي وفي رواية «على جُزْبَةٍ» أي ستر سوءة أو معصية فعلهما ولم يفضحه انظر الرحلة في طلب الحديث ص: ١١٩.

(٢) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري ص: ٨.

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري ص: ٨.

(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري: ٩.

رواية الحديث عن الصحابة رضي الله عنهم، حتى لقد كان أحدهم يخرج، وما يخرجه إلا حديث عند صحابي يريد أن يسمعه منه، لأنه سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم:

وقال: أبو العالية كنا نتسمع الرواية عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بالبصرة، فما نرض حتى نركب الى المدينة، فنسمعها من أفواههم»[1].

وقال سعيد بن المسيب: «إن كنت لأسير في طلب الحديث الواحد مسيرة الليالي، والأيام»[2] «ورحل الحسن البصري رضي الله عنه من البصرة إلى الكوفة في مسألة»[3].

يرحلون من المدينة المنورة إلى دمشق ليلقوا أبا الدرداء الصحابي الجليل، ليرووا عنه حديثاً واحداً، لم يدفعهم لهذا السفر، إلا طلب العلم[4]، ورواية الحديث:

«عن كثير بن قيس، قال: كنت جالساً عند أبي الدرداء، في مسجد دمشق، فأتاه رجل، فقال: يا أبا الدرداء، أتيتك من المدينة، مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، لحديث بلغني أنك تحدث به عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: فما جاء بك تجارة؟ قال: لا، قال ولا جاء بك غيره؟ قال: لا قال: فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها، هنا لطالب العلم وإن طالب العلم يستغفر له من في السماء والأرض حتى الحيتان في

---

(١) الكفاية في علم الرواية: ٤٠٢ وانظر الرحلة في طلب الحديث: ٩٣.

(٢) الكفاية في علم الرواية: ٤٠٢ وانظر الرحلة في طلب الحديث: ١٢٧.

(٣) الكفاية في علم الرواية: ٤٠٢ وانظر قول الشعبي في الرحلة: «لو أن رجلًا سافر من أقصى الشام إلى أقصى اليمن فحفظ كلمة تنفعه فيما يستقبله من عمره رأيت ان سفره لا يضيع» الرحلة في طلب الحديث: ٩٦.

(٤) أنظر رحلة ابن الديلمي التابعي الذي رحل من فلسطين إلى الطائف ليلقى عبد الله بن عمرو بن العاص فيروي عنه حديثاً واحداً: ما حدث بلغني عنك»... الرحلة في طلب الحديث: ١٣٦.

الماء، وإن فضل العالم على العابد، كفضل القمر على سائر الكواكب، إن العلماء ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً إنما ورثوا العلم فمن اخذه أخذ بحظ وافر»[١].

ورحل الإمام الشعبي في طلب ثلاثة أحاديث ذكرت له وقال: «لعلي ألقى رجلاً لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم»[٢].

وروى الزهري عن سعيد بن المسيب قال: «إن كنت لأسير ثلاثاً في الحديث الواحد»[٣] وأقام أبو قلابة بالمدينة وليس له بها حاجة الا رجل عنده حديث واحد ليسمعه منه.[٤]. ويروى أن «مسروقاً» كان كثير الرحلة كما يشهد له الشعبي بقوله: «ما علمت أن أحداً من الناس كان أطلب لعلم في أفق من الآفاق من «مسروق»[٥].

ويروى عن الشعبي أنه حدث بحديث ثم قال لمن حدثه: «أعطيتكه بغير شيء وإن كان الطالب ليرحل الى المدينة فيما دونه»[٦].

وأخبار هذه الرحلات كثيرة يضيق المقام بذكرها.

ولم يرضوا من المحدث إلا أن يرحل من بلد لآخر، يلقى العلماء فيها ويروي عنهم الحديث، فقد رحل ابن شهاب الزهري الى الشام ليلقى عطاء بن يزيد وابن محيريز ورحل يحيى بن أبي كثير الى المدينة للقاء من كان فيها من أبناء الصحابة. ورحل محمد بن سيرين الى الكوفة للقاء عبيدة، وعلقمة، ورحل الأوزاعي الى ابن أبي كثير باليمامة، ورحل سفيان الثوري إلى اليمن ثم دخل البصرة. ورحل عيسى بن يونس إلى الأوزاعي بالشام»[٧].

---

(١) ابن ماجة في سننه ١: ٨٠ وسنن البيهقي ١: ٨١.

(٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧): «السنة قبل التدوين» فقد اشار مؤلفها الدكتور محمد عجاج الخطيب الى مصادر هذه الأخبار وانظر «الرحلة في طلب الحديث» للخطيب البغدادي تحقيق الدكتور نور الدين عتر: قال يحيى بن معين: «أربعة لا تؤنس منهم رشداً: «حارس الدرب ومنادي القاضي وابن المحدث ورجل يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث»٨٩. وانظر رحلة ابي عثمان النهدي التابعي إلى أبي هريرة فقد أنشأ حجاً لا يريد من ورائه إلا أن يلقى أبا هريرة فيأخذ الحديث منه: ١٣٣.

وأقام أبو قلابة رحمه الله بالمدينة ثلاثاً ما له حاجة إلا رجل يقدم عنده حديث فيسمعه منه[1].

وهذا التابعي الجليل زيد بن الحباب الكوفي الزاهد المحدث الرحّال الصابر على الفقر يرحل في حديث واحد من العراق إلى المدينة ومن المدينة إلى مصر يقول الخطيب البغدادي: «حدثنا زيد بن الحباب، حدثنا سفيان الثوري، عن أسامة بن زيد، عن موسى بن عُلَيّ اللخمي، عن أبيه، عن أبي قيس مولى عمرو، عن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «فرق ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أَكْلَةُ السَّحَر» قال زيد بن الحباب: فلما ذهبت لأقوم من مجلس سفيان الثوري قال لي رجل: أنا خلفت أسامة حياً بالمدينة فركبت راحلتي وأتيت المدينة، فلقيت أسامة فقلت: حديث حدثنيه سفيان الثوري عنك عن موسى بن عُلَيّ عن أبيه عن أبي قيس مولى عمرو عن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «فرق ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر» قال: نعم حدثني موسى بن علي بن رباح اللخمي عن أبيه عن أبي قيس مولى عمرو عن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «فرق ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر» قال زيد فلما ذهبت لأقوم من مجلس أسامة قال رجل: أنا خلفت موسى بن علي حياً بمصر فركبت راحلتي وأتيت مصر فجلست ببابه، فخرج إلي شيخ راكب على فرس قال: ألك حاجة؟ قال: قلت: نعم، حديث حدثنيه سفيان الثوري عن أسامة بن زيد عنك عن أبيك عن أبي قيس مولى عمرو عن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «فرق ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر» فقال: نعم، حدثني أبي عن أبي قيس مولى عمرو عن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «فرق ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر»[2].

(١) «الرحلة في طلب الحديث» ١٤٥.

(٢) «الرحلة في طلب الحديث» ١٥٧.

### د ـ فوائد الرحلة في طلب الحديث:

كان لهذه الرحلات فوائد كثيرة منها:

١ ـ التعرف على طرق الحديث المتعددة، فلعل في إحدى رواياته زيادة لم يسمعها من شيوخ بلده، أو يبتغي علو إسناد الحديث.

٢ ـ وقد يجد عند العلماء الذين يرحل إليهم ـ من الحديث ما لم يجده عند علماء بلده.

٣ ـ وقد يحضر مناظرات العلماء في الحديث متناً وسنداً، ويتعرف على رتبة الحديث صحة وحسناً وضعفاً.

٤ ـ وقد يطلع على شرح الحديث وبيان أسباب وروده من العلماء الذين رووا هذا الحديث عن التابعين وعن الصحابة، فيزدادوا بذلك علماً، وفقهاً.

٥ ـ ويكفي الرحلة فائدة: أنها ساهمت في نشر الحديث النبوي، وجمعه، وتمحيصه والتثبت فيه.

٦ ـ ولم يصلنا هذا التراث الضخم من المصنفات الحديثية الا بفضل هؤلاء الرحالة من الصحابة والتابعين وتابعيهم الذين قضوا أعمارهم في جمع السنة النبوية وحفظها، وبذلوا في سبيل ذلك كل جهد قدروا عليه فكانوا ـ بحق ـ خير أمة أخرجت للناس. وكانوا جديرين بكل تقدير وإكرام، فهم وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه أن يستوصوا بهم خيراً:

«أخرج الترمذي عن أبي هارون العبدي قال: كنا نأتي أبا سعيد الخدري فيقول: مرحباً بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن الناس لكم تبع، وإن رجالاً يأتونكم من أقطار الأرض يتفقهون في الدين فاذا أتوكم فاستوصوا بهم خيراً».

وفي رواية: «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يأتيكم رجال من قبل

المشرق يتعلمون فإذا جاؤوكم فاستوصوا بهم خيراً، قال: وكان أبو سعيد إذا رآنا قال: مرحباً بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم»[1].

أوصى النبي صلى الله عليه وسلم صحابته أن يتلطفوا بهم وأن لا يبخلوا عليهم بالتحديث روي عن أبي سعيد الخدري: «قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنه سيأتي من بعدي قوم يسألونكم الحديث عني، فإذا جاؤوكم فالطفوا بهم وحدثوهم»[2].

بل وأمرهم أن يوسعوا لهم في المجالس ويفهموهم الحديث النبوي بعد أن يرحبوا بهم: عن أبي سعيد الخدري: أنه كان إذا رأى الشباب قال: «مرحباً بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم، أوصانا رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أن نوسع لكم في المجلس وأن نفهمكم الحديث فإنكم خَلُوفُنا، وأهل الحديث بعدنا»[3].

* * *

---

(١) انظر جامع الأصول: ٨: ١٣ وانظر شرف أصحاب الحديث ٢١، وانظر «الرحلة في طلب الحديث» للخطيب البغدادي ١٦٦ «من رحل الى شيخ يبتغي علو إسناده.

(٢) «شرف أصحاب الحديث»: ٢١ للخطيب البغدادي.

(٣) «شرف أصحاب الحديث»: ٢٢ للخطيب البغدادي. وانظر أسانيد هذه الأحاديث تحت عنوان: «وصية النبي صلى الله عليه وسلم باكرام اصحاب الحديث» من الكتاب المذكور.

# الفصل السابع
# تدوين السنة النبوية

تمهيد: العرب أمة أمية، لم يتمرسوا بالقراءة والكتابة، لندرة أدواتها، إذ لم تكن ميسورة آنذاك، وهذا ما جعلهم يعتمدون على صدورهم في حفظ تاريخهم، وأشعارهم، ومع ذلك. وجد في مكة المكرمة كثير من القارئين الكاتبين قبيل البعثة النبوية، وكذلك في المدينة المنورة، يشهد لذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم. طلب من أسرى بدر المكيين ان يفدي كل كاتب منهم نفسه بتعليم عشرة من صبيان المدينة القراءة والكتابة، وبلغ عدد كتبة الوحي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين رجلاً. ولما استقر المسلمون في المدينة: كثر فيها الكاتبون القارئون، وكانت المساجد مركزاً لتعليم القراءة والكتابة، وعرف من بين المعلمين: سعد بن الربيع، وبشير بن سعد بن ثعلبة، وأبان بن سعيد بن العاص، حيث كانوا يعلمون الصبيان القراءة والكتابة.

ومن المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم اهتم بالكتابة، فأمر الصحابة أن يحصوا المسلمين في المدينة، ويكتبوا أسماءهم، رجالاً وأطفالاً ذكراناً وإناثاً. ورواية البخاري في باب «كتابة الإمام للناس» من صحيحه، صريحة في أن هذا الإحصاء قد كتب ودون، فقد قال صلى الله عليه وسلم:

«اكتبوا لي من تلفظ بالإسلام من الناس، فكتبنا له ألفاً وخمسمائة رجل»[1] وقد شاركت الصحابية في الكتابة فهذه أم المؤمنين حفصة رضي الله عنها تعلمت الكتابة من قبل الصحابية الشفاء بنت عبد الله. روى أبو بكر بن أبي

---

(١) انظر علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح: ١٨ وانظر «صحيح مسلم بشرح النووي» ج ٢: ص ١٧٨.

حثمة عن الشفاء بنت عبد الله انها قالت: «دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنا عند حفصة، فقال لي: «ألا تعلمين هذه رُقْيَةَ النَّملة كما علمتيها الكتابة؟»[1].

بعد هذا التمهيد: علينا أن نتتبع تدوين الحديث النبوي خلال مراحله المتتابعة:

المرحلة الأولى: تدوين الحديث في عهد النبي صلى الله عليه وسلم.

المرحلة الثانية: تدوين الحديث في عهد الصحابة رضي الله عنهم.

المرحلة الثالثة: تدوين الحديث في عهد التابعين وتابعيهم.

لعلنا بهذا التتبع التاريخي لتدوين الحديث، نكشف مدى اهتمام الأمة الاسلامية بحديث نبيها صلى الله عليه وسلم وحفظها له.

* * *

(١) سنن أبي داود: ج ٢ ص ٣٣٧ والنملة: قروح تخرج في الجنب وقد رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرقية من العين والحمة والنملة والحمة هي السم انظر صحيح مسلم ص: ١٧٢٥ حديث ٥٨ ج ٤ وانظر السنة قبل التدوين» للدكتور عجاج الخطيب: ٣٠٠.

## المرحلة الأولى: تدوين الحديث في عهد النبي صلى الله عليه وسلم

آ ـ النهي عن كتابة الحديث النبوي: نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يكتب عنه شيء غير القرآن الكريم، بل أمر من كتب عنه غير القرآن فليمحه: روي أبو سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن، فمن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحه»[1] واستأذنه الصحابة في كتابة الحديث فلم يأذن لهم: قال أبو سعيد الخدري: «استأذنا النبي صلى الله عليه وسلم في الكتابة فلم يأذن لنا»[2] والمقصود بالكتابة هنا: كتابة الحديث كما صرح بذلك في رواية أخرى: قال أبو سعيد الخدري: «استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأذن لي: أن أكتب الحديث، فلم يأذن لي» وقال البخاري «فأبى أن يأذن لي»[3].

وزيد بن ثابت ـ كاتب الوحي ـ روى النهي عن كتابة الحديث فقال: «إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يكتب حديثه»[4].

رآهم يكتبون الأحاديث، فأنكر عليهم ذلك، فما كان منهم إلا ان جمعوا ما كتبوه فأحرقوه، إستجابة لنهي النبي صلى الله عليه وسلم:

«عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونحن نكتب الأحاديث، فقال: «ما هذا الذي تكتبون؟» قلنا: «أحاديث سمعناها منك» قال: «أكتاباً غير كتاب الله تريدون؟» «ما أضل الأمم من قبلكم

---

(١) أخرجه الإمام مسلم في الزهد: ٨: ٢٢٩ والامام أحمد بلفظة في المسند: ٣: ٢١ وانظر جامع بيان العلم وفضله: ١: ٦٣ وانظر روايات هذا الحديث في كتاب «تقييد العلم» للخطيب البغدادي: ٢٩ ـ ٣٢.

(٢) انظر «تقييد العلم» ٢٩ ـ ٣٥ وانظر جامع بيان العلم وفضله ١: ٦٣ ـ ٦٤.

(٣) انظر تقييد العلم والمصادر السابقة.

(٤) تقييد العلم: ٣٥ .

إلا ما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله» قال أبو هريرة: فقلت: أنتحدث عنك يا رسول الله؟ قال: «نعم، تحدثوا عني ولا حرج فمن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[1].

ب ـ علة النهي عن كتابة الحديث:

لقد أشارت هذه الأحاديث الشريفة إلى علة النهي عن كتابة الأحاديث، واستنبط العلماء عللاً أخرى للنهي نجملها فيما يلي:

١ ـ مضاهاة الحديث للقرآن: فالنهي عن كتابته حتى لا يكون مثل القرآن الكريم، فالقرآن مكتوب متداول بين الصحابة متعبد بتلاوته وقراءته. فخشي أن يكتب الحديث فيكون مصحفاً يقرأ ويتلى، كما يقرأ القرآن الكريم وهذه العلة صرح بها راوي حديث النهي عن الكتابة: ابو سعيد الخدري: قال أبو نضرة قلنا لأبي سعيد الخدري: لو كتبتم لنا؟ فإنا لا نحفظ، قال: «لا نكتبكم، ولا نجعلها مصاحف، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدثنا فنحفظ، فاحفظوا عنا. كما كنا نحفظ عن نبيكم» وفي رواية قال أبو سعيد: «أتجعلونه مصاحف تقرؤ ونها»[2].

وعمر رضي الله عنه ـ لما أراد جمع السنة النبوية ـ خشي أن ينكب عليها الناس ويعرضوا عن القرآن، قال رضي الله عنه: «إني كنت أردت أن أكتب السنن، وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم، كتبوا كتباً فأكبوا عليها، وتركوا كتاب الله تعالى، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً»[3] وقد رويت هذه العلة ـ مضاهاة القرآن ـ عن كثير من الصحابة كابن عباس وابن مسعود وأبي موسى الأشعري، بل نقل ذلك ابن سيرين عن الصحابة عموماً فقال: «كانوا يرون أن بني اسرائيل، إنما ضلوا. بكتب ورثوها» قال الخطيب في «تقييد العلم»: «فقد

---

(١) تقييد العلم: ٣٣.
(٢) تقييد العلم: ٣٦.
(٣) تقييد العلم: أخرجه الخطيب البغدادي في تقييد العلم: ٢٩ وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: ١: ٦٤ والروايات عن عمر في ذلك كثيرة وقوله لا ألبس: أي لا أخلط مع كتاب الله شيئاً آخر.

ثبت أن كراهة الكتاب من الصدر الأول: إنما هي لئلا يضاهى بكتاب الله تعالى غيره، أو يشتغل عن القرآن بسواه»[1].

٢ ـ خشية اختلاط الحديث بالقرآن: بعض المسلمين ـ في الفترة المبكرة لنزول الوحي ـ لم يكن مميزاً بين القرآن والحديث، لا سيما أولئك الأعراب. فاذا وجدوا الحديث مكتوباً، ظنوه قرآناً، كما قال الخطيب البغدادي: «ونهي عن كتب العلم في صدر الاسلام، وجدّته: لقلة الفقهاء في ذلك الوقت، والمميز بين الوحي وغيره، لأن أكثر الأعراب لم يكونوا فقهوا في الدين، ولا جالسوا العلماء العارفين. فلم يُؤْمَنْ أن يلحقوا ما يجدونَ من الصحف بالقرآن، ويعتقدوا أن ما اشتملت عليه كلام الرحمن»[2].

٣ ـ الحرج في الكتابة: لقد اهتم الصحابة بكتابة القرآن الكريم، وكانت الوسائل الكتابية بدائية وغير ميسرة، منها: رقاق الحجارة، والعظام، وسعف النخل، وجلود الحيوانات، وكانت الأحاديث النبوية أكثر من أن يحصروها، ذلك: أن النبي صلى الله عليه وسلم آتاه الله العلم والحكمة والنبوة، فكان له في كل حادثة قول، وفي كل مسألة جواب، وفي كثير من الوحي تفسير وبيان، استمر ذلك النور النبوي ثلاثاً وعشرين سنة، بين أظهر الصحابة رضوان الله عليهم، فأنىٰ لهم الوسائل الكتابية؟ ومن أين لهم الوقت الكافي لتدوين حديثه كله، تدويناً كاملاً؟؟ وليسوا مضطرين ان يعتمدوا على الكتابة، وقد منحهم الله سبحانه حافظة في صدورهم تعوض لهم ما فاتهم من الكتابة تدويناً وتقييداً، ولم يرد النبي صلى الله عليهم وسلم أن يشق عليهم، فيأمرهم بتدوين السنة النبوية، بل اكتفى بتدوين القرآن الكريم وكتابته.

جـ ـ السماح بكتابة الحديث النبوي:

وردت أحاديث كثيرة عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم ـ تبلغ

---

(١) تقييد العلم: ٥٧ وانظر جامع بيان العلم وفضله: ١: ٦٤ ـ ٦٧.

(٢) تقييد العلم: ٥٧ وانظر شرح مختصر سنن ابي داود للخطابي: ٥: ٢٤٦ وقد أشار الى علة النهي بقوله: «لئلا يختلط به ويشتبه على القارىء».

بمجموعها - رتبة التواتر - في إثبات وقوع الكتابة للحديث النبوي في عهده صلى الله عليه وسلم، وتعتبر الكتابة من أهم وسائل حفظ المعلومات، ونقلها للأجيال، وقد كانت احدى العوامل في حفظ الحديث النبوي، حتى صنفت فيها التآليف في القديم والحديث[1] وهذه بعض الآثار الدالة على كتابة الصحابة للحديث النبوي. فهذا عبد الله بن عمرو يكتب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثه في رضاه وغضبه، لأنه لا يقول الا الحق:

ـ أخرج أبو داود وأحمد بن حنبل عن عبد الله بن عمرو قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، أريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: أتكتب كل شيء، ورسول الله بشر - يتكلم في الغضب والرضا؟! فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فأومأ بيده، إلي فيه، فقال: «اكتب، فوالذي نفسي بيده، ما يخرج منه إلا حق»[2].

ـ وشهد أبو هريرة لعبد الله بن عمرو أنه كان يكتب الحديث فقال: «ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب، ولا أكتب»[3].

ـ وشكا رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم قلة حفظه وأشار عليه بالكتابة: «عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رجل يشهد حديث النبي صلى الله عليه وسلم فلا يحفظه، فيسألني، فأحدثه - فشكا قلة حفظه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «استعن على حفظك بيمينك»[4].

---

(١) «كتاب تقييد العلم» للخطيب البغدادي ،وكتاب «السير الحثيث في تاريخ تدوين الحديث» لمحمد زبير الصديقي، وانظر فصل «حول تدوين الحديث» من كتاب «علوم الحديث ومصطلحه» للدكتور صبحي الصالح وكتاب «السنة قبل التدوين» للدكتور عجاج الخطيب.

(٢) أبو داود في العلم: ٣: ٣١٨ والمسند: ٢: ٢٠٥ وتقييد العلم: ٨٢.

(٣) البخاري في كتاب العلم «باب كتابة العلم» والترمذي ج ٥ ص ٤٠.

(٤) «تقييد العلم» ٦٩ وقد أخرجه الترمذي انظر «توضيح الأفكار» للصنعاني ج ٢ ص ٣٥٣.

ـ بل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتقييد العلم وكتابته:

فقد أخرج الخطيب البغدادي بسنده عن عبد الله بن عمرو وأنس بن مالك قالا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قيدوا العلم بالكتاب»[1].

واذن للصحابة أن يكتبوا حديثه، أخرج الخطيب البغدادي بسنده عن رافع بن خديج قال: قلنا: يا رسول الله إنا نسمع منك أشياء فنكتبها؟ قال: «اكتبوا ولا حرج»[2].

ـ وأمر الصحابة أن يكتبوا حديثه لأبي شاة - صحابي من اليمن -: عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: لما فتح الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم مكة، قام في الناس، فحمد الله. وأثنى عليه، ثم قال: «إن الله تبارك وتعالى حبس عن مكة الفيل، وسلط عليها رسوله والمؤمنين، وإنها لم تحل لأحد كان قبلي، وإنما أحلت لي ساعة من النهار، وإنها لن تحل لأحد بعدي، فلا ينفر صيدها، ولا يختلى شوكها - لا يقلع - ولا تحل ساقطتها إلا لمنشد - ومن قتل له قتيل، فهو بخير النظرين: إما ان يفدي وإما أن يقتل، فقال العباس: «إلا الإذخريا رسول الله» فإنا نجعله في قبورنا وبيوتنا» فقال: «إلا الإذخر» فقام ابو شاة - رجل من أهل اليمن - فقال: اكتبوا لي يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اكتبوا لأبي شاة» أي هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم»[3].

ـ وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الصدقات، والديات والفرائض والسنن لعمرو بن حزم وغيره[4].

---

(١) «تقييد العلم»: ٦٩ وجامع بيان العلم ج ١ ص ٧٢ والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص ٤٤ وانظر المحدث الفاصل ٣٦٤

(٢) «تقييد العلم»: ٧٢ وانظر «المحدث الفاصل» ٣٦٩.

(٣) تقييد العلم: ٨٦ وجامع بيان العلم وفضله: ١ : ٨٤ ومسند الامام أحمد: ج ١٢ ص٢٣٢ وفتح الباري ج ١ ص ٢١٧.

(٤) اخرجه البيهقي والامام مالك، أنظر تنوير الحوالك شرح موطأ مالك: ج ١ ص ١٥٧.

ـ وطلب من الصحابة ـ في مرض موته ـ أن يأتوه بكتاب، يكتب لهم فيه، لئلا يضلوا من بعده[1].

د ـ التوفيق بين أحاديث النهي وأحاديث السماح.

يرى بعض العلماء في التوفيق بين هذه الأحاديث الشريفة:

١ ـ أن أحاديث النهي منسوخة، لأنها متقدمة، وأحاديث السماح ناسخة، لأنها متأخرة، فهو من باب نسخ السنة بالسنة.

٢ ـ وبعضهم يرى أن النهي عام، خص منه عبد الله بن عمرو، لأنه كان قارئاً، كاتباً، مأموناً عليه، قال ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث»: «إن في هذا معنيين:

أحدهما: أن يكون من منسوخ السنة بالسنة، كأنه نهى في أول الأمر عن أن يكتب قوله، ثم رأى بعد ذلك ـ لما علم أن السنن تكثر وتفوت الحفظ ـ أن يُكتَب قولُه.

والمعنى الآخر: أن يكون خص بهذا عبد الله بن عمرو، لأنه كان قارئاً للكتب المتقدمة، ويكتب بالسريانية، والعربية، وكان غيره من الصحابة أميين، فلما خشي عليهم الغلط فيما يكتبون، نهاهم، ولما أمِنَ على عبد الله بن عمرو ذلك أذن له[2].

٣ ـ وبعضهم يرى أن النهي في حق من وثق بحفظه، وخيف اتكاله على الكتابة، والاذن في حق من لا يوثق بحفظه، ويخاف عليه النسيان كما في الحديث: «استعن على حفظك بيمينك».

ولعلنا نوجز التوفيق في هذه الأحاديث الشريفة: بأن النهي كان لعلة فاذا زالت هذه العلة كان الإذن بالكتابة فالخوف من التباس القرآنِ بالحديث، والخوف من الانكباب على الحديث، والانشغال به عن القرآن، كان هذا كله

---

(١) انظر البخاري: ١ : ٢٩ ومسلم بشرح النووي: ٢ : ٤٣.

(٢) انظر «مختلف الحديث» ص: ٢٨٦ ـ ٢٨٧ وانظر ص: ٢٩٠.

سبباً للمنع من الكتابة فلما زالت هذه الأسباب عاد الأمر الى السماح بكتابة الحديث، وقد استقر أمر الصحابة على كتابة الحديث وتدوينه كما سنراه في البحث التالي:

هـ ـ الصحف التي كتب فيها الحديث في عهد النبي صلى الله عليه وسلم:

المرحلة الأولى لجمع الحديث النبوي وتدوينه إنما كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم في صحف خاصة بمن يكتبها، دون أن تتداول بين الناس، ولم تتخذ طابع التدوين العام، وقد تناولت الكتابة قسماً كبيراً من الحديث يبلغ في مجموعه ما يضاهي مصنفاً كبيراً من المصنفات، ومما ورد كتابته من الحديث:

١ ـ الصحيفة الصادقة: التي كتبها عبد الله بن عمرو بن العاص، وكان يَعْتَزُّ بِها ويقول: «ما يرغبني في الحياة إلا الصادقة والوهط»[١].

وقد انتقلت هذه الصحيفة الى حفيده عمرو بن شعيب، وأخرج الإمام أحمد في مسند عبد الله بن عمرو من كتابه «المسند» قسماً كبيراً من أحاديث هذه الصحيفة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

٢ ـ صحيفة علي بن أبي طالب: وهي صحيفة صغيرة. تشمل على العقل ـ أي مقادير الديات ـ وعلى أحكام فكاك الأسير، أخرج نبأها البخاري وغيره عن أبي جحيفة قال: قلت: هل عندكم كتاب؟ قال: لا ـ إلا كتاب الله ـ أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة، قال: قلت: فما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر[٢].

٣ ـ صحيفة سعد بن عبادة الصحابي الجليل، أخرج الترمذي في سننه عن أبن سعد بن عبادة: «وجدت في كتاب سعد: أن النبي صلى الله عليه وسلم

---

(١) «أسد الغابة» ٢ : ٢٣٣ وانظر «سنن الدارمي»: ١ : ١٢٧ «وطبقات ابن سعد»: ٢ : ١٢٥ الوهط: أرض وقفها ابوه عمرو بن العاص في الطائف، كان عبد الله يقوم برعايتها.

(٢) انظر كتاب العلم في صحيح البخاري: «كتابة العلم» ١ : ٢٩.

قضى باليمين والشاهد»[1].

٤ ـ كتبه صلى الله عليه وسلم إلى أمرائه وعماله فيما يتعلق بتدبير شؤون الأقاليم الاسلامية، وأحوالها وفي بيان أحكام الدين، وهي كتب تشتمل على مهمات أحكام الاسلام، وعقائده. وخطواته العريضة. وبيان الأقضية والمقادير الشرعية للزكاة والديات والحدود، والمحرمات وغير ذلك، ومن هذه الكتب:

آ ـ كتاب الزكاة والديات: الذي كتب به أبو بكر الصديق وأخرجه البخاري في صحيحه[2] وقد روى أبو داود والترمذي: «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتاب الصدقة فلم يخرجه حتى قبض»[3].

ب ـ كتابه لعمرو بن حزم عامله على اليمن. وفيه أصول الإسلام. وطريق الدعوة إليه. والعبادات، وأقضية الزكاة والجزية والديات»[4].

ج ـ كتابه إلى وائل بن حجر لقومه في حضرموت ، فيه الأصول العامة للإسلام وأهم المحرمات[5].

٥ ـ كتبه صلى الله عليه وسلم إلى الملوك والعظماء وإلى أمراء العرب، يدعوهم فيها إلى الاسلام: مثل كتابه إلى هرقل ملك الروم، والى المقوقس عظيم مصر وغيرهما[6].

٦ ـ عقوده ومعاهداته التي أبرمها مع الكفار: كصلح الحديبية، وصلح تبوك، وصحيفة التعايش: المعاهدة التي أبرمت كدستور بين المسلمين في المدينة وبين من جاورهم من اليهود وغيرهم.

---

(١) «سنن الترمذي» بشرح «تحفة الأحوذي» ٢ : ٢٨٠ وانظر «المسند» ٥ : ٢٨٥.

(٢) في الزكاة مختصراً في أبواب متفرقة منها: «باب زكاة الغنم ٢ :١١٨.

(٣) أخرجه أبو داود: ٢ :٩٦ والترمذي ٢ : ١٧.

(٤) أخرج بعضه مالك وغيره، وأخرجه البيهقي في السنن، انظر «تنوير الحوالك شرح موطأ مالك» ١ : ١٥٧.

(٥) الطبقات: ١ : ٢٨٧.

(٦) انظر «منهج النقد»: ٤٥ فما بعد.

٧ ــ كتب أمر بها صلى الله عليه وسلم لأفراد من أصحابه لمناسبات ومقتضيات مختلفة: مثل كتابة خطبته لأبي شاة[١].

وفي هذا دليل واضح على أن السنة النبوية كانت مدونة في هذا العهد خلافاً لما يزعمه بعضهم من أنها لم تدون إلا في القرن الثاني للهجرة.

المرحلة الثانية: تدوين الحديث في عهد الصحابة رضي الله عنهم

استقر الرأي على الإذن بكتابة الحديث في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، شغل الصحابة بحروب الردة، واستشهد كثير من قراء الصحابة، حفظة القرآن الكريم، فكان هذا سبباً في جمع القرآن في عهد أبي بكر رضي الله عنه، وتتالت الفتوحات الإسلامية، ولم يتمكن المسلمون من جمع الحديث النبوي ولا تدوينه بشكل رسمي، كما جمعوا القرآن الكريم، ومع ذلك وجدت كتابات للحديث النبوي لم تتخذ طابعاً عاماً، يتداولها المسلمون فيما بينهم نذكر منها فردية:

١ ــ كتاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه لأنس بن مالك ـ وكان عامله على البحرين ـ وفيه فرائض الصدقة، التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين، وكان هذا الكتاب نسخة من كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات، فقد قال أنس: «إن أبا بكر رضي الله عنه كتب له هذا الكتاب، لما وجهه إلى البحرين: بسم الله الرحمن الرحيم، هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين[٢].

كذلك أرسل أبو بكر كتاباً الى عمرو بن العاص وذكر فيه الأحاديث النبوية[٣].

٢ ــ كتاب عمر رضي الله عنه إلى عامله ـ على الكوفة ـ عتبة بن فرقد،

---

(١) انظر كتاب «مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة» محمد حميد الله.

(٢) اخرج البخاري وأبو داود والبيهقي والدارقطني وانظر تقييد العلم: ٨٧ وانظر «دراسات في الحديث النبوي للأعظمي ج ١ ص ٩٤.

(٣) اخرجه الطبراني انظر «دراسات في الحديث النبوي» للأعظمي ج ١ ص ٩٤.

روى الامام أحمد عن أبي عثمان النهدي قال: كنا مع عتبة بن فرقد، فكتب إليه عمر بأشياء، يحدثه عن النبي صلى الله عليه وسلم. فكان فيما كتب إليه: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يلبس الحرير في الدنيا إلا من ليس له في الآخرة منه شيء إلا هكذا، وقال ـ أي أشار ـ بأصبعيه السبابة والوسطى»[1].

ووجد في قائم سيفه صحيفة فيها صدقة السوائم[2].

٣ ـ وكان البراء بن عازب رضي الله عنه يحدث ويكتب من حوله: عن عبد الله بن خنيس قال: «رأيتهم عند البراء يكتبون على أيديهم بالقصب»[3].

٤ ـ وابن مسعود كان له كتاب فيه أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم: عن مسعر، عن معن، قال: «أخرج إليّ عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود كتاباً، وحلف لي أنه خط أبيه بيده»[4].

٥ ـ وكان أنس بن مالك رضي الله عنه يملي الحديث، حتى إذا كثر عليه الناس جاء بمَجَالّ ـ جمع مجلة ـ من كتب، فألقاها، ثم قال: «هذه أحاديث سمعتها وكتبتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعرضتها عليه»[5].

٦ ـ وكتب معاوية بن أبي سفيان الى المغيرة بن شعبة: «اكتب إلي بشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكتب إليه المغيرة: أنه كان ينهي عن قيل وقال. وكثرة السؤال، وإضاعة المال» أخرجه البخاري[6].

٧ ـ وابن عباس يسأل أبا رافع صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومعه من يكتب له، وفي رواية: أنه كانت معه ألواح يكتب فيها،[7] هذه

---

(١) مسند الإمام أحمد: ج ١ ص ٢٦١.
(٢) الكفاية للخطيب البغدادي: ص: ٣٥٣.
(٣) انظر السنة قبل التدوين للدكتور عجاج الخطيب فقد جمع آثاراً كثيرة في كتابة الحديث في عهد الصحابة: ٣٠٩ فما بعد.
(٤) جامع بيان العلم وفضله: ج ١ ص ٤٢.
(٥) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ج ٨ ص ٢٥٨ والمجال جمع مجلة: صحيفة يكتب فيها.
(٦) انظر فتح الباري: ج ٩ ص ٩٥ وانظر معرفة علوم الحديث للنيسابوري ص ١٠٠.
(٧) انظر تقييد العلم ص: ٩١ ـ ٩٢ وانظر الإصابة في ترجمة عبد الله بن عباس.

الروايات والآثار تدل على أن الصحابة رضي الله عنهم، كانوا يكتبون الحديث ويدونونه، ويتناقلونه فيما بينهم، إلا أن هذه الكتابة لم تتخذ الطابع العام الرسمي لتدوين الحديث وجمعه بل كانت كتابات فردية، لقد فكر عمر رضي الله عنه في تدوين الحديث وجمعه، وتردد في ذلك شهراً واستخار الله سبحانه، ثم عدل عن ذلك، خوف الانكباب على الحديث والانشغال به عن كتاب الله تعالى، بالرغم من أن الصحابة أشاروا عليه بتدوين الحديث: «عن عروة بن الزبير، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أراد أن يكتب السنن، فاستفتى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك، فأشاروا عليه بأن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله شهراً، ثم أصبح يوماً، وقد عزم الله له، فقال: «إني كنت أريد أن أكتب السنن، وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً، فأكبوا عليها، وتركوا كتاب الله، وإني ـ والله ـ لا أشوب ـ لا أخلط ـ كتاب الله بشيء أبداً» وفي رواية عن مالك بن أنس: أن عمر قال عندما عدل عن كتابة السنة: «لا كتاب مع كتاب الله»[1].

وقال الخطيب البغدادي معللاً فعل عمر رضي الله عنه: «وكان خوف عمر من إقدامه على كتابة السنة: أن ينكب المسلمون على دراسة الحديث، ويهملوا كتاب الله عز وجل»[2].

لم تدون السنة النبوية تدويناً عاماً في عهد الصحابة، لعدم الحاجة إلى ذلك، فالحديث متوفر محفوظ، بوجود الصحابة رضي الله عنهم، يروونه للتابعين ويتداولونه فيما بينهم، ولما خيف على الحديث أن يندرس ويذهب بذهاب العلماء، ظهرت الحاجة الى كتابة الحديث وتدوينه كما سنراه في البحث المقبل.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ج ١ ص ٦٤.

(٢) انظر «تقييد العلم» ص: ٥٠.

المرحلة الثالثة: تدوين الحديث في عهد التابعين وتابعيهم

لقد تلقى التابعون علمهم على أيدي الصحابة، فعرفوا متى كرهوا كتابة الحديث، ومتى أجازوها، فمن الطبيعي، أن تتفق آراؤهم حول تدوين الحديث، فلقد اتجهت آراؤهم - أخيراً - الى التدوين، وطلبوا من تلامذتهم أن يدونوا الحديث النبوي، وهذه هي أخبار التابعين، وتدوينهم الحديث النبوي.

- حرص كثير منهم على كتابة الحديث ولو كان على الرحل، قال سعيد بن جبير: «كنت أسير بين ابن عمر وابن عباس، فكنت أسمع الحديث منهما، فأكتبه على واسطة الرحل، حتى أنزل فأكتبه»[1].

- وكان الشعبي يحض على الكتابة ولو على الحائط: «إذا سمعتم مني شيئاً فاكتبوه ولو في حائط»[2].

- وانتشرت الكتب في عهدهم، وتداولوها، وحفظوها،: قال الحسن البصري: «إن لنا كتباً كنا نتعاهدها»[3].

- وكان مجاهد بن جبر يخرج كتبه لطلابه، لينسخوها: قال أبو يحيى الكناسي: «كان مجاهد يصعد بي إلى غرفته فيخرج إلي كتبه، فأنسخ منها»[4].

- وكان نافع مولى ابن عمر: يملي العلم على طلابه وطلابه يكتبون بين يديه»[5].

- حتى الخلفاء ساهموا في كتابة الحديث وتدوينه: فهذا عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه. يصطحب قرطاس فيه الحديث النبوي: عن أبي قلابة: خرج علينا عمر بن عبد العزيز، لصلاة الظهر، ومعه قرطاس، ثم خرج علينا

(١) تقييد العلم: ١٠٣ وجامع بيان العلم: ١: ٧٢.
(٢) تقييد العلم: ١٠٠.
(٣) جامع بيان العلم: ١: ٧٤.
(٤) تقييد العلم: ١٠٥.
(٥) سنن الدارمي: ١: ١٢٩.

لصلاة العصر، وهو معه، فقلت له: يا أمير المؤمنين ما هذا الكتاب؟ قال حديث حدثني به عون بن عبد الله، فأعجبني فكتبته»[1].

ـ وعمر بن عبد العزيز كان يكتب الحديث ويكرم المحدثين: «عن يزيد الرقاشي قال: حججت مع عمر بن عبد العزيز، فحدثته بأحاديث عن أنس بن مالك. فكتبها ـ وقال: ليس عندي مال فأعطيك، ولكن أفرض لك في الديوان، ففرض لي أربعمائة درهم[2].

وشاع بين التابعين كتابة الحديث بشكل فردي، ولم يتخذ تدوين الحديث طابعاً عاماً رسمياً، إلا في عهد عمر بن عبد العزيز، حيث قام بجمع الحديث وتدوينه ودعاه إلى ذلك عدة عوامل كان أهمها:

الخوف من اندثار العلم وضياع السنة النبوية قال رحمه الله:

ـ حين كتب إلى أهل المدينة في جمع الحديث النبوي: «انظروا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبوه ـ فإني خفت دروس العلم وذهاب أهله»[3].

ـ وكتب إلى عامله بالمدينة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: «أنظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو سنة ماضية، أو حديث عَمْرة فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب أهله»[4].

وفي رواية: «أمره أن يكتب له العلم من عند عمرة بنت عبد الرحمن؛ والقاسم بن محمد، فكتبه له»[5].

---

(١) سنن الدارمي: ١: ١٣٠.

(٢) المحدث الفاصل: ٣٧٢.

(٣) سنن الدارمي: ١: ١٢٦ والمحدث الفاصل: ٤.

(٤) سنن الدارمي: ١: ١٢٦ وتقييد العلم: ١٠٥

(٥) انظر السنة قبل التدوين ص ٣٢٩ والقاسم بن محمد: احد الفقهاء السبعة في المدينة تلقى العلم عن عمته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها توفي ١٠٧ للهجرة وعمرة: توفيت ٩٨هـ نشأت في حجرام المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

ـ وأمر ابن شهاب الزهري وغيرَه بجمع السنن[1]، ولم يكتف بذلك بل أرسل الكتب إلى الآفاق يحث المسؤولين فيها على تشجيع العلم، ودراسة السنة وإحيائها، وكان يجمع الفقهاء، ويناقشهم في السنن والعمل بها:

ـ قال عبد الله بن ذكوان القرشي: «رأيت عمر بن عبد العزيز جمع الفقهاء، فجمعوا له أشياء من السنن، فإذا جاء الشيء الذي ليس العمل عليه قال: هذه زيادة ليس العمل عليها»[2] ليس مجرد جمع بل تدقيق وتمحيص، وكان من الدوافع الى تدوين السنة: هذه الأحاديث التي تأتي من العراق، لا يعرف لكثير منها أصل. فخشي العلماء أن تختلط بالأحاديث الصحيحة، فقاموا بهذا العمل الجليل: تدوين السنة وجمعها: قال ابن شهاب الزهري: «لولا أحاديث تأتينا من قبل المشرق ـ العراق ـ ننكرها، لا نعرفها ـ ما كتبت حديثاً ولا أذنت في كتابته»[3]. وقد وصلت الى عمر بن عبد العزيز الدفاتر التي دون فيها ابن شهاب الزهري السنة النبوية[4]، قال ابن شهاب: «أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن، فكتبناها دفتراً، دفتراً، فبعث إلى كل أرض ـ له عليها سلطان ـ دفتراً»[5]؛ ويفهم من هذا: أن التدوين الرسمي للسنة النبوية كان في عهد عمر بن عبد العزيز، أما تقييد السنة وحفظها في الرقاع والصحف، فقد كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم ينقطع بعد وفاته عليه الصلاة والسلام، بل بقي جنباً إلى جنب مع الحفظ حتى قيض الله لهذه السنة النبوية المطهرة من يودعها في المدونات والمصنفات الكبرى، التي تتابعث بعد القرن الأول الهجري، ولولا هذا التدوين لاندرست السنة وضاع كثير منها، كما قال ابن الصلاح رحمه الله: «ولولا تدوينه ـ الحديث النبوي ـ في الكتب لدرس في

---

(١) انظر جامع بيان العلم وفضله: ١:: ٧٦ وانظر الرسالة المستطرفة: ٥.

(٢) انظر السنة قبل التدوين: ٣٣٠.

(٣) تقييد العلم للخطيب البغدادي: ١٠٨.

(٤) وحق له أن يفخر بهذا التدوين فيقول: «لم يدون هذا العلم أحد قبل تدويني» الرسالة المستطرفة: ٤.

(٥) جمع بيان العلم: ١: ٧٦.

الأعصر الآخرة»[1].

ثم شاع التدوين في الجيل الذي يلي جيل الإمام الزهري وجيل عمر بن عبد العزيز.

فجمع الحديث في مكة المكرمة: ابن جريج «١٥٠هـ» وابن اسحاق «١٥١».

وفي المدينة: سعيد بن أبي عروبة «١٥٦هـ» والربيع بن صبيح «١٦٠» والامام مالك «١٦٩هـ».

وفي البصرة: حماد بن سلمة: «١٦٨هـ».

وفي الكوفة: سفيان الثوري: «١٦١هـ».

وفي الشام: الإمام الاوزاعي: «١٥٧هـ».

وفي واسط: هشيم: «١٧٢هـ».

وفي خراسان: عبد الله بن المبارك: «١٨١».

وفي اليمن: معمر: «١٥٤هـ».

وفي الري: جرير بن عبد الحميد: «١٨٨هـ».

وكذلك فعل سفيان بن عيينة، والليث بن سعد، وشعبة بن الحجاج. وهؤلاء كانوا في عصر واحد. وكانوا يجمعون الحديث النبوي ويجمعون معه أقوال الصحابة وفتاواهم، مع ضم الأبواب بعضها إلى بعض في كتاب واحد.

ثم جاء القرن الثالث الهجري: فكان أزهى عصور السنة وأسعدها بأئمة الحديث وتآليفهم. العظيمة الخالدة، فقد ابتدأ التأليف في هذا القرن على

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: ١٧١.

طريقة المسانيد، وهي جمع ما يروى عن الصحابي في باب واحد، رغم تعدد الموضوع، وأول من فعل ذلك: عبد الله بن موسى العبسي الكوفي، ومسند البصري، وأسد بن موسى، ونعيم بن حمار الخزامي.

ثم اقتفى آثارهم الحفاظ فكان أعظم مسند هو: مسند الإمام أحمد بن حنبل.

وكذلك فعل اسحاق بن راهوية وعثمان بن أبي شيبة وغيرهما وكانت طريقة هؤلاء: أن يفردوا حديث النبي صلى الله عليه وسلم بالتأليف دون أقوال الصحابة وفتاوى التابعين. ولكنهم كانوا يمزجون الصحيح بغيره، وفي ذلك من العناء ما فيه على طالب الحديث. فإنه لا يستطيع أن يتعرف على الصحيح منها إلا أن يكون من أئمة الحديث. فإن لم يكن له وقوف على ذلك اضطر أن يسأل الأئمة عنه، فإن لم يتيسر له بقي الحديث مجهول الحال عنده. وهذا ما حدا بإمام المحدثين في عهده: الإمام محمد بن اسماعيل البخاري: «٢٥٦هـ» أن ينحو في التأليف منحىً جديداً بأن يقتصر على الحديث الصحيح فقط، دون ما عداه. وألف كتابه: «الجامع الصحيح» المشهور، وتبعه في طريقته معاصره وتلميذه الإمام مسلم بن الحجاج القشيري: «٢٦٠هـ» فألف صحيحه المشهور.

**وكان لهما فضل تمهيد الطريق أمام طالب الحديث ليصل الى الصحيح من غير بحث وسؤال[1].**

**وتبعهما بعد ذلك كثيرون من أئمة الحديث فألفوا كتباً كثيرة منها:**

**سنن أبي داود وسنن النسائي وجامع الترمذي وسنن ابن ماجة، وقد جمع هؤلاء الأئمة في مصنفاتهم كل مصنفات الأئمة السابقين، إذ كانوا يروونها عنهم**

---

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي للدكتور السباعي: ١٠٥ فما بعد وانظر «المحدث الفاصل»: ٦١١ - ٦٢٤.

كما هي عادة المحدثين.

ثم جاء القرن الرابع الهجري: فلم يزد رجاله على رجال القرن الثالث شيئاً جديداً إلا قليلاً مما استدركوه عليهم، وكل صنيعهم: جمع ما جمعه من سبقهم والاعتماد على نقدهم والإكثار من طرق الحديث، ومن أشهر الأئمة في هذا العصر: الإمام الطبراني: «٣٦٠هـ» ألف معاجمه الثلاثة:

١ ـ المعجم الكبير: وذكر فيه الأحاديث بجمع ما رواه كل صحابي منفرداً ورتب فيه أسماء الصحابة على الحروف وهو مشتمل على خمسمائة وخمسة وعشرين ألف حديث[1].

٢ ـ المعجم الأوسط والمعجم الأصغر: وكلاهما مرتب على أسماء شيوخه.

وإذا أطلق المحدثون قولهم: «المعجم» فالمقصود به: «المعجم الكبير» للطبراني، أو أخرجه الطبراني: كان المراد هو «المعجم الكبير»[2].

ومنهم الإمام الدارقطني «٣٥٨هـ» ألف سننه المشهورة. وابن حبان البستي «٣٥٤هـ» وابن خزيمة «٣١١» والطحاوي «٣٢١»[3].

بهذا تم تدوين السنة وجمعها، وتمييز صحيحها من غيره ولم يكن لعلماء القرون التالية إلا بعض الاستدراكات على كتب الصحاح، كمستدرك الحاكم النيسابوري «٤٠٥هـ» الذي استدرك فيه على البخاري ومسلم أحاديث يرى أنها من الصحاح متفقة مع شرطيهما مع أنهما لم يخرجاها في صحيحهما، وقد سلم له العلماء ـ ومن أشهرهم الذهبي ـ قسماً منها وخالفوه في قسم آخر[4].

وكان من الكتب الجامعة للصحيحين والموطأ وسنن أبي داود والترمذي

---

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي: ١٠٦ وانظر منهج النقد: ٢٠٥.

(٢) انظر منهج النقد: ٢٠٣.

(٣) انظر السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي: ١٠٧.

(٤) انظر السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي: ١٠٧.

والنسائي : كتاب «جامع الأصول من أحاديث الرسول» لابن الأثير المبارك بن محمد الجزري «٦٠٦هـ» وكتاب «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» للمحدث علي بن حسام الهندي «٩٧٥هـ» وهو أجمع كتب هذا الفن لا مثيل له في الجمع، وكتاب «الجامع لأحاديث البشير النذير» للامام السيوطي «٩١١هـ» بلغت أحاديثه عشرة آلاف وواحداً وثلاثين حديثاً.

* * *

# الفصل الثامن
# كتب السنة ومصنفاتها

إن المطلع على كتب السنة ومصنفاتها، ليفخر أعظم الفخر بما خلده هؤلاء الأئمة المحدثون رضي الله عنهم، من كتب ومصنفات، المطبوع منها، والمخطوط. وقد نوع المحدثون التصانيف، وتفننوا فيها، وأهم هذه الأنواع:

أولاً ــ الكتب المصنفة على الأبواب.

ثانياً ــ الكتب المرتبة على أسماء الصحابة.

ثالثاً ــ المعاجم.

رابعاً ــ الكتب المرتبة على أوائل الأحاديث.

خامساً ــ المصنفات الجامعة «المجامع».

سادساً ــ مصنفات الزوائد.

سابعاً ــ كتب التخريج.

ثامناً ــ الأجزاء.

تاسعاً ــ المشيخات.

عاشراً ــ العلل.

## أولاً ــ الكتب المصنفة على الأبواب

طريقة تصنيفها: جمع الأحاديث ـ ذات الموضوع الواحد ـ الى بعضها البعض، تحت عنوان عام يجمعها ويشملها، مثل «كتاب الصلاة»، «كتاب

الزكاة» «كتاب البيوع». . . ثم توزع الأحاديث على أبواب. يضم كل باب حديثاً أو أحاديث في مسألة جزئية، ويوضع لهذا الباب عنوان يدل على الموضوع. مثل «باب مفتاح الصلاة الطهور»، ويسمى المحدثون العنوان: «ترجمة» وفائدة هذا النوع من الكتب: سهولة الرجوع إليه، حيث إنه أول ما يتبادر لطالب العلم، والباحث عن الحديث أن يرجع إليه. فإن كان يريد الإطلاع على أحاديث في مسألة معينة، فإن موضوع هذه الأحاديث يحتم عليه الرجوع للأبواب، وإن كان يريد البحث عن حديث رآه ليخرجه من مصادر السنة، فموضوع الحديث يحدد له الباب الذي يبحث فيه عن الحديث المطلوب.

ولكن الإفادة من هذه الكتب المبوبة تحتاج إلى أمرين:

١ ـ ذوق علمي، يهدي الطالب إلى تحديد موضوع الحديث.

٢ ـ خبرة بأسلوب أئمة الحديث في ترجمة أبواب كتبهم، فانهم ربما يخرجون الحديث في غير الباب المتوقع، يقصدون من ذلك بيان دلالة الحديث على مسألة أخرى وهذا كثير في صحيح الإمام البخاري، حتى عُدّ من خصائص كتابه واشتهر قولهم: «فقه البخاري في تراجمه».

وللتصنيف على الأبواب طرق متعددة نذكر منها ما يلي:

أ ـ الجوامع.

الجامع في اصطلاح المحدثين: هو كتاب الحديث المرتب على الأبواب الذي يوجد فيه أحاديث في جميع موضوعات الدين وأبوابه وعددها ثمانية أبواب رئيسية وهي: العقائد ـ الأحكام، السير، الآداب، التفسير، الفتن ـ أشراط الساعة ـ المناقب[1].

---

(١) انظر الرسالة المستطرفة: ٣٢ وهذه الأبواب الثمانية كان كل منها موضوعاً لكتاب قائم برأسه. ففي العقائد: كتاب التوحيد لابن خزيمة وفي الأحكام كتب السنن الأربعة لأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة وفي الآداب كتاب الأدب المفرد للبخاري وفي التفسير كتاب ابن جرير وفي الفتن كتاب لنعيم بن حماد أنظر توضيح الأفكار للصنعاني ج ٢ ص ١٥.

وكتب الجوامع كثيرة، أشهرها هذه الثلاثة:

١ ــ الجامع الصحيح للإمام البخاري.

٢ ــ الجامع الصحيح للإمام مسلم.

٣ ــ الجامع للإمام الترمذي. المشتهر بـ «سنن الترمذي» لاعتنائه بأحاديث الأحكام.

ب ــ السنن:

كتب السنن هي الكتب التي تجمع أحاديث الأحكام المرفوعة، مرتبة على أبواب الفقه، وأشهر كتب السنة: سنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي وسنن ابن ماجة. ويطلق على هذه السنن: السنن الأربعة، وإذا قالوا: الثلاثة: فمرادهم هذه ما عدا ابن ماجة. وإذا قالوا الخمسة: فمرادهم السنن الأربعة ومسند أحمد، وإذا قالوا الستةِ: فمرادهم الصحيحان والسنن الأربعة. ويرمزون لها في كتب التخريج بهذه الرموز:

خ: للبخاري م: لمسلم، د: لأبي داود، ت: للترمذي، س: للنسائي.

هه : لابن ماجة، ع: للستة، عه: للسنن الأربعة.

جـ ــ المصنفات:

وهي كتب مرتبة على الأبواب، لكنها تشتمل على الحديث الموقوف، والحديث المقطوع بالإضافة إلى الحديث المرفوع[1].

ومن أشهر المصنفات: مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني «٢١١هـ» ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة «٢٣٥ هـ».

---

(١) المرفوع: ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة من قول أو فعل أو تقرير أو وصف
الموقوف: ما أضيف الى الصحابة رضوان الله عليهم.
المقطوع: ما أضيف الى التابعي.
وانظر الرسالة المستطرفة: ص: ٩ ـ ١١ وص: ٢٥.

د ـ المستدركات:

جمع مستدرك وهو: ما استدرك فيه المؤلف في كتابه على شرطه:

وأشهر المستدركات: مستدرك الحاكم النيسابوري على الصحيحين، وقد لخصه الذهبي[1] غير أن الحاكم ألزم الشيخين بإخراج أحاديث لا تلزمهما لضعف رواتها عندهما[2] على أن الضرر في مستدرك الحاكم أنه كان يظن ما ليس بصحيح صحيحاً لأنه يحاول تخريج بعض الأحاديث على شرط الشيخين وإن كان في كثير من استدراكاته مقال[3].

هـ ـ المستخرجات:

موضوع المستخرج: أن يأتي المصنف إلى كتاب في الحديث، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه، من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه، أو من فوقه[4] من ذلك: مستخرج أبي بكر الاسماعيلي على البخاري، ومستخرج أبي عوانة على مسلم ومستخرج أبي علي الطوسي على الترمذي، ومستخرج محمد بن عبد الملك بن أيمن على سنن أبي داود. قال ابن كثير في «مختصر علوم الحديث» في ذكر المستخرجات «وكتب أخر، التزم أصحابها صحتها كابن خزيمة، وابن حبان البستي وهما خير من المستدرك بكثير وأنظف أسانيد ومتوناً[5].

## ثانياً ـ الكتب المرتبة على أسماء الصحابة

وهي كتب تجمع الأحاديث التي يرويها كل صحابي، وهي مفيدة في معرفة عدد الأحاديث التي رواها الصحابي، وتسهل لطالب الحديث استخراج

(١) وهما مطبوعان في الهند.
(٢) اختصار علوم الحديث لابن كثير ص: ٢٦.
(٣) تدريب الراوي للسيوطي ص: ١٠٠ وانظر توجيه الأثر للجزائري ص ١٣٩.
(٤) تدريب الراوي للسيوطي: ٣٣.
(٥) اختصار علوم الحديث ص: ٢٧ وانظر توجيه الأثر للجزائري ص: ١٤١ وانظر الرسالة المستطرفة في الكتب المخرجة على الصحيحين أو احدهما ص ٢١.

الحديث بمعرفة اسم راويه من الصحابة. وهي نوعان: المسانيد، الأطراف.

أ ــ المسانيد: وهي الكتب الذي نذكر فيها الأحاديث مرتبة على أسماء الصحابة حسب السوابق الإسلامية[1] أو تبعاً للإنساب[2]، أو تبعاً لحروف الهجاء[3] والمسانيد كثيرة جداً منها:

مسند أبي داود الطيالسي المتوفى سنة ٢٠٤ وهو أول من ألف في المسانيد ومسند بقي بن مخلد المتوفى سنة ٢٩٦ ويسمى مسنده «مصنفاً» لأنه صنف فيه حديث كل صاحب على أبواب الفقه. ومسند أبي يعلى المتوفى سنة ٣٠٧ وأوفى تلك الأسانيد وأوسعها وأشهرها وأعلاها:

مسند الإمام أحمد بن حنبل إمام أهل السنة والحديث ولد سنة ١٦٤ توفي سنة ٢٤١. وضع الإمام هذا المسند ليكون مرجعاً للمسلمين وإماماً لهم. وجعله مرتباً على أسماء الصحابة الذين يروون الأحاديث، فجاء كتابه حافلاً كبير الحجم،[4] يبلغ عدد أحاديثه ثلاثين ألفاً تقريباً، فيها الصحيح والحسن والضعيف، ومنها أحاديث يسيرة شديدة الضعف، حتى حكم على بعضها بعض المحدثين بالوضع، لكن الحافظ ابن حجر ألف كتاباً سماه «القول المسدد في الذب عن المسند» حقق فيه نفي الوضع عن أحاديث المسند التي أشرنا إليها وظهر من بحثه أن غالبها جياد، وأنه لا يتأتى القطع بالوضع في شيء منها[5].

وفي هذا المسند أحاديث صحيحة كثيرة، لم تخرج في الكتب الستة، وقد قال الإمام أحمد عن مسنده هذا: «هذا الكتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألفاً. فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول

---

(١) فيبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة رضي الله عنهم، ثم يتبعهم بالمقدمين من أهل بدر.

(٢) ويبدأ ببني هاشم الأقرب فالأقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في النسب.

(٣) انظر «منهج النقد ص ٢٠١ وانظر علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح: ١٢٣.

(٤) مسند الامام أحمد طبع في مصر في ستة مجلدات كبار سنة ١٣١٣. وشرع العلامة بطبع المسند بتحقيقه وأصدر خمسة عشر منه وأعجلته المنية عن إخراج المسند كاملاً.

(٥) انظر منهج النقد ص ٢٧٩ وتدريب الراوي: ١٠٠.

الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا إليه، فإن وجدتموه فيه وإلا فليس بحجة»[1].

وكان الإمام أحمد شديد الاعتزاز بمسنده، لإيمانه بأنه جمع السنة فأوعاها فكان يقول لابنه عبد الله راوي المسند عنه: «احتفظ بهذا المسند فإنه سيكون للناس إماماً[2]».

ب ـ الأطراف:

الأطراف جمع طرف، وطرف الحديث: الجزء الدال على الحديث أو العبارة الدالة عليه مثل حديث «إنما الأعمال بالنيات».

وكتب الأطراف: كتب يقتصر مؤلفوها على ذكر طرف الحديث الدال عليه، ثم ذكر أسانيده في المراجع التي ترويه باسنادها. وبعضهم يذكر الإسناد كاملاً، وبعضهم يقتصر على جزء من الإسناد. لكنها لا تذكر متن الحديث كاملاً كما أنها لا تلتزم أن يكون الطرف المذكور من نص الحديث حرفياً، ولهذه الطريقة من الفوائد:

١ ـ تسهيل معرفة أسانيد الحديث، لاجتماعها في موضع واحد.

٢ ـ معرفة من أخرج الحديث من أصحاب المصادر الأصول.

والباب الذي أخرجوه فيه فهي نوع من الفهارس متعدد الفوائد ومن أشهر كتب الأطراف هذان الكتابان:

١ ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: للحافظ الإمام أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي المتوفى سنة ٧٤٢هـ.

جمع فيه أطراف الكتب الستة، وبعض ملحقاتها: مقدمة صحيح مسلم، المراسيل لأبي داود السجستاني، العلل الصغير للترمذي، الشمائل للترمذي، عمل اليوم والليلة للنسائي. وترمز لكل من هذه الكتب وكل كتاب من الكتب الستة برمز خاص، أو صحه في مقدمة كتابه.

---

(١ و ٢) راجع مقدمة المسندلشاكر ص ٢١ وانظر المسانيد ورتبتها في كتاب: توجيه النظر: ١٥٣ فما بعد وانظر المسانيد وأصحابها في الرسالة المستطرفة: ٤٦ فما بعد.

والكتاب يرتب تراجم أسماء الصحابة بحسب ترتيب الألف باء، لذلك وقع في أوله مسند: أبيض بن حمّال، ويطبع الكتاب الآن في الهند وقد نجز قسم كبير منه[1].

٢ ــ ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث: تصنيف الشيخ عبد الغني النابلسي المتوفى سنة ١١٤٣هـ.

جمع فيه أطراف الكتب الستة والموطأ، على طريقة ترتيب تحفة الأشراف وكأنه مختصر منه، لكنه امتاز بالتفنن في التصنيف حيث لاحظ التنوع في تراجم أسماء الصحابة، فقسم الكتاب بحسب ذلك إلى سبعة أبواب، والكتاب مطبوع في أربعة أجزاء[2].

## ثالثاً ــ المعاجم

المعجم في اصطلاح المحدثين: كتاب تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الشيوخ، والغالب عليها اتباع الترتيب على حروف الهجاء، فيبدأ المؤلف المعجم بالاحاديث التي يرويها عن شيخه أبان ثم ابراهيم وهكذا:

وأشهرها: المعاجم الثلاثة: للمحدث الحافظ الكبير أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠هـ وهي:

المعجم الصغير والمعجم الأوسط، وكلاهما مرتب على أسماء شيوخه والمعجم الكبير: وهو على مسانيد الصحابة مرتبه على حروف المعجم والمعجم الكبير هذا مرجع حافل، وهو أكبر المعاجم حتى صار لشهرته إذا أطلق قولهم «المعجم»، أو أخرجه «الطبراني» كان المراد هو «المعجم الكبير»[3].

**رابعاً ــ الكتب المرتبة على أوائل الحديث**: وهي كتب مرتبة على حروف المعجم، بحسب أول كلمة من الحديث، تبدأ بالهمزة ثم بالباء وهكذا.

---

(١ و٢) انظر منهج النقد للدكتور نور الدين عتر ٢٠١ ـ ٢٠٣.

(٣) انظر الرسالة المستطرفة ١٠١ وانظر علوم الحديث للدكتور صبحي الصالح ١٢٤ وانظر منهج النقد: ٢٠٣.

وهذه الطريقة سهلة جداً لمراجعة الحديث، لكن لا بد من معرفة الكلمة الأولى من الحديث بلفظها، معرفة أكيدة، وإلا ذهب الجهد في البحث عن الحديث هنا دون جدوى وهذه المصنفات لها طريقتان:

أ ـ كتب «مجامع» تجمع أحاديث كتب حديثية متعددة مما نذكره في النوع التالي.

ب ـ كتب في الأحاديث المشتهرة على الألسنة: أي الأحاديث التي تتداولها ألسنة العامة، وهي نوع من الحديث المشهور، عني العلماء بجمعها في كتب خاصة لبيان حالها، ونذكر من أشهر هذه الكتب وأهمها كتابين:

١ ـ «المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ.

وهو كتاب جامع لكثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، مما ليس في غيره وتبلغ عدة أحاديثه: «١٣٥٦» حديثاً. عني فيه مؤلفه بفن الصناعة الحديثية فأتى فيه بفوائد ليست في غيره، مع الدقة والإتقان، فشفى وكفى في بيان حال الأحاديث، ومن مصطلحاته في هذا الكتاب قوله في الحديث: «لا أصل له» أي ليس له سند وليس في كتاب من كتب الحديث، وقوله «لا أعرفه» فيما عرض له التوقف خشية أن يكون له أصل، لم يقف عليه. وهاتان العبارتان من المحدث الحافظ من علامات الوضع(١).

٢ ـ «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس» للعلامة المحدث: اسماعيل بن محمد العجلوني المتوفى سنة ١١٦٢هـ جمع فيه أحاديث السخاوي مع تلخيص كلامه، وزاد أحاديث كثيرة جداً حتى نيف عدد أحاديثه على /٣٢٥٠/ حديثاً، كما زاد في الصناعة الحديثية على غاية من الأهمية وبهذا أصبح أكبر كتاب في هذا الفن وأكثره جمعاً للأحاديث المشتهرة على الألسنة(٢).

---

(١) انظر منهج النقد ٢٠٤.

(٢) منهج النقد ص ٢٠٤ و٢٠٥.

ويلحق بهذا النوع من المصنفات: ما وضعه الدارسون ـ حديثاً ـ من مفاتيح لكتب حديثية، أو فهارس ألحقوها بكتاب من هذه الكتب على ترتيب حروف المعجم، ومن هذه المفاتيح: مفتاح كنوز السنة.

ومفتاح الصحيحين للتوقادي. ومن الفهارس فهارس صحيح مسلم، وفهارس سنن ابن ماجة التي وضعها محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله.

**خامساً ـ المصنفات الجامعة «المجامع»** وهي كتب تجمع أحاديث عدة كتب من مصادر الحديث وهي مرتبة على طريقتين:

الطريقة الأولى: التصنيف على الأبواب وأهم مراجعها:

١ ـ «جامع الأصول من أحاديث الرسول» لابن الأثير المبارك بن محمد الجزري المتوفى سنة ٦٠٦هـ. جمع فيه أحاديث الصحيحين، والموطأ وسنن أبي داود والترمذي والنسائي، وجردها من الأسانيد وأردفها بكلام موجز على غريب الألفاظ، لكنه أغفل بيان درجة أحاديث السنن، حتى إنه لم يذكر كلام الترمذي على أحاديثه، فأعوز القارىء البحث عن هذا الجانب، وقد ذيلت طبعة الكتاب بتخريج مفصل للأحاديث يعزو كل حديث الى الكتب مع بيان الباب والجزء والصحيفة فسهل بعض فائدته بذلك[١].

٢ ـ «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» للشيخ المحدث علي بن حسام المتقي الهندي ٩٧٥هـ وهو أجمع كتب هذا الفن، جمع أحاديث كتب كثيرة بلغت /٩٣/ كتاباً في إحصائنا، فجاء كتاباً حافلاً، لا مثيل له في الجمع، إلا أنه أغفل بيان حال الأحاديث.

الطريقة الثانية: ترتيب الأحاديث على أول كلمة فيها حسب ترتيب المعجم وأهم المراجع فيها:

١ ـ «الجامع الكبير» أو «جمع الجوامع» للإمام الحافظ جلال الدين

---

(١ و ٢) منهج النقد ص ٢٠٤ و ٢٠٥.

السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ وهو أصل كتاب كنز العمال المذكور آنفاً.

٢ ـ «الجامع الصغير لأحاديث البشير النذير» للإمام السيوطي أيضاً، اقتضبه من الجامع الكبير، وحذف منه التكرار وزاد فيه أحاديث، فبلغ عدد أحاديثه «١٠٠٣١» عشرة آلاف وواحداً وثلاثين حديثاً، وقد نال الحظوة عند العلماء وكثرت حوله الشروح. ولكن بعض الرموز هنا تخالف الرموز في الجامع الكبير فالرمز «ق» في الجامع الصغير لما اتفق عليه الشيخان، وفي الجامع الكبير لما أخرجه البيهقي[1].

سادساً ـ مصنفات الزوائد: وهي مصنفات تجمع الأحاديث الزائدة في بعض كتب الحديث على أحاديث كتب أخرى، دون الأحاديث المشتركة بين المجموعتين، وقد أكثر العلماء من تصنيف الزوائد، كزوائد سنن ابن ماجة على كتب الحفاظ الخمسة للشهاب البوصيري سماه: «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة في مجلد»[2] ونذكر هنا كتابين جليلين:

١ ـ «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧هـ. جمع فيه ما زاد على الكتب الستة من ستة مراجع هامة وهي: مسند أحمد، ومسند أبي يعلى الموصلي، ومسند البزار، والمعاجم الثلاثة للطبراني، وعني ببيان حال الأحاديث صحة وضعفاً واتصالاً وانقطاعاً، وأفاد غاية الفائدة.

٢ ـ «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني الشافعي الامام العَلَم المتوفى ٨٥٢هـ.

جمع فيه الزوائد على الكتب الستة من ثمانية مسانيد: «وهي: لأبي داود الطيالسي والحميدي، وابن ابي عمر، ومسدد، وأحمد بن منيع، وأبي بكر بن أبي شيبة، وعبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة»، وأضاف زيادات من مسند

---

(١) منهج النقد: ٢٠٦.

(٢) الرسالة المستطرفة: ١٢٨.

أبي يعلى، ومسند اسحاق بن راهوية، ليست في مجمع الزوائد(1).

وقد طبع بتحقيق متقن للشيخ حبيب الرحمن الأعظمي.

سابعاً ــ كتب التخريج: وهي كتب تؤلف لتخريج أحاديث كتاب معين، وهذه هي أهمها:

١ ــ «نصب الراية لأحاديث الهداية» تأليف الإمام الحافظ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي المتوفى سنة: ٧٦٢هـ. خرج فيه أحاديث كتاب الهداية في الفقه الحنفي، لمؤلفه: علي بن أبي بكر المرغيناني من كبار فقهاء الحنفية المتوفى سنة ٥٩٣هـ.

وهو كتاب حافل بإيراد الروايات، غزير في فوائده الحديثية، يتكلم على كل حديث من كتاب الهداية، ثم يتبعه بما يؤيده من الروايات والأحاديث الأخرى، ثم يعقد بحثاً للأحاديث التي يستدل بها مخالفو الحنفية، ويتكلم على الجميع بغاية الإحاطة والإفادة، والانصاف، والموضوعية، مما يدل على تبحر الزيلعي في علم الحديث، وعمق نظره، حتى كان من بعده عالة عليه(2).

فالكتاب مفيد في تخريج أحاديث الأحكام الفقهية، وأما الأحاديث الأخرى فلها غير هذا الكتاب كما سنرى.

٢ ــ المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» تأليف الحافظ الكبير الإمام عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى: ٨٠٦هـ شيخ الحافظ ابن حجر، وأوحد زمانه في علم الحديث.

خرج في كتابه هذا: أحاديث كتاب هام شائع بين المسلمين هو كتاب «إحياء علوم الدين» للامام الغزالي، وذلك بأن يذكر طرف الحديث من أحاديث الإحياء، ثم يبين من أخرجه، وصحابيه الذي رواه، ويتكلم عليه تصحيحاً أو تحسيناً أو تضعيفاً. وهو مطبوع مع كتاب الإحياء.

---

(1) كما أفصح في تقديم الكتاب: ٤ وانظر الرسالة المستطرفة: ١٢٨.

(2) انظر منهج النقد: ٢٠٧.

٣ ـ «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» للحافظ ابن حجر: ٨٥٢هـ خرج فيه أحاديث «الشرح الكبير» للرافعي الذي شرح به كتاب «الوجيز في الفقه الشافعي» للإمام الغزالي، ولخص في تخريجه هذا كتباً عدة، صنفت قبله في تخريج أحاديث «الشرح الكبير»، وأفاد كذلك من «نصب الراية» للزيلعي، فجاء كتابه حافلاً جامعاً لما تفرق في غيره من الفوائد، وطريقته أن يورد طرفاً من الحديث الوارد في «الشرح الكبير» ثم يخرجه من المصادر، ويذكر طرقه ورواياته، ويتكلم عليه تفصيلاً، جرحاً وتعديلاً، وصحة وضعفاً، ثم يذكر ما ورد من أحاديث في معنى الحديث باستيفاء، وهكذا صار مرجعاً في أحاديث الأحكام لا يستغنى عنه.

### ثامناً ـ الأجزاء

الجزء في اصطلاح المحدثين: هو تأليف يجمع الأحاديث المروية عن رجل واحد، سواء كان ذلك الرجل من طبقة الصحابة أو من بعدهم: كجزء حديث أبي بكر، وجزء حديث مالك. . . .

ويطلق الجزء على التأليف الذي يدرس أسانيد الحديث الواحد، ويتكلم عليه مثل «اختيار الأَوْلى في اختصام الملأ الأعلى» للحافظ ابن رجب كما ان الأجزاء الحديثية قد توضع في بعض الموضوعات الجزئية، مثل جزء «القراءة خلف الامام» للبخاري و «الرحلة في طلب الحديث» للخطيب البغدادي وقد يجمع الجزء أحاديث انتخبها المؤلف، لما وقع لها في نفسه، كالعشاريات والعشرينات، والاربعينات، والخمسينات، والثمانيات، ومنه كتاب الواحدان للإمام مسلم.

ويتفاوت حجم الأجزاء من بضع أوراق إلى العشرات، والغالب أن تكون صغيرة، وتمتاز بأنها تبرز علم الأئمة، لأن إفراد الموضوع الجزئي بالبحث يتطلب استقصاء أو عمقاً[1].

---

(١) انظر الرسالة المستطرفة ٦٤ ـ ٦٥ وانظر علوم الحديث د صبحي الصالح ١٢٥ ومنهج النقد: ١٢٥.

### تاسعاً ـ المشيخات

وهي كتب يجمع فيها المحدثون أسماء شيوخهم، وما يلقوه عنهم من الكتب أو الأحاديث مع إسنادهم إلى مؤلفي الكتب التي تلقوها، ولهم فيهامسالك عديدة في ترتيبها، ومنها ما يسمى: فهرساً أو ثبتاً، ومن أشهرها برنامج الرعيني المسمى: «الإيراد لنبذة المستفاد من الرواية والاسناد» و«فهرست الإمام أبي بكر محمد بن خير» وكلاهما نفيس مطبوع[1].

### عاشراً ـ العلل

وهي الكتب التي يجمع فيها الأحاديث المعلّة، مع بيان عللها، والتصنيف على العلل يأتي في الذروة من أعمال المحدثين، لما يحتاج إليه من الجهد الحثيث والصبر الطويل في تتبع الأسانيد، وإمعان النظر، وتكراره فيها، لاستنباط خفيّ أمرها الذي يستره الطلاء الظاهري الموهم للصحة. مثاله كتاب العلل للبخاري ولمسلم وللترمذي. وشرحه الحافظ زين الدين، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي الحنبلي المعروف بابن رجب المتوفى سنة: ٧٩٥[2]هـ، ولابن الجوزي كتاب في العلل: «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» في ثلاث مجلدات انتقد في كثير من أحاديثه.

ولابن حجر كتاب في العلل: «الزهر المطلول في الخبر المعلول».

وأجمع كتاب في العلل للامام الدارقطني مرتب على المسانيد في اثني عشر مجلداً، وليس هو من جمعه، بل الجامع له تلميذه الحافظ أبو بكر البرقاني[3]

أخيراً:

هذه بعض كتب السنة أشرنا إليها إشارة عابرة قصيرة لا تغني طالب العلم عن العودة إليها ومراجعتها ودراساتها بتمعن وفهم وقد تولت بعض الكتب بيان

---

(١) منهج النقد ٢١٠ والرسالة المستطرفة: ١٠٥.

(٢) يطبع الآن في مكتبة المنار بتحقيق الدكتور همام سعيد.

(٣) انظر منهج النقد: ٢١٠ والرسالة المستطرفة: ١١٠ ـ ١١١.

أسماء كتب السنة المشرفة، كان منها «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة» للشيخ السيد محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله.

ذكر فيها العديد من كتب السنة النبوية ومؤلفيها. وقد نقلنا كثيراً منها في هذا البحث. لا يستغني عنها طالب الحديث في معرفة المصادر الأولى للسنة النبوية.

* * *

# الفصل التاسع
# الوضع في الحديث

## ١ ـ تعريف الحديث الموضوع

الوضع في اللغة بمعنى الحط والإنقاص والخسارة: وضع عن غريمه أي أنقص مما عليه شيئاً. ووضعت المرأة حملها: إذا ولدت، ويأتي بمعنى الاختلاق، وضع الشيء وضعاً: أي اختلقه، وبمعنى الإلصاق: يقال وضع فلان على فلان كذا: أي ألصقه به، والموضوع اسم مفعول من وضع ومنه «الحديث الموضوع» أي المنحط أو المسقط أو المختلق أو الملصق.

وأما تعريف الحديث الموضوع في الاصطلاح: فهو الحديث المختلق المصنوع المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم[1].

فالحديث الموضوع مطروح وملقى لا يستحق الرفع والنسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يجوز اعتباره، ولا الاستدلال به، فهو مصنوع مختلق ملصق بالنبي صلى الله عليه وسلم وليس هو مما قاله، أو فعله، أو أقره.

## ٢ ـ وجه تسميته بالحديث الموضوع

لم سمي حديثاً وهو ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم؟ وإنما هو مختلق مدسوس عليه، وبمقتضى ذلك ليس من الأحاديث النبوية، ولكن العلماء

---

(١) انظر «تدريب الراوي» الموضوع: هو الكذب المختلق المصنوع.

أوردوا الموضوعات في كتب الحديث وعدوا كتب الموضوعات من كتب الحديث.

ولعل ذلك يعود إلى المعنى اللغوي: فالموضوع يسمى حديثاً في اللغة وإن كان مكذوباً وقد ورد في الحديث النبوي تسمية الكلام المكذوب حديثاً:

«عن سمرة بن جندب والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهما قالا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من حدث عني بحديث يرى - أي يعلم - أنه كذب. فهو أحد الكاذبين»[1].

ولعلهم سموا الموضوع حديثاً: نظراً إلى زعم واصفه أنه حديث نبوي.

## ٣ ـ الألفاظ الدالة على الوضع عند المحدثين

اصطلح علماء الجرح والتعديل على ألفاظ معينة تدل على الحديث الموضوع وعلى واضعه منها ما هو صريح بالكذب ومنها ما هو كناية عنه:

**فمن الصريح قولهم**: فلان «منبع الكذب» أو «كذاب» أو «دجال» أو «فلان يضع الحديث» أو «يكذب» على رسول الله صلى الله عليه وسلم. أو «كذّبه» فلان.

**ومن الكناية قولهم**: «فلان يحدث بالأباطيل» «وفلان له بلايا» أو «هذا الحديث من بلاياه» أو «له مصائب» أو «عنده عجائب» أو «فلان له طامات» أو «فلان ساقط» أو «هالك» أو «ذاهب» أو «ذاهب الحديث» أو «فلان يسرق الحديث» - ينسب الحديث لغير قائله - وقولهم: «هذا حديث لا أصل له» وكذلك قول الحافظ المشهور باطلاعه في الحديث: «لا أعرفه» وكذلك قولهم: «لا يصح» أو «لا يثبت» وكذلك قولهم في التجريح: «فلان جراب الكذب» «فلان ينسبونه الى الكذب» أو «حديثه يدل على الكذب» أو «ليس بمحل أن

(١) انظر «مقدمة صحيح الإمام مسلم» فسمى الكلام المكذوب حديثاً.

يؤخذ منه» أو «لا أرى حديثه يشبه حديث أهل الصدق» أو «إنه واضع هذه الخرافة» أو «فلان خبيث الحديث أو «كان زيفاً» أو «قد فرغ منه منذ دهر»[١].

## ٤ ـ متى بدأ الوضع؟

بقي الحديث النبوي صافياً لا يعتريه الكذب، ولا يتناوله التحريف والتلفيق، طوال اجتماع كلمة الأمة، على الخلفاء الراشدين، قبل أن تنقسم إلى شيع وأحزاب، وقبل أن يندس في صفوفها أهل المصالح والأهواء، إلى أن كانت الفتنة الكبرى التي هزت الأمة الإسلامية هزة عظيمة وأورثتها عواقب وخيمة، إمتدت آثارها إلى يومنا هذا. تلك هي: فتنة قتل الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه وأرضاه. ولم تقف الفتنة عند هذا الحد، بل امتدت حتى شهد المسلمون صراعاً دامياً في معركة الجمل، ثم في معركة صفين. ثم تتالت بعد ذلك الفتن والثورات، فكان ذلك كله مدعاة لظهور الفرق الاسلامية ، وقد حاولت هذه الفرق أن تدعم آراءها بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، فأما القرآن الكريم فالنصوص فيه لا مجال للزيادة أو النقصان أو التحريف، ومع ذلك فقد حاولوا تأويلها بما يناسب بدعتهم وأهواءهم فلم يفلحوا، ولم يحققوا غرضهم، ووجدوا طريق السنة مفتوحاً أمامهم، فدخلوه من أوسع أبوابه، ليضعوا الأحاديث المؤيدة لآرائهم. وكان سلاحاً خطيراً، استعملوه لتأييد فرقهم ومذاهبهم ولكن العلماء كانوا لهم بالمرصاد. ظهرت الأحاديث الموضوعة في فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم من الصحابة. وفي مناقب البلدان والأيام. وفي العبادات المختلفة. وفي العادات وفي الأطعمة، وفي الزهد، وفي الفتن وفي الطب والمرض... حتى تناولت الأحاديث الموضوعة جميع جوانب الحياة الخاصة والعامة.

وتزداد هذه الأحاديث وضعاً كلما ازدادت الفتن والثورات اشتعالاً.

(١) انظر «الوضع في الحديث» الدكتور عمر فلاتة ج ١ ص ١١١ فما بعد وقد اقتبست هذه المصطلحات مختصرة منه.

وكان الصحابة وكبار التابعين في معزل تام عن هذا الموقف المريب - المشاركة في وضع الحديث - فقد برأهم الله سبحانه من ذلك. وقد بين ابن تيمية رحمه الله بعد الصحابة عن هذه الفتن والبدع: «والصحابة رضي الله عنهم كانوا أقل فتناً من سائر مَنْ بعدهم، فإنه كلما تأخر العصر عن النبوة كثر التفرق والخلاف، ولهذا لم يحدث في خلافة عثمان بدعة ظاهرة، فلما قتل وتفرق الناس حدثت بدعتان متقابلتان: بدعة الخوارج المكفرين لعلي وبدعة الرافضة المدعين لإمامته وعصمته، ثم ما كان في آخر عصر الصحابة في إمارة ابن الزبير وعبد الملك ظهرت بدعة المرجئة والقدرية، ثم ما كان في أول عصر التابعين في أواخر الخلافة الأموية حدثت بدعة الجهمية والمشبهة، ولم يكن على عهد الصحابة شيء من ذلك[1]. وتتالت الفتن ونشأ عنها اختلاف الناس، ولجأ كثير منهم الى السنة النبوية ليختلق عليها الأحاديث فيما ذهب اليه من رأي وهدى.

وفي ظل هذه الفتن والثورات والبدع والأهواء، ظهر الوضع، وكان ظهوره بكثرة في العراق، حيث كانت مسرحاً لهذه الحوادث المؤسفة، كما نشأت بذور الفرق الدينية فيه، وقد اشتهرت العراق بالوضع، حتى سميت: «دار الضرب» تضرب فيها الأحاديث المكذوبة كالدراهم، حتى قال الإمام مالك: «نَزّلوا أحاديث أهل العراق منزلة أحاديث اهل الكتاب. لا تصدقوهم ولا تكذبوهم». وقال له عبد الرحمن بن مهدي: «يا أبا عبد الله سمعنا في بلدكم - المدينة - أربعمائة حديث في أربعين يوماً، ونحن في العراق - في يوم واحد - نسمع هذا كله، فقال له: يا عبد الرحمن من أين لنا دار الضرب التي عندكم؟ دار الضرب: تضربون بالليل وتنفقون بالنهار»[2].

وقال ابن شهاب: «يخرج الحديث من عندنا شبراً فيعود في العراق ذراعاً»[3].

ولا يخلو بلد العراق من الثقات الأكابر، ومن رجال الحديث الذين بينوا

---

(١) «المنقى من منهج الاعتدال»: ١٨٦ وانظر «السنة قبل التدوين»: ١٨٩.

(٢) «المنتقي من منهاج السنة» ٨٨.

(٣) انظر «منهاج السنة» ١ : ١٢.

صحيح الحديث من سقيمه. فلم يكن الوضع في عهد الصحابة، ولا في عهد كبار التابعين، بل كان أواخر القرن الأول الهجري[1] بعد أن ظهرت البدع، وبعد أن دخل في الإسلام وتظاهر به أولئك الزنادقة، الحاقدون على الإسلام والمسلمين، فنفثوا سمومهم بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم. ليشوهوا حقائق الدين الناصعة: «يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون»[2].

## ٥ ـ أسباب الوضع في الحديث

عني العلماء بدراسة أسباب الوضع، وتصنيف الواضعين بحسب الأسباب التي دفعتهم إلى الوضع، لما في ذلك من إلقاء الضوء الكاشف على الأحاديث الموضوعة، فكان من هذه الأسباب ما يلي:

أولاً ـ نصرة الفرق الاسلامية:

أول أسباب الوضع ظهوراً هو: الخلاف الذي دب بين المسلمين: بسبب الفتنة، وما أعقبها، من تصدع الجماعة الإسلامية إلى فرق مختلفة، حيث راح أصحاب كل فرقة يضعون الأحاديث، انتصاراً لمن يزعمون أنه أحق بالخلافة، وما يبتغونه من مآرب، ومما يزيدنا أسفاً أن ينجرف بعض المنتسبين الى السنة، فيعارض المنحرفين بأحاديث يختلقها أيضاً، لتقوية السنة والجماعة، وهكذا كثرت الأحاديث الموضوعة في فضائل أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي والعباس، ومعاوية، وغيرهم مثل:

حديث: «أبو بكر يلي أمتي بعدي» وضعوه لتأييد خلافة أبي بكر رضي الله عنه.

---

(١) انظر كتاب «الوضع في الحديث» للدكتور عمر فلاتة فقد عرض عدة آراء في تحديد بداية الوضع، ثم اختار ـ بعد دراسة موفقة ـ إلى أن الوضع كان في الثلث الأخير من القرن الأول للهجرة ١: ٢١٤.

(٢) التوبة: ٣٢.

وحديث: «علي خير البشر من شك فيه كفر».

وحديث الوصية بالخلافة لعلي رضي الله عنه: «هذا وصيي وأخي والخليفة من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا».

ووضعوا حديثاً في ذم معاوية رضي الله عنه: «إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه».

وفي ذم معاوية وعمرو بن العاص: «اللهم أركسهما في الفتنة ودُعَّهما في النار دَعّاً».

وقابلهم بعض جهلة أهل السنة فوضعوا حديث: «الأمناء ثلاثة أنا وجبريل ومعاوية». وحديث: «ما في الجنة شجرة إلا مكتوب على ورقة منها: «لا إله إلا الله محمد رسول الله أبو بكر الصديق، عمر الفاروق، وعثمان ذو النورين».

وجاء العباسيون يؤيدون حق العباس بالوصاية والخلافة فقالوا مختلقين هذا الحديث:

«إن العباس وصيي ووارثي» ورووا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للعباس: «إذا كان سنة خمس وثلاثين ومائة فهي لأولادك السفاح والمنصور والمهدي»[1].

وكلما ظهرت فرقة ودعت إلى هواها: اتخذت أحاديث وضعتها لتأييد بدعتها وضلالها: فقد وضعت القَدرَية حديث: «إذا كان يوم القيامة جمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد، فالسعيد من وجد لقدمه موضعاً، فينادي منادٍ من تحت العرش: ألا مَنْ برأ ربه من ذنبه فليدخل الجنة»[2].

فقابلهم بعض الجهلة بحديث يردون عليهم بدعتهم: «أوجب القدر

---

(١) انظر «السنة ومكانتها في التشريع» للدكتور السباعي: ٧٩ - ٨٠، وانظر «منهج النقد» للدكتور عتر: ٣٠٠ وانظر السنة قبل التدوين: ١٩٧، وانظر «مناقب الخلفاء الأربعة وأهل البيت والصحابة» ٣٢٠ - ٤٠٣ من كتاب الشوكاني: «الفوائد المجموعة في الأخبار الموضوعة».

(٢) «الموضوعات» لابن الجوزي: ١ : ٢٦٢.

خيره، وشره، وضره، ونفعه، وحلوه، ومره، يا أبا بكر إن الله لو لم يشأ أن يُعْصَى ما خلق إبليس»[1]، والمرجئة القائلون بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ـ وضعوا حديث وفد ثقيف: «قدم وفد ثقيف على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا جئناك نسألك عن الإيمان أيزيد أو ينقص؟ قال: «الإيمان مثبت في القلب كالجبال الرواسي، وزيادته كفر ونقصانه كفر»[2].

فأجابهم مخالفوهم باختلاف حديث: «الإيمان قول وعمل يزيد وينقص»[3].

ثانياً ـ الزندقة والعداء للاسلام وتشويه حقيقته:

الزندقة: لفظة فارسية معربة، والزنادقة: هم الذين يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام، وقد اندس الزنادقة في صفوف المسلمين، وسعوا في إفساد الدين وتشويه وجهه الناصع، فعمدوا إلى الحديث يدسون فيه ويختلقونه لإفساد عقول الناس وتفكيرهم، وليصدوا عن دين الله، بعد أن يصوره ديناً بعيداً عن العقل، مليئاً بالمتناقضات، كما قال الإمام السيوطي بعد ذكر حديث موضوع: «وضعه بعض الزنادقة ليشنع به على أصحاب الحديث، في روايتهم المستحيل»[4].

أرادوا تشويه العقيدة الاسلامية الصافية فوضعوا احاديث في وصف الذات الإلهية، تتنافى مع تنزيه الله سبحانه عن مشابهة الحوادث فقالوا:

«رأيت ربي يوم عرفة بعرفات على جمل أحمر عليه إزاران».... رواه أبو علي الأهوازي أحد الكذابين في كتابه في الصفات، قبح الله واضعه[5].

---

(١) «الموضوعات» لابن الجوزي: ١: ٢٦٣.

(٢) «الموضوعات» لابن الجوزي: ١: ١٢١.

(٣) «الموضوعات» لابن الجوزي: ١: ١٢٩.

(٤) «اللآلىء المصنوعة» للسيوطي: ١: ٢٨. وانظر «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للإمام الشوكاني من صفحة: ٤٥٢ فما بعد فقد أورد أحاديث موضوعة في زيادة الإيمان ونقصانه.

(٥) انظر «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» للقاري: ٢٠٤. و«منهج النقد» للدكتور عتر: =

وحديث: «إن الله إذا غضب انتفخ على العرش حتى يثقل على حملته» اخرجه ابن حبان، واتهم به راويه أيوب بن عبد السلام وهو كذاب».

ومحمد بن سعيد الشامي الزنديق، المصلوب في زندقته، يروي عن أنس مرفوعاً: «أنا خاتم النبيين، لا نبي بعدي، إلا أن يشاء الله» زاد في الحديث الصحيح: «إلا أن يشاء الله» لدعم ما كان يدعو إليه من الإلحاد والزندقة والتنبؤ. لم يكتفوا في محاولتهم لتشويه العقيدة الصافية، بل اختلقوا أحاديث كثيرة، يحلون فيها الحرام، ويحرمون فيها الحلال، قال ابن عدي في عبد الكريم بن أبي العوجاء: «لما أُخذَ وأتي به الى محمد بن سليمان بن علي، فأمر بضرب عنقه قال: والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث، أحرم فيها الحلال وأحل فيها الحرام»[1].

وقد سن الوالي خالد بن عبد الله القسري سنة حسنة فيهم، حينما ضحى بالجعد بن درهم الكذاب ثم سار خلفاء بني العباس على سنته لما أحسوا بخطرهم على كيان الإسلام والمسلمين، فتعقبوهم قتلاً وتشريداً، وأشهر من أعمل السيف في رقابهم الخليفة المهدي الذي أنشأ ديواناً خاصاً للزنادقة يتتبع أخبارهم ويقضي على رؤسائهم[2]. وتتبعهم أئمة الحديث، وبينوا أحاديثهم الموضوعة، في كتب ألفوها: بينوا فيها أسماءهم وكذبهم، وأوردوا أحاديثهم في مصنفات خاصة، وضعوها لهذا الغرض كما سنرى.

### ثالثاً ـ التعصب للمذاهب الفقهية:

الخلاف بين الأئمة المجتهدين ظاهرة طبيعية، فقد اختلفوا في مسائل فرعية، أداهم اجتهادهم لها، فإن أصاب الحقيقة، فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد. ولم يعب أحد منهم على الآخر فيما خالفه به، ولكن الجهلة من أتباع الأئمة اتخذوا من هذه المسائل الخلافية طريقاً للجدل العقيم، وأراد

---

= ٣٠٣ و «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع»: ٢٥٣ وانظر «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة»: ٤٥٢ للشوكاني.

(١) انظر «مكانة السنة من التشريع» للدكتور السباعي. ص ٨٥.

(٢) المرجع السابق ص ٨٥.

بعضهم، الانتصار للمذهب وتأييده بأي طريقة كانت حتى ولو وضع حديثاً على الرسول صلى الله عليه وسلم فقد وضع بعضهم الحديث: «إذا كان في الثوب قدر درهم من الدم غسل وأعيدت الصلاة»[1] وروى بعضهم عن ابن مسعود: «صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم إلا عند افتتاح الصلاة»[2].

ورووا عن أبي هريرة وأنس بن مالك: «من رفع يديه في الصلاة وفي رواية في التكبير فلا صلاة له»[3].

وقد وضع المخالفون لهم حديثاً آخر يؤيد ما ذهبوا إليه حيث لم يكتفوا بما وَرَدَ من أحاديث صحيحة، فقد رووا عن علي رضي الله عنه قال: «لما نزلت إنا اعطيناك الكوثر قال النبي صلى الله عليه وسلم لجبريل: لم هذه النحيرة التي يأمرني الله بها؟ قال: ليست بنحيرة ولكنه يأمرك اذا تحركت للصلاة أن ترفع يديك إذا كبرت وإذا ركعت وإذا رفعت، رأسك من الركوع، فإنه من صلاتنا وصلاة الملائكة الذين في السموات السبع إن لكل شيء زينة، وزينة الصلاة رفع الأيدي عند كل تكبيرة، وقال النبي صلى الله عليه وسلم، ورفع الأيدي في الصلاة من الاستكانة»[4].

ولم يكتفوا بذلك بل وضعوا في مناقب أئمتهم أحاديث فقالوا: «يكون في أمتي رجل يقال له النعمان بن ثابت يكنى أبا حنيفة يحيى الله على يديه ديني وسنتي»[5] وأساؤوا إلى الامام الشافعي فوضعوا الحديث:

«يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن ادريس أضر على أمتي من إبليس»[6].

---

(١) الموضوعات: لابن الجوزي ٢: ٧٥ اللآلىء: ٢: ١٣.
(٢) الموضوعات: ٢: ٩١.
(٣) الموضوعات: ٢: ٩٤.
(٤) الموضوعات: ١: ٩٨.
(٥) الموضوعات: ٢: ٤٩ اللآلىء: ١: ٤٥٥.
(٦) الموضوعات: ٢: ٤٨ اللآلىء: ١: ٤٥٧.

### رابعاً ـ التعصب للقبيلة وللجنس وللبلد:

تجرأ بعض من لا خلاق له، على وضع بعض الأحاديث، في تفضيل قبيلة على أخرى، أو جنس على جنس آخر. أو لون على لون. ولم يكن هناك دافع للتفضيل سوى أنهم عرب أو فرس، ومن ربيعة أو من مضر، بل تناول الأمر تفضيل بعض البلدان وذم بعض المدن والأمصار، ناسين المعيار الاسلامي في التفاضل: «إن أكرمكم عند الله أتقاكم».

وضع بعض المتعصبين للعربية الحديث: «أبغض الكلام إلى الله تعالى الفارسية... وكلام أهل الجنة العربية» فأجابهم المتعصبون للفارسية بهذا الحديث: «إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالعربية وإذا رضي أنزل الوحي بالفارسية»[1] تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

ووضع بعضهم في ذم السود منَ الناس الحديث: «لا ذُكِرَ السودان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: دعوني من السودان. إنما الأسود لبطنه وفرجه»[2].

ووضعوا في ذم الحبشة: «رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً فقال: لمن هذا؟ فقال العباس: للحبشة أطعمهم وأكسوهم فقال: «يا عم لا تفعل، لأنهم إن اجاعوا سرقوا وإن شبعوا زنوا»[3] أما الأحاديث التي وضعت في فضائل البلدان أو ذمها، فهي كثيرة. ولا تكاد مدينة من مدن الدولة الإسلامية إلا وضع فيها حديث يشيد بفضلها أو يظهر ذمها:

فقد وضعت أحاديث في فضل: جدة، والإسكندرية، وعسقلان، وقزوين، ونصيبين، وخراسان، ووضعت أحاديث في ذم: القسطنطينية وطبرية وانطاكية وصنعاء ومصر والبصرة وبغداد، والسودان[4].

---

(١) الموضوعات: ١: ١١١ واللآلىء: ١: ١١.

(٢) تنزيه الشريعة: ٢: ١٣.

(٣) تنزيه الشريعة: ٢: ٣١.

(٤) انظر الموضوعات لابن الجوزي: ٢: ٥١ فما بعد وانظر اللآلىء المصنوعة للسيوطي: ١: ٤٦٠ فما بعد.

كل هذا يدل على الأثر المقيت للعصبية التي جاء الاسلام لهدمها: دعوها فإنها نتنة، وهي مؤشر خطير للبعد عن الدين والجهل والحماقة، وكفى بذلك شراً.

خامساً ـ الترغيب في الخير والترهيب عن الشر:

لجأ بعض الجهلة، المنسوبين إلى الصلاح، والزهد، والتعبد، لجأوا لوضع الأحاديث ترغيباً إلى فعل الخير، وترهيباً لهم عن فعل الشر، لقد جهلوا حقيقة الدين، وظنوا أنهم قدموا للإسلام خيراً، حين وضعوا هذه الأحاديث، ولم يكتفوا بالقرآن والسنة في ترغيب الناس في الخير وترهيبهم عن الشر، وإذا كان المرء لم يتعظ، ولم يهتد بالصادق من الكلام، فهل يتعظ ويهتدي بالكاذب منه؟!. ولقد سلكوا سبلاً في وضع الأحاديث منها:

١ ـ وضع بعضهم أحاديث في فضل القرآن، وثواب قارئيه، ولم يكتفوا بما جاء صحيحاً في السنة النبوية في هذا الشأن، وبينوا فضائل كل سورة، حتى لا ينصرف الناس عن قراءة القرآن، فقد أخرج الحاكم بسنده إلى أبي عمار المروذي قال: قيل لأبي عصمة نوح بن مريم المروزي: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إني رأيت الناس أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة، ومغازي ابن اسحاق، فوضعت هذا الحديث حسبة»[1].

وأخرج ابن الجوزي قول بعضهم: «إنا اجتمعنا فرأينا الناس قد رغبوا عن القرآن وزهدوا فيه، وأخذوا في هذه الأحاديث، فقعدنا فوضعنا لهم هذه الفضائل حتى يرغبوا فيه»[2].

٢ ـ ووضع بعضهم أحاديث تشرع صلوات متعددة، في أوقات معلومة، وأيام مخصوصة، لأغراض شتى، ورتبوا على كل صلاة ثواباً عظيماً، ووضعوا أحاديث لصلوات مخصوصة في كل يوم وليلة. فليوم السبت فضيلة

---

(١) الموضوعات: ١: ٢٤٠.
(٢) الموضوعات: ١: ٢٤١.

صلاة، وليوم الأحد وليلته صلاة، وهكذا بقية الأيام كما اختلقوا أحاديث في صلوات خاصة كصلاة التوبة، وصلاة إضاعة الصلاة، وصلاة رؤية الإنسان مكانه في الجنة[1]. . .

٣ ــ ووضع بعضهم الحديث يرقق قلوب الناس القاسية، علها تلين لطاعة الله سبحانه، وإن الله سبحانه غني عن الترقيق هذا:

روى ابن الجوزي في «الموضوعات» عن ابن عدي قال: سمعت أبا عبد الله النهاوندي قال: قلت لغلام أحمد خليل: هذه الأحاديث التي تحدث بها من الرقائق؟

فقال: وضعناها نرقق بها قلوب العامة»[2].

بل ويبتغون في ذلك الأجر عند الله، ويرجون منه المثوبة:

قال ابن المديني: كان عبد الله بن المسور الذي يحدث عن خالد بن أبي كريمة، يروي عنه ابن عبد الواحد أنه يضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يضع إلا ما فيه أدب وزهد فيقال له في ذلك: فيقول: «إن فيه أجراً»[3].

وإذا قيل لهؤلاء كيف تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وقد قال: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

فقالوا ـ متأولين هذا الحديث ـ: لسنا المقصودين بالوعيد بالنار، وليس هذا من الكذب المنهي عنه، بل إن الكذب المنهي عنه بالحديث هو:

آ ــ أن يقال: ساحر، أو مجنون.

ب ــ إن المقصود بالكذاب: من يريد الإساءة للدين.

---

(١) انظر «الوضع في الحديث» للدكتور عمر فلاتة.

(٢) الموضوعات : ١ :٤١ وغلام خليل هذا كان يحفظ علماً كثيراً وكان مشهوراً بزهده.

(٣) انظر «لسان الميزان» ٢ : ٢٤١.

ج ـ إذا كان للإضلال.

د ـ أو إنّ المراد بذلك: من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، أمَّا هُمْ فيكذبون لصالح النبي صلى الله عليه وسلم، يقودون دينه وشرعه، ونسوا أن ذلك كله كذب، وأن النبي صلى الله عليه وسلم بغنى عن كذب الكذابين، وأن دينه ليس بحاجة لدعاية هؤلاء وتأويلهم.

## سادساً ـ التقرب إلى الحكام

تزلف بعض الجهلة إلى الأمراء والخلفاء، بوضع أحاديث، مجاراة لأهوائهم وطمعاً في دنياهم ـ وممن عرف بذلك غياث بن ابراهيم:

روى الخطيب البغدادي باسناده إلى زهير بن حرب قال: قدم على المهدي بعشرة محدثين، وكان منهم غياث بن ابراهيم فحدث بحديث: «لا سبق إلا في حافر أو نَصْلٍ» وزاد فيه: أو جناح، فأمر له المهدي بعشرة آلاف، فلما قام قال: أشهد أن قفا هذا قفا كذاب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنا تسببت بذلك، فأمر بالحمام فذبحت ـ فما ذكر غياثاً بعد ذلك»[1].

«وروى الخطيب البغدادي بسنده إلى أبي عبيد الله قال: قال لي المهدي: ألا ترى ما يقوله هذا ـ يعني مقاتلاً ـ: «إن شئتَ وضعتُ لك أحاديث في العباس» قال: قلتُ: لا حاجة لي فيها»[2].

وروى الخطيب البغدادي في تاريخه، أن أبا البختري عندما وضع حديثاً عن عائشة: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطير الحمام» تزلفاً إلى الرشيد فقال له الرشيد: اخرج عني»[3]. . . .

---

(١) «تاريخ بغداد» ١٢ : ١٢٣.

(٢) «تاريخ بغداد» ١٣ : ١١٧.

(٣) «تاريخ بغداد» ١٣ : ٤٥٢، وانظر كتاب «الوضع في الحديث»: ١ : ٢٧٠ وانظر «السنة ومكانتها» فقد عتب مؤلفها الدكتور السباعي على هؤلاء الأمراء والخلفاء بالتعامل مع الكذابين المتزلفين: ص ٨٨ ـ ٨٩.

## سابعاً ـ القصص والوعظ:

تولى مهمة الوعظ قصاصون، أكثرهم لا يخافون الله ولا يهمهم سوى أن يبكي الناس في مجالسهم، وان يعجبوا بما يقومون، فكانوا يضعون القصص المكذوبة، يزخرفونها، وينسبون إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقله، فيستميلون إليهم العامة، قال ابن قتيبة وهو يتكلم على الوجوه التي يدخل منها الفساد على الحديث: «والوجه الثاني القُصَّاص: فإنهم يميلون وجه العوام إليهم، ويشيدون ما عندهم بالمناكير والأكاذيب من الأحاديث، ومن شأن العوام القعود عند القاص، إذا كان حديثه عجيباً خارجاً عن نظر العقول، أو كان رقيقاً يحزن القلب، فاذا ذكر الجنة قال: فيها الحوراء من مسك أو زعفران، وعجيزتها ميل في ميل، ويبوىء الله وليه قصراً من لؤلؤة بيضاء، فيها سبعون ألف مقصورة، في كل مقصورة سبعون ألف قبة، فلا يزال هكذا في السبعين ألفاً لا يحول عنها»[١].

ومن المؤسف أن هؤلاء القُصَّاص، قد لقوا من العامة آذاناً صاغية، ولقي منهم العلماء عنتاً شديداً، حتى إن السيوطي يروي في «تحذير الخواص من أكاذيب القُصَّاص»: أن أحد هؤلاء القُصَّاص جلس ببغداد فروى تفسير قوله تعالى: «عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً» وزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم يجلس مع الله على عرشه، فبلغ ذلك محمد بن جرير الطبري، فغضب من ذلك، وبالغ في إنكاره، وكتب على باب داره: «سبحان من ليس له أنيس، ولا له على عرشه جليس» فثارت عليه عوام بغداد ورجموا بيته بالحجارة حتى اسْتَدَّ بابه بالحجارة وعلت عليه»[٢].

وإن عموم القصاص وغالبهم لا يتحرون الصواب، ولا يتحرزون من الخطأ لقلة علمهم وتقواهم، وتتبعهم الغريب من الحديث، رغبة فيما عند الناس، وتطلعاً لما في أيديهم، فوقعوا فيما هو أعظم وأكثر ضرراً لقلوب العامة

---

(١) «تأويل مختلف الحديث»: ٢٥٧.

(٢) «السنة ومكانتها» ٨٥ ـ ٨٦.

بكذبهم[١].

ثامناً ـ أسباب أخرى متفرقة:

وهناك أسباب أخرى للوضع:

ـ فهذا بائع الهريسة، يروج لبضاعته بحديث: «أطعمني جبريل الهريسة لأشد بها ظهري لقيام الليل» فقد وضعه محمد بن الحجاج اللخمي في فوائد الهريسة[٢].

ـ بل وضعوا الأحاديث في فضل بعض الأطعمة، كالعدس والباذنجان، وبعض الفاكهة كالرمان والعنب وبعض الحبوب[٣].

ـ وتجرأ بعضهم فوضع حديثاً ليدفع خصمه: أورد الخطيب البغدادي أن عمر بن أسلم قال: حضرت مع عبد العزيز بعض المجالس، فسئل عن فتح مكة: أكان صلحاً أو عنوة؟ فقال: عنوة قيل فما الحجة في ذلك؟ قال: حدثنا أبو علي عن أنس أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في فتح مكة: أكان صلحاً أو عنوة؟؟ فسألوا عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: كان عنوة، قال ابن أسلم: فلما خرجنا من المجلس قلت له: ما هذا الحديث؟ قال: ليس بشيء، وضعته في الحال، أدفع به عني حجة الخصم»[٤].

ـ ووضعوا ما يبرر مهنتهم وعملهم وأشادوا بهذه المهنة: «عمل الأبرار من رجال أمتي الخياطة ومن النساء الغزل»[٥].

ـ ووضع بعضهم الحديث لمصلحته الخاصة به، فقد وضع محمد بن عبد الملك الأنصاري.

ـ وكان أعمى ـ أحاديث في فضل قيادة الأعمى: «من قاد أعمى أربعين

---

(١) «تحذير الخواص» للسيوطي ١٩٩.
(٢) «الموضوعات» ٣:١٧.
(٣) «الموضوعات» ٢: ٢٩٤ و٢٨٥ و٢٨٦ ٣: ٣١.
(٤) «تاريخ بغداد» ١٠: ٤٦١.
(٥) «الموضوعات» ٢: ٥٣٤.

خطوة وجبت له الجنة».

ـ وكذلك وضع سعد بن طريف حديثاً، عندما جاءه ابنه من الكتّاب يبكي، فقال مالك؟ قال: ضربني المعلم، فقال: أما والله لأخزينهم، حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «معلمو صبيانكم شراركم، أقلهم رحمة لليتيم وأغلظهم على المسكين»[1].

هذه الأحاديث الموضوعة كانت سبباً في الجهود الضخمة لمقاومة الوضع والوضاعين.

## ٦ ـ جهود العلماء في مقاومة حركة الوضع

لا يستطيع من يدرس موقف العلماء من الوضع والوضاعين في السنة، وتمييز صحيح الحديث من سقيمه، إلا أن يحكم بأن الجهد الذي بذلوه في ذلك، لا مزيد عليه، وأن الطرق التي سلكوها هي أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص، ويعتبر علماؤنا أول من وضع قواعد النقد العلمي الدقيق للأخبار والمرويات بين أمم الأرض كلها، وأن جهدهم في ذلك، جهد تفاخر به الأجيال وتتيه به على الأمم، وإليك بيان الخطوات التي ساروها في طرق النقد، حتى أنقذوا السنة مما دبر لها، ونظفوها مما علق بها، من أراجيف وأكاذيب:

أولاً ـ البحث عن الأسانيد:

لم يكن الصحابة رضي الله عنهم يشك بعضهم في بعض، ولم يكن التابعون يتوقفون عن قبول أي حديث يرويه صحابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى وقعت الفتن المتلاحقة، وظهر الوضاعون، وأخذوا يدسون على السنة النبوية عندئذ بدأ العلماء يتحرون في نقل الأحاديث، ولا يقبلون منها إلا ما عرفوا طريقها، ورواتها، واطمأنوا إلى ثقتهم، وعدالتهم.

قال ابن سيرين فيما يرويه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: «لم يكونوا

---

(١) «مكانة السنة» ٩٨ وانظر الوضع في الحديث: ١:٢٨٢.

يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع، فلا يؤخذ حديثهم» ويقول عبد الله بن المبارك: «الإسناد مِن الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[1].

وقال هشام بن عروة: «إذا حدثك رجل بحديثه فقل عمن هذا»[2] وهكذا لم يقبلوا الحديث إلا مسنداً، ولم يحدثوا إلا بالاسناد، وكان الزهري إذا حدث أتى بالإسناد ويقول: «لا يصلح أن يرقى السطح إلا بدَرَجه»[3]، فالإسناد يريح المحدث، حيث يرفع العهدة عن نفسه ببيان سند الحديث ويطمئن السامع حيث يسمع الحديث النبوي متصلاً من عصره إلى عصر النبي صلى الله عليه وسلم. بسلسلة من رواة الحديث.

ثانياً ـ البحث في الأسانيد:

وذلك بالرجوع الى الصحابة والتابعين وأئمة هذا الفن، يستطلعون آراءهم في هذه الآثار، من ذلك: عَرْضُ ابن أبي مُلَيْكَةَ ما جمعه من قضاء علي بن أبي طالب، على عبد الله بن عباس رضي الله عنهم ليبين رأيه فيه، ويميز صحيحه من سقيمه:

روى مسلم في مقدمة صحيحه، عن ابن أبي مليكة قال: «كتبت إلى ابن عباس أن يكتب لي كتاباً، ويخفي عني[4] فقال: ولد ناصح أنا أختار له الأمور اختياراً وأخفي عنه؟ قال فدعا بقضاء علي، فجعل يكتب منه أشياء، ويمر بالشيء فيقول: والله ما قضى عليّ بهذا إلا أن يكون قد ضل».

---

(١) «مقدمة صحيح مسلم»: ١ : ١٠ وانظر شرح النووي لصحيح مسلم ج ١ ص ٨٨.

(٢) «الجرح والتعديل»: ١ : ٣٤.

(٣) «الجرح والتعديل»: ١ : ١٦.

(٤) وفي غير مقدمة مسلم بدلاً من «ويخفي عني»: «ولا يخفي عني» والمراد: أن ابن عباس رضي الله عنهما عرض كتاباً، فيه قضاء علي وحديثه، وجعل يبين الصحيح من غيره، وفي هذا دليل على أن التابعين كانوا يعودون الى الصحابة لتمييز الأحاديث النبوية والتوثق منها، انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٨٢.

ومن ذلك عرض الامام الاوزاعي الحديث على أئمة الحديث ليعرف الصحيح من غيره: قال الإمام الاوزاعي: «كنا نسمع الحديث، فنعرضه على أصحابنا، كما يعرض الدرهم المزيف على الصيارفة، فما عرفوا أخذنا ، وما تركوا تركنا»[1]، ومن ذلك عرض الامام الأعمى الحديث على الامام ابراهيم النخعي لمعرفته وتمييزه: قال رحمه الله: كان ابراهيم النخعي صيرفياً في الحديث، وكنت أسمع من الرجال - أي الحديث -، فأجعل طريقي إليه، فأعرض عليه ما سمعت، وكنت آتي زيد بن وهب وضرباءه في الحديث، في الشهر المرة والمرتين، وكان الذي لا أكاد أغبه - أي كنت أزوره دائماً - ابراهيم النخعي»[2].

لقد درس علماء الحديث أحوال الرواة وتاريخهم، وتتبعوهم في مختلف أدوار حياتهم، من نشأتهم حتى وفاتهم، فبينوا تاريخ ولادتهم، ووفاتهم، وبينوا شيوخهم وبلادهم، وذكروا عدالتهم أو جرحهم، تكلموا فيهم لوجه الله، بياناً ونصيحة، حتى لا يخدع بهم الناقلون عنهم، والرواة لأحاديثهم، ولم يعتبروا طعنهم من الغيبة المحرمة، بل اعتبروها نصيحة واجبة، دفاعاً عن السنة المطهرة: عن أبي بكر بن خلاد قال: قلت ليحيى بن سعيد القطان: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله تعالى؟ قال: قال: لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب من أن يكون خصمي رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: لم حدثت عني حديثاً ترى أنه كذب؟»[3].

وإمام السنة - أحمد بن حنبل - يبين أن الكلام في الراوي نصيحة وليست غيبه: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: جاء أبو تراب النخشبي إلى أبي، فجعل أبي يقول: فلان ضعيف، فلان ثقة. فقال أبو تراب: يا شيخ لا تغتب العلماء، فالتفت أبي إليه فقال له: ويحك، هذا نصيحة، ليس هذا غيبة»[4] فلو سكت

---

(١) الجرح والتعديل ج ١ ص ٢١.

(٢) انظر موسوعة فقه ابراهيم النخعي للزميل الدكتور محمد رواس قلعجي ج ١ ص ١٠٧.

(٣) الكفاية للخطيب البغدادي: ٤٤.

(٤) الكفاية للخطيب البغدادي: ٤٥.

هؤلاء العلماء، فلم يبينوا حال الراوي، لوقع اللبس في الحديث الصحيح والضعيف والموضوع:

«قال محمد بن بندار الجرجاني: قلت لأحمد بن حنبل إنه ليشتد علي أن أقول: فلان ضعيف، فلان كذاب، فقال أحمد: إذا سكتَّ أنت. وسكتُ أنا فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم»[1].

وخطر الكذاب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عظيم، لأنه يحل الحرام، ويحرم الحلال، فالسكوت عنه خيانة لله ولرسوله وللمؤمنين، فلا يحل السكوت عنه، قال: عبد الرحمن بن مهدي: مررت مع شعبة برجل يعني ـ يحدث ـ فقال: كذب والله، لولا أنه لا يحل لي أن أسكت عنه لسكت»[2] فاذا سئل عن راو من الرواة لا يسعه إلا بيان حاله: «قال يحيى بن سعيد: سألت سفيان الثوري وشعبة ومالكاً وابن عيينة عن الرجل لا يكون ثبتاً في الحديث فيأتيني الرجل فيسألني عنه فقالوا: «أخبر عنه أنه ليس بثبت»[3].

ولعل الخطيب البغدادي يلخص لنا موقفهم في الجرح والتعديل ودليلهم من السنة النبوية أن الطعن في الراوي ليس غيبة محرمة بل نصيحة واجبة، فقد قال بعد ذكر حديث فاطمة بنت قيس التي استشارت النبي صلى الله عليه وسلم في معاوية وأبي جهم: «أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك»: «في هذا الخبر دلالة على إجازة الجرح للضعفاء، من جهة النصيحة، لنجتنب الرواية عنهم، وليعدل عن الاحتجاج بأخبارهم، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ذكر في أبي جهم أنه لا يضع عصاه عن عاتقه، وأخبر عن معاوية أنه صعلوك لا مال له، عند مشورة استشير فيها، كان ذكر العيوب الكامنة في بعض نقلة السنن، التي يؤدي السكوت عن إظهارها عنهم وكشفها عليهم إلى: تحريم الحلال، وتحليل الحرام، وإلى الفساد في شريعة الإسلام.... وأما الغيبة التي نهى الله تعالى عنه بقوله عز وجل «ولا يغتب

---

(١) الكفاية للخطيب البغدادي: ٤٦.
(٢) الكفاية للبغدادي: ٤٣.
(٣) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٩٢.

بعضكم بعضاً» وزجر رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها بقوله: «يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه، لا تغتابوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم». . . فهي - الغيبة - ذكر الرجل عيوب أخيه بقصد الوضع منه والتنقيص له. والإزراء به، فيما لا يعود إلى حكم النصيحة»[1].

ثالثاً ــ تتبع الكذابين ومحاربتهم:

تتبع العلماء أخبار الكذابين وأحاديثهم، وحاربوهم علانية، ومنعوهم من التحديث، واستعدوا عليهم السلطان، قال الشافعي رحمه الله:

لولا شعبة - يعني ابن الحّجاج - ما عرف الحديث بالعراق، وكان يجيء إلى الرجل فيقول: لا تحدث، وإلا استعديت عليك السلطان»[2].

وكان شعبة شديداً على الكذابين، رآه عبد الملك بن ابراهيم مغضباً فقال: مالك؟ فقال شعبة: أستعدي على جعفر بن الزبير، يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم»[3].

وكان العلماء ينهون عن حضور مجالس الكذابين، حتى يتفرقوا عنهم: «كان جعفر بن الزبير - كذاب - وعمران بن جدير - من أصدق الناس - كانا في مسجد واحد، وكان الزحام على جعفر بن الزبير، وليس عند عمران أحد - وكان شعبة بن الحجاج يمر بهما فيقول: «يا عجباً للناس!! اجتمعوا على أكذب الناس، وتركوا أصدق الناس، فما أتى عليه قليل، حتى رأيت ذلك الزحام على عمران وتركوا جعفراً وليس عنده أحد»[4] وهكذا كان أئمة الحديث صداعين بالحق، وهكذا كان المجتمع الاسلامي يستجيب لهم. بل وصل الأمر ببعض

---

(١) الكفاية للبغدادي ٤٢.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص ١٥٧ وانظر السنة قبل التدوين ٢٣٠.

(٣) المصدر السابق وانظر تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٩١ فقد ذكر أن جعفر بن الزبير هذا قد وضع أربعمائة حديث كذب.

(٤) قال الإمام الذهبي: «فشهادة الفرد منهم - أئمة الحديث - ترد الكثير من الأخبار، وتوثيق الحجة منهم موجبة للاحتجاج بما ثبتوه من أحاديث سيد الأبرار، إن هذا لهو الفخار، وإن في ذلك لعبرة لأولي الأبصار» انظر «منهج النقد» للدكتور نور الدين عتر: ٣٠٨.

العلماء إلى تهديد الكذابين بالقتل والتنكيل، فقد روى الإمام مسلم باسناده المتصل عن حمزة الزيات. قال: «سمع مُرَّةُ الهمداني من الحارث ـ الأعور ـ شيئاً فقال له: اقعد بالباب، فدخل مُرّةُ، وأخذ سيفه، فأحس الحارث بالشر فذهب[1] وهذا عبد الرحمن بن إسحاق شيخ عابد لكنه كان قدرياً ـ من المعتزلة ـ نفي من المدينة إلى مكة لبدعته وترك الناس مجلسه قال سفيان بن عيينة عنه: «كان قدرياً ـ من المعتزلة ـ فنفاه أهل المدينة فجاءنا ههنا ـ يعني إلى مكة ـ فلم نجالسه»[2].

## ٧ ـ علامات الحديث الموضوع

ذكر العلماء علامات للحديث الموضوع يعرف بها: منها في السند ومنها في المتن:

آ ـ علامات الوضع في السند.

١ ـ أن يكون الراوي معروفاً بالكذب عند علماء الجرح والتعديل، وقد ذكر العلماء أسماءهم وتواريخهم، فإن روي الحديث من طريقهم كان موضوعاً كما لو روي الحديث بطريق عبد الكريم بن أبي العوجاء أو بطريق جابر الجعفي أو غياث بن ابراهيم قال الحافظ صالح جزرة عن أحد الكاذبين في الحديث:

«حدثنا زكريا الوقار وكان من الكذابين الكبار»[3].

٢ ـ أن يعترف الراوي بوضع الحديث كما اعترف نوح بن أبي مريم بوضع فضائل السور وكما اعترف غلام الخليل بوضع أحاديث ترقق قلوب

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٩٩ وكان الحارث الأعور، كذاباً توفي سنة ٦٥هـ وانظر ميزان الاعتدال للامام الذهبي ج ١ ص ٢٠٢ ومُيَّرةُ: هو ابن شراحبيل الهمداني أبو اسماعيل الكوفي تابعي ثقة عابد جليل توفي سنة ٧٦هـ انظر تهذيب التهذيب لابن حجر ج ١٠ ص ٨٨.

(٢) مقدمة الجرح والتعديل للرازي: ٤٧.

(٣) «ميزان الاعتدال»: ٢ : ٧٧.

العامة:

فقد ذكره الحافظ ابن رجب بزهده وهجره شهوات الدنيا، وقد قيل له: هذه الأحاديث التي تحدث بها من الرقائق؟ فقال وضعناها لنرقق بها قلوب العامة قال أبو داود أخشى أن يكون دجال بغداد[1].

٣ ــ أن يروي عن شيخ لم يثبت لقياه له، أو ولد بعد وفاته، أو لم يدخل المكان الذي روى سماعه منه. وبالبحث عن الصلة بين الراوي ومن يحدث عنه اكتشف العلماء الكثير من أحاديث الكذابين. يقول الإمام سفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ»[2] وروى الخطيب البغدادي في الكفاية عن عفير بن معدان قال: قدم علينا عمر بن موسى حمص، فاجتمعنا اليه في المسجد فجعل يقول: حدثنا شيخكم الصالح فلما أكثر قلت له من شيخنا هذا الصالح؟ سَمِّهِ لنا نعرفه، فقال: خالد بن معدان. قلتُ له في أي سنة لقيته؟ قال لقيته سنة ثمان ومائة، قلت فأين لقيته؟ قال: لقيته في غزاة أرمينية، فقلت له: اتق الله يا شيخ، ولا تكذب، مات خالد بن معدان سنة أربع ومائة، وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين، وأزيدك أخرى أنه لم يغز أرمينية قط، كان يغزو الروم»[3].

وزعم أبو خالد السقاء في سنة تسع ومائتين أنه سمع أنس بن مالك ورأى عبد الله بن عمر فقال أبو نعيم: «ابن كم يزعم أنه؟ قالوا: «ابن خمس وعشرين ومائة سنة».

فقال أبو نعيم: على زعمه مات ابن عمر قبل أن يولد بخمس سنين»[4].

وقال الحاكم: «لما قدم علينا محمد بن حاتم الكشي، وحدث عن عبد بن حميد سألته عن مولده، فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين، فقلت لأصحابنا:

---

(١) «ميزان الاعتدال»: ١: ١٤١.

(٢) «الكفاية»: ١١٩.

(٣) «الكفاية» للخطيب البغدادي: ١١٩.

(٤) «المغني في الضعفاء» للإمام الذهبي رقم ٧٤٢٩.

سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة»[1].

وحدث سهيل بن ذكوان أبو السندي عن عائشة، ام المؤمنين رضي الله عنها، فقيل له: اين لقيت عائشة؟ قال:بواسط، فظهر كذبه، ذلك لأن الحجاج هو الذي بنى مدينة واسط بعد وفاة عائشة رضي الله عنها»[2].

وقد يدعي الرواية عن أحد الشيوخ، فإذا سئل هذا الشيخ عن هذه الأحاديث التي يرويها عنه الوضاع عنه، انكرها، قال الليث بن سعد: قدم علينا شيخ بالاسكندرية يروي عن نافع، ونافع حي يومئذ، فكتبنا عنه وأرينا ما كتبناه إلى نافع، فما عرف منه حديثاً واحداً»[3].

هذه هي أهم الوسائل التي عرف بها العلماء الأسانيد الموضوعة، فصانوا بها كتب الشيوخ وأحاديثهم، وإليك أمارات وعلامات الوضع في المتن:

ب ــ علامات الوضع في المتن:

١ ــ ركاكة لفظ الحديث، وسماجته بحيث يَمُجُّه السمع، ويدفعه الطبع، كحديث: «من فارق الدنيا وهو سكران، دخل القبر وهو سكران، وبعث من قبره سكران، وأمر به إلى النار سكران، إلى جبل يقال له: سكران»[4].

وكان من السهل على علماء الحديث أن يكشفوا كذب هذا الحديث، لأنه لا يتناسب مع فصاحة النبي صلى الله عليه وسلم، وبلاغته. وكذلك إذا اشتمل الحديث على خطأ لغوي. أو لحن نحوي، لأن الحديث النبوي في ذروة البلاغة والبيان والفصاحة، بعيد كل البعد عن أي خطأ لغوي، أو نحوي.

٢ ــ فساد المعنى ومخالفته لبدهيات العقول. والأمثلة على ذلك كثيرة منها: حديث «إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً، وصلت عند المقام

---

(١) «منهج النقد» ١٤٣.

(٢) «الميزان» ٢ : ٢٤٣ قال الذهبي في التعليق على هذه الحادثة: وهكذا يكون الكذب فقد ماتت عائشة قبل أن يخط الحجاج مدينة واسط بدهر.

(٣) انظر «المدخل الى توثيق السنة» ١٣٣.

(٤) «المنار المنيف»: ٩٩.

ركعتين»[1]. وحديث «المجرة في السماء من عرق الأفعى تحت العرش».

وحديث «إذا غضب الله تعالى أنزل الوحي بالفارسية، وإذا رضي أنزله بالعربية». وحديث «ست خصال تورث النسيان سؤر الفأر، وإلقاء القمل في النار وهي حية، والبول في الماء الراكد، وقطع القطار، ومضغ العلك، وأكل التفاح الحامض».

وحديث «الديك الأبيض حبيبي وحبيب حبيبي جبريل».

فهذه الأحاديث وأمثالها: الوضع فيها ظاهر، لاشتمالها على فساد في المعنى وسخافات وسماجات، يصان عنها العقلاء، وقال ابن القيم في مثلها:

«فكل حديث رأيته يخالف الفصول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع»[2].

٣ ـ مخالفته الحس والمشاهدة وأمثلته كثيرة منها:

حديث «خلق الورد من عرقي قال الذهبي في «المغني»: باطل[3].

وحديث «تختموا بالعقيق، فإنه ينفي الفقر»[4] وهذا باطل وبطلانه ظاهر فكم من فقير تختم ولم يستغن،

وحديث: «إذا عطس الرجل عند الحديث فهو دليل صدقه» قال ابن القيم: «هذا وإن صحح بعض الناس سنده، فالحس يشهد بوضعه، لأنا نشاهد العطاس والكذاب يعمل عمله ولو عطس مائة ألف رجل عند حديث يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحكم بصحته بالعطاس» وحديث «لا يولد بعد المائة مولود لله فيه حاجة»، فقد ولد بعد المائة كثير من أئمة الهدى، والتقى، حفظ الله بهم دينه، وأزالوا عن السنة النبوية كل زيف وباطل.

وحديث «الباذنجان شفاء من كل داء» قال ابن القيم: قبح الله واضعه. لو

---

(١) «ميزان الاعتدال»: ٢: ٥٦٥ وانظر تدريب الراوي ١: ٢٧٨.

(٢) «الموضوعات»: ١: ١٠٦.

(٣) «المغني» رقم: ٥٨٨٣

(٤) «المغني» رقم: ٨٥٠٤.

قاله بعض جهلة الاطباء لسخر الناس منه، ولو أكل الباذنجان للحمى والسوداء الغالبة وكثير من الأمراض لم يزدها إلا كثرة»[1]. . . .

٤ ــ أن يخالف سنة الله في الكون والإنسان والأعمار:

كحديث عوج بن عنق، الذي قصد واضعه: الطعن في أخبار الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وقصد الإغراب في القصة، حتى يستميل الجهلة والعامة من الناس، فأسندوا هذا الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه أخبر عنه بأن «طوله كان ثلاثة آلاف ذراع وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين وثلث، وأن نوحاً لما خوفه الغرق قال له: «احملني في قصعك هذه وأن الطوفان لم يصل إلى كعبه، وأنه خاض البحر فوصل إلى حجزته، وأنه كان يأخذ الحوت من قرار البحر فيشويه في عين الشمس»[2]. . . .

وكذلك هذا الشيخ الخرف «رَتَنْ» الهندي، الذي ادعى أنه من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم وأنه عاش ستمائة سنة، ذكروا حديثه في كتب التراجم.

٥ ــ أن يخالف القرآن الكريم بدلالته القطعية:

كحديث «مقدار مدة الدنيا بأنها سبعة آلاف» فهذا في غاية الكذب لمعارضته القرآن الكريم، قال تعالى: «إنما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها إلا هو» وقوله عز وجل: «إن الله عنده علم الساعة». فمن أين لهذا الكذاب علم الساعة؟؟؟ وها قد مضى آلاف السنين ولم تقم الساعة[3].

وحديث في الصخرة. . . . «أنها عرش الله الأدنى» تعالى الله عن كذب المفترين، ولما سمع عروة بن الزبير هذا قال: سبحان الله، يقول الله تعالى: «وسع كرسيه السموات والأرض» وتكون الصخرة عرشه الأدنى[4].

---

(١) «المنار المنيف»: ٥٠.
(٢) «المنار المنيف»: ٢٩.
(٣) «المنار المنيف»: ٨٠.
(٤) «المنار المنيف» ٨٥.

٥ ــ أن يناقض الحديث الموضوع السنة النبوية الصحيحة:

كحديث: «إذا حدثتم عني بحديث يوافق الحق فخذوا به، حدثت به أو لم أحدث» فهو مناقض للحديث المتواتر: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» فهذا دليل على تحريم الكذب والوضع، وأن مصير الكذاب النار فكيف نأخذ حديثه، ونعتبره من قول النبي صلى الله عليه وسلم، وكيف نؤمر بأخذ الحديث الموضوع، وصاحبه يؤخذ به إلى جهنم وبئس المصير.

وكذلك: «أحاديث مدح العزوبة كلها باطلة، لمخالفتها أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالزواج، يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج وقوله... وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني».

٦ ــ أن يخالف الإجماع:

كحديث: «أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بيد علي بن أبي طالب رضي الله عنه بمحضر من الصحابة كلهم وهم راجعون من حجة الوداع، فأقامه بينهم حتى عرفه الجميع ثم قال: «هذا وصيي وأخي والخليفة من بعدي، فاسمعوا له وأطيعوه» فهو مخالف لإجماع الصحابة رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينص على تولية أحد بعده، ومثله حديث النص على خلافة أبي بكر رضي الله عنه: «أبو بكر يلي أمتي من بعدي»[1].

٧ ــ أن يخالف المعلوم من الدين بالضرورة:

كحديث «من قضى صلوات من الفرائض في آخر من رمضان كان ذلك جابراً لكل صلاة فاتته من عمره إلى سبعين سنة فهذا مخالف للمعلوم من الدين بالضرورة[2] وهو: أن الفائتة من العبادات لا يقوم مقامها شيء. بل لابد من

---

(١) «المغني» للذهبي رقم ٥٦٣٨ وانظر حديث «علي وصيي» في «المغني»: ٥٠٧٠ و«المنار المنيف»: ٢٢.

(٢) انظر «مكانة السنة» حيث قال المؤلف: «فإن هذا مخالف لما أجمع عليه من أن الفائتة لا يقوم مقامها شيء من العبادات»: ٩٩ ـ ١٠٠.

قضاء كل صلاة منفردة ولا بد من الاستغفار. عن الفائتة عسى أن تجبر ويقبلها الله سبحانه.

وحديث: «مدح من اسمه محمد أو أحمد وأن كل من يسمى بهذه الأسماء لا يدخل النار» فهذا مناقض لما هو معلوم من دينه صلى الله عليه وسلم أن النار لا يجاز منها بالأسماء والألقاب وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة»[1].

٨ ــ أن يخالف حقائق التاريخ المعروفة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم:

مثاله حديث «إنما حرمت دخول الحمام دون مئزر» وحديث «دخوله صلى الله عليه وسلم حماماً بالجحفة» قال ابن الجوزي بعد إيراده هذا الحديث وحكمه عليه بالوضع: «لأنه لم يكن زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم حمامات»[2].

ومثل حديث: «إن النبي صلى الله عليه وسلم وضع الجزية عن أهل خيبر بشهادة سعد بن معاذ وكتابة معاوية، والثابت أن الجزية لم تكن في عام خيبر ومعاوية أسلم يوم الفتح. وقد أظهر اليهود كتاباً أيام الخطيب البغدادي ادعوا فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسقط عنهم الجزية ولكن الحافظ البغدادي رحمه الله بين كذبه وافتراءه فقال عنه بأنه: مزور فقيل له من أين لك ذلك فقال: فيه شهادة معاوية وهو أسلم عام الفتح وفتوح خيبر سنة سبع وفيه شهادة سعد بن معاذ ومات سعد يوم قريظة قبل خيبر بسنتين» وأعادوا الكرة في القرن الثامن وطالبوا بالتخلص من الجزية معتمدين على كتاب معهم يزعمون أنه من رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضع الجزية منهم» ولكن العلماء بينوا وضعه وكذبه[3].

---

(١) المنار المنيف: ٥٦ ـ ٥٧.

(٢) انظر الموضوعات: ٢ : ٨١ والمصنوع للقاري: ٧٠.

(٣) انظر الحديث النبوي للاستاذ الصباغ فقد أورد الحادثة من مصادرها: ٣٢٧ فما بعد.

٨ ـ الافراط في الوعيد والوعد لأفعال لا تستوجبها

كحديث: «من صلى الضحى أعطي ثواب سبعين نبياً» قال ابن القيم في التعليق عليه: «وكأن هذا الكذاب الخبيث لم يعلم أنه غير النبي صلى الله عليه وسلم لو صلى عمر نوح عليه السلام لم يعط ثواب نبي واحد»[١] وحديث: «من صلى ركعتين فله ثواب موسى وعيسى».

وحديث: «من قال لا إله إلا الله خلق الله من تلك الكلمة طائراً له سبعون الف لسان لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون الله».

وحديث: «من فعل كذا وكذا أعطي في الجنة سبعين الف مدينة في كل مدينة سبعون ألف قصرٍ في كل قصر سبعون ألف حوراء» فهذا وأمثاله لا يصدر إلا عن جاهل أحمق، أو ملحد زنديق: قال ابن القيم: «وأمثال هذه المجازفات الباردة التي لا يخلو حال وضعها من أحد امرين: إما أن يكون في غاية الجهل والحمق، وإما أن يكون زنديقاً قصد التنقيص بالرسول صلى الله عليه وسلم باضافة مثل هذه الكلمات إليه»[٢].

٩ ـ أن لا يوجد هذا الحديث في دواوين السنة المعتمدة:

ومن القرائن التي يثبت بها أئمة الحديث الكذب والوضع في الروايات ان يورد المتأخرون حديثاً أو أحاديث لا توجد في دواوين السنة التي دونت حتى زمن استقرار كتابة الحديث فإن من الحديث الموضوع أن لا يوجد في كتب الحفاظ المحدثين، لأن خلو مجموع كتب الحديث منه دليل على عدم صدقه، فالكتب وإن لم ينفرد كل واحد منها بحصر جميع الأحاديث إلا أن مجموعها تجمع أفراد الحديث النبوي قال البيهقي: «فمن جاء بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه»[٣] وكذلك قال السيوطي: «وأما الآن فالعمدة على الكتب

---

(١) المنار المنيف: ٥٠ وانظر تدريب الراوي: ومنها ـ أي من دلائل الوضع: الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير أو الوعر العظيم على الفعل الحقير: ١: ٢٧٦.

(٢) المنار المنيف: ٥١.

(٣) انظر الوضع في الحديث: ٣٠٦.

المدونة فمن جاء بحديث غير موجود فيها ـ أي الكتب ـ فهو رد عليه[1].

وقد استقرأ العلماء أبواب الحديث فقالوا: لم يصح في الباب شيء أو لم يصح في الباب شيء الا حديث كذا أو من امثلته:

أحاديث ذم الأولاد كلها كذب من أولها إلى آخرها.

أحاديث التواريخ المستقبلة، كل حديث فيه إذا كانت سنة كذا كان كذا وكذا أو يكون في سنة كذا أو الشهر الفلاني كذا وكذا... باطل.

أحاديث مدح العزوبة كلها باطلة.

أحاديث فضائل الأزهار كحديث فضل النرجس والورد والبنفسج كلها كذب[2] وإلى جانب هذه القواعد والضوابط العلمية التي وضعها علماء الحديث، إلى جانب هذا كله فقد تكونت لديهم ملكة خاصة نتيجة لدراستهم الحديث النبوي وحفظه، ومعايشتهم له ليلهم ونهارهم، تمكنوا بهذه الملكة أن يعرفوا صحيح الحديث من سقيمه فالصحيح له نور يضيء قلب المحدث فيعرفه ويأخذ به والموضوع له ظلمة يقشعر منها بدن المحدث فينكره وينفر عنه ويحذر منه كما يقول ابن الجوزي رحمه الله:

«الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم وينفر منه قلبه في الغالب»[3].

ويقول التابعي الجليل الربيع بن خيثم صاحب ابن مسعود رضي الله عنه:

«إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار نعرفه به، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها»[4].

ونلاحظ أن هذه القواعد والعلامات شملت الحديث كله سنده ومتنه ولم

---

(١) انظر الوضع في الحديث: ٣٠٦.

(٢) انظر «منهج النقد»: ٣١٧.

(٣) انظر «السنة قبل التدوين»: ٢٤٧.

(٤) «الباعث الحثيث»: ١٩.

تقتصر على السند فحسب كما أراد أن يقول بعض الكاتبين اقتداء بمستشرقيهم وبهذا نرى: أن ليس في الدنيا حديث جمع ودرس ومحص كحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم تعن أمة من الامم بحديث نبيها كما عنيت الأمة الاسلامية به. «يختص برحمته من يشاء».

## ٨ ـ المصنفات في الحديث الموضوع

عني أئمة الحديث بتأليف الكتب في بيان الأحاديث الموضوعة، وبذلوا في ذلك غاية جهدهم، صيانة للمسلمين من الوقوع في الباطل، وصوناً للسنة النبوية، ودفاعاً عن هذا الدين الحنيف، وهذه بعض المصنفات في الحديث الموضوع:

١ ـ «الموضوعات»: للإمام الحافظ ابي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ وهو من أقدم وأوسع ما صنف في هذا الفن، قال شيخ الإسلام ابن حجر رحمه الله:

«غالب ما في كتاب ابن الجوزي موضوع والذي ينتقد عليه. بالنسبة إلى ما لا ينتقد قليل جداً، وقد اختصره وعلق عليه الإمام السيوطي رحمه الله في كتابه:

٢ ـ «اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للحافظ جلال الدين السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ اختصر فيه كتاب ابن الجوزي وتعقبه فيما ليس بموضوع، وألحق روايات من الموضوع لم يذكرها ابن الجوزي، فجاء كتاباً حافلاً عظيماً.

٣ ـ «تنزيه الشريعة المرفوعة من الأحاديث الشنيعة الموضوعة» للحافظ أبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكتاني، لخص فيه «الموضوعات» لابن الجوزي، وما زاده السيوطي، وغيره في تآليفهم الكثيرة وقدم له بفصل، جمع فيه أسماء الكذابين، فتجاوز عددهم ألفاً وستمائة، وهي فائدة قيمة جداً أتى بها

هذا الكتاب.

٤ ـ «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» للحافظ ابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥٠هـ.

٥ ـ «المصنوع في الحديث الموضوع» للحافظ علي القاري، وهذا الكتاب وسابقه مختصران نافعان جداً[1].

* * *

---

(١) انظر «منهج النقد» : ٣١٨.

# الفصل العاشر
# أقسام الحديث النبوي

أولاً ــ الحديث الصحيح

ثانياً ــ الحديث الحسن

ثالثاً ــ الحديث المتواتر

رابعاً ــ الحديث الضعيف.

## أولاً ــ الحديث الصحيح

١ ــ تعريفه: هو الحديث الذي اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط من أول السند إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة.

٢ ــ شروطه: من خلال هذا التعريف نرى أنه لا بد من توفر خمسة شروط حتى يكون الحديث صحيحاً.

الشرط الأول: الاتصال، ومعناه: أن يكون كل واحد من رواة الحديث قد تلقاه عمن فوقه من الرواة. وهكذا إلى أن يبلغ التلقي إلى قائله، فخرج بذلك المرسل[١] والمنقطع بأي نوع من أنواع الانقطاع، لأنه إذا لم يكن متصلاً فمعناه: أنه سقط من سنده راوٍ أو أكثر، ويحتمل أن يكون الراوي المحذوف ضعيفاً فلا يكون الحديث صحيحاً.

---

(١) المرسل ما سقط من رواته الصحابي. والمنقطع: ما سقط منه راو أو أكثر من أي موضع من السند.

الشرط الثاني: العدالة: وهي ملكة تحمل صاحبها على التقـوى، واجتناب المعاصي وما يخل بالمروءة[1].

ويشترط فيها: الاسلام، والبلوغ، والعقل، أما الإسلام: فلقوله تعالى «ممن ترضون من الشهداء» وغير المسلم ليس من أهل الرضى، وتقاس الرواية على الشهادة، فيشترط في كل منهما الاسلام. والبلوغ: فلأنه مناط تحمل المسؤولية والالتزام بالواجبات.

والعقل: ليحصل الصدق ويضبط الكلام.

أما التقوى فهي: اجتناب الكبائر وترك الإصرار على الصغائر.

أما المُرُوءة: بضم الميم والراء على وزن سهولة فـهي آداب نفسانية تحمل مراعاتها على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات، وقيل: «صيانة النفس عن الأدناس، وما يشين عند الناس، وقيل: السمت الحسن، وحفظ اللسان وتجنب المجون»[2].

والخوارم: جمع خرم وهو: ما يعرض لها بالنقص والقدح فيشينها، أو يسقطها، بالخروج عن الآداب العامة والخصال الكريمة، مما يشعر بحقارة النفس، ودناءة الطبع، وقد ذكر العلماء صوراً متعددة لخوارم المروءة منها:

التبول في الطريق دون ضرورة، كثرة السخرية والاستخفاف، السفه وضعف العقل، خسة النفس ودناءة الهمة، كثرة المزاح والخلاعة والمجون، كثرة الكلام وأنها من سمة القصاص، التيه والعجب، سماع الغناء وآلات اللهو، اللعب بالشطرنج والنرد، اللعب بالحمام والديوك.

---

(١) والمقصود بالعدالة هنا عدالة الرواية التي ذكرنا شروطها لا عدالة الشهادة: . انظر «المنهل الراوي من تقريب النواوي» ٣١ وانظر «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي: ٣٣، وانظر «الخلاصة في أصول الحديث»: ٣٥، وانظر «علوم الحديث» لابن الصلاح: ١١ وقد عرف ابن حجر العدل بقوله: « من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة: شرح النخبة ٨.

(٢) تاج العروس ج ١ ص ١١٧.

ويبين العلماء سبب رد رواية من لا تتوفر فيه المروءة بقولهم:

ـ إن مرتكب هذه الأفعال لا يجتنب الكذب غالباً.

ـ إن هذه الأفعال، قد تحمله على التساهل في الرواية، مما قد يؤدي إلى الخلل أو تحمله على التكسب بالحديث فيقع في الكذب.

ـ إن هذه الأفعال تدفع الناس إلى الاستخفاف بصاحبها، والسخرية به، ومن هذا حاله، لا يؤمن بأفعاله هذه أن يجني على الحديث النبوي فيؤدي الى الاستخفاف بالشرع وتعاليمه.

ـ إن ذلك قد يقود إلى سوء الظن به في مصاحبته الأرذال، وأهل المجون أو مجاراتهم في تصرفاتهم، أو التشبه بهم، ولو كان سالماً في نفسه»[1].

الشرط الثالث: الضبط: وذلك بأن يكون الراوي متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً إن حدث من كتابه، وعلى هذا فالضبط نوعان:

١ ـ ضبط صدر: وهو أن يثبت ما سمعه في صدره بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

٢ ـ ضبط كتاب: وهو صيانته لديه في كتاب منذ سمعه وصححه إلى أن يؤدي منه[2].

الشرط الرابع: الخلو من الشذوذ: والشاذ في اصطلاح المحدثين: ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه لكثرة عدد أو زيادة حفظ، وينقسم الى قسمين: شاذ في السند وشاذ في المتن، والحكم في الشاذ أنه مردود لا يقبل، لأن راويه

---

(١) انظر «مجلة البحث العلمي» الصادرة عن جامعة أم القرى العدد الخامس عام ١٤٠٢ «خوارم المروءة وأثرها في عدالة الرواة» للدكتور أحمد محمد نور الدين فقد ذكر فيه تعريف المروءة وخوارمها، وموقف المحدثين منها، وصورها، وأمثلتها من صفحة ٧١ ـ ٨٩ وهو مقال نفيس مفيد في هذا الموضوع.

(٢) انظر «قواعد في علوم الحديث للتهانوي» ٣٤ وانظر «فتح المغيث شرح ألفية الحديث» للعراقي ج ١ ص ١٨ حيث يذكر أن بعض المحدثين لا يقبلون الرواية من الكتاب.

ـ وإن كان ثقة ـ لكنه لما خالف من هو أقوى منه علمنا أنه لم يضبط هذا الحديث، فيكون مردوداً[1].

الشرط الخامس: الخلو من العلة: والعلة سبب خفي غامض يطرأ على الحديث فيقدح في صحته، وقد تكون العلة في السند، وقد تكون في المتن،[2].

فاذا توفرت هذه الشروط في الحديث كان صحيحاً وإلا فقد نزل عن رتبة الصحة.

٣ ــ مثال الحديث الصحيح: ما رواه البخاري ومسلم قالا: حثنا قتيبة بن سعيد.

حدثنا جرير، عن عمارة بن القعقاع. عن أبي زرعة، عن أبي هريرة قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله من أحق الناس بحسن صحابتي؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: ثم أبوك».

فهذا الحديث صحيح لتوفر شروط الصحة فيه، فهو صحيح الإسناد متصل بسماع العدل الضابط عن مثله. من أول السند الى منتهاه، دون شذوذ، أو علة: فالبخاري ومسلم: إماماً جليلان في هذا الشأن، وشيخهما: قتيبة بن سعيد: ثقة وجرير: هو ابن عبد الحميد: ثقة، وعمارة بن القعقاع: ثقة، وكذا أبو زرعة التابعي: ثقة. فرجال هذا السند كلهم: ثقات وتسلسل الإسناد معروف عند المحدثين، وليس ثمة ما يخالفه، والمتن كذلك موافق لما وردت به الأدلة، فالحديث صحيح لذاته.

٤ ــ حكم الحديث الصحيح: اجمع المحدثون والفقهاء والأصوليون على أن الحديث الصحيح حجة يجب العمل به، سواء كان راويه واحداً لم يروه غيره، أو رواه معه راو آخراً واشتهر برواية ثلاثة فأكثر وسواء روي في الصحيحين أو

---

(١) انظر في تعريف «الشاذ»وحكمه «علوم الحديث لابن الصلاح ص ٦٨.

(٢) انظر في تعريف «المعلل» وحكمه «علوم الحديث لابن الصلاح ص ٨١.

لم يرو[1].

٥ ــ مصادر الحديث الصحيح: صنف العلماء في الحديث الصحيح كتباً كثيرة أشهرها:

ــ صحيحا البخاري ومسلم: اقتصرا في كتابيهما على الصحيح من الحديث، ولكنهما لم يستوعبا كل الصحيح، بل نبها على أنهما تركا كثيراً من الحديث الصحيح مخافة الطول[2].

يضاف إلى الصحيحين: موطأ الإمام مالك، وصحيح ابن خزيمة. وصحيح ابن حبان، وما جاء في كتب السنن الأربع: سنن أبي داود والترمذي، والنسائي، وابن ماجة. باستثناء أحاديث قليلة منها، نبه العلماء عليها...

٦ ــ أعلى الصحيح: هو ما اتفق عليه البخاري ومسلم، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما كان على شرطهما، ثم ما كان على شرط البخاري، ثم ما كان على شرط مسلم.

وأعلى الصحيح بالنسبة لعدد الرواة: هو الحديث المتواتر بقسميه: اللفظي والمعنوي[3].

٧ ــ أول من جمع الصحيح: أول من اعتنى بجمع الصحيح: الإمام البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، وتلاه صاحبه وتلميذه الإمام مسلم ابو

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: اتفق العلماء على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرجه الشيخان «قواعد التحديث» ٨٧ وانظر «علوم الحديث لابن الصلاح: ٢٤ وانظر «المنهل الراوي من تقريب النواوي: ٣٢.

(٢) انظر «علوم الحديث لابن الصلاح: ١٥ فاستدرك المحدثون على الصحيحين أحاديث كثيرة، توفرت فيها شروط الصحة ولم تذكر فيهما، كما فعل الإمام الحاكم النيسابوري في كتابه «المستدرك على الصحيحين» حيث أودعه أحاديث على شرطهما أو شرط أحدهما فجاء كتاباً حافلاً كبيراً ولكنه تساهل في تصحيح بعض الأحاديث فتعقبه الإمام الذهبي وبين تساهله في شروط الحديث الصحيح واستدراكه على الصحيحين.

(٣) انظر «اقسام الصحيح» في المنهل الراوي من تقريب النواوي: ٤٠.

الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري[1].

## ثانياً ـ الحديث الحسن

١ ـ تعريفه: هو الحديث الذي اتصل سنده، بنقل عدل خف ضبطه، من غير شذوذ ولا علة[2]، وهذا هو الحسن لذاته، وبالموازنة بين هذا التعريف وبين تعريف الحديث الصحيح، نجد بينهما تشابهاً كثيراً، حيث اتفقا في سائر الشروط، عدا ما يتعلق بالضبط، فالحديث الصحيح راويه: تام الضبط، أما راوي الحديث الحسن فقد خف ضبطه.

٢ ـ مثاله: ما رواه الترمذي في فضائل القرآن، من طريق خيثمة البصري عن الحسن عن عمران بن حصين مرفوعاً ـ أي مسنداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم «من قرأ القرآن فليسأل الله به» وقال بعده: هذا حديث حسن ليس إسناده بذلك[3].

ونحوه ما أخرجه ابن عبد البر في «كتاب العلم» من حديث معاذ بن جبل رفعه: «تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية». الحديث بطوله، وقال: هو حديث حسن جداً ولكن ليس إسناده بقوي[4].

وهذا النوع من الحديث هو الذي قال فيه ابن الصلاح في مقدمته:

«أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان[5].

---

(١) انظر «الباعث الحثيث» ص: ٢٥ وانظر عدد احاديث الصحيحين فيه: فقد ذكر ان جميع ما في البخاري بالمكرر سبعة آلاف حديث ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً وبغير المكرر أربعة آلاف وجميع ما في صحيح مسلم بلا تكرار نحو أربعة آلاف.

(٢) انظر شرح النخبة: ١٧ وانظر «شرح البيقونية للزرقاني: ٢٥.

(٣) فتح المغيث ج ١ ص ٨٨.

(٤) فتح المغيث ج ١ ص ٨٨ ـ ٨٩.

(٥) علوم الحديث: ص ٢٨.

وهذا النوع من الحديث الحسن يسمى: الحسن لذاته.

وأما الحسن لغيره فهو: ما لا يخلو إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، وليس مغفلاً كثير الخطأ، ولا ظهر منه سبب مفسق، ويكون متن الحديث معروفاً برواية مثله أو نحوه من وجه آخر[1] مثال الحسن لغيره ما رواه الترمذي عن علي بن حُجْر، حدثنا حفص بن غياث، عن حجاج عن عطية عن ابن عمر قال: «صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر في السفر ركعتين وبعدها ركعتين»[2].

قال أبو عيسى ـ الترمذي ـ هذا حديث حسن وقد رواه ابن أبي ليلى عن عطية، ونافع عن ابن عمر:

«حدثنا محمد بن عبيد المحاربي، حدثنا علي بن هاشم، عن ابن أبي ليلى عن عطية، ونافع عن ابن عمر قال: «صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم في الحضر والسفر: فصليت معه في الحضر الظهر أربعاً وبعدها ركعتين، وصليت معه في السفر الظهر ركعتين وبعدها ركعتين»....

قال ابو عيسى: هذا حديث حسن. انتهى.

فالحديث في إسناده الأول «الحجاج» وهو ابن أرطاة، قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: «صدوق كثير الخطأ والتدليس» وفيه «عطية» وهو ابن سعد بن جُنادة العوفي، وهو كسابقه أيضاً مع كونه شيعياً، لكن كلاً منهما لم يتهم بالكذب، وقد حسن الترمذي حديثهما، لأنه اعتضد بروايته من وجه آخر كما رأيت في رواية ابن أبي ليلى[3].

وقد وصف الترمذي الحسن لغيره بثلاثة أوصاف هي قيود في تعريفه تميزه عما عداه:

١ ــ أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب.

---

(١) انظر «علوم الحديث» لابن الصلاح: ص: ٢٧ وانظر «المنهل الراوي من تقريب النواوي» ص: ٤٣.

(٢) جامع الترمذي باب «ما جاء في التطوع في السفر» ج: ٢ ص ٤٣٧.

(٣) انظر منهج النقد للدكتور نور الدين عتر ص: ٢٧٠.

٢ ــ أن لا يكون الحديث شاذاً.

٣ ــ أن يروى من غير وجه[1].

٣ ــ حكم الحديث الحسن لذاته: الحديث الحسن مقبول عند الفقهاء كلهم في الاحتجاج والعمل به؛ وعليه معظم المحدثين، والاصولين، وذلك لأنه قد عرف صدق راويه، وسلامة انتقاله بالسند وخفة الضبط لا تخرجه عن الأهلية للأداء كما سمع[2].

وأما حكم الحديث الحسن لغيره: فهو حجة، يعمل به عند جماهير العلماء، من المحدثين، والأصوليين وغيرهم، لأنه قد تقوى بوروده من طريق أخرى، ولم يعارضه حديث آخر، أقوى منه. فزال بذلك ما نخشاه من سوء حفظ الراوي، أو غفلته، وتحصل بالمجموع قوة تدل على أنه ضبط الحديث، وحسن الظن براويه أنه حفظه، وأداه كما سمعه لذلك سمي الحديث «حسناً»[3].

وعلى هذا: فالحديث الحسن لغيره هو الحديث الذي فيه ضعف غير شديد، كأن يكون راويه ضعيفاً لا ينزل عن رتبة من يعتبر به ـ أو كان مدلساً لم يصرح بالسماع أو كان سنده منقطعاً وكل ذلك مشروط بأمرين: أن لا يكون الحديث شاذاً وأن يروى من وجه آخر، مثله أو أقوى منه بلفظه أو بمعناه.

فليس كل ضعيف يزول ضعفه بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعف يزيله ذلك، بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة، فاذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر، عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له. وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال باسناده ورفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ. إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر.

---

(١) «كتاب العلل آخر جامع الترمذي» ٥: ٧٥٨.

(٢) انظر «قواعد التحديث» للقاسمي: ١٠٦ و«منهج النقد» ٢٦٦.

(٣) انظر «قواعد التحديث» وفيه قول الخطابي: «على الحسن مدار أكثر الحديث. وعمل به عامة الفقهاء وقبله أكثر العلماء» ١٠٦ و١٠٩.

أما إن كان الراوي متهماً بالكذب فلا يمكن جبر هذا الحديث وتقويته مهما تعددت طرقه، وكذلك إن كان شاذاً فلا يمكن تحسينه ولا تصحيحه مطلقاً[1].

٤ ــ الصحيح لغيره: هو الحديث الحسن لذاته، إذا روي من وجه آخر مثله، أو أقوى منه. بلفظه أو بمعناه، فإنه يقوى ويرتقي من درجة الحسن إلى درجة الصحيح، ويسمى: صحيحاً لغيره.

مثاله: «حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الاتقان، حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة «حسن»، فلما انضم إلى ذلك كونه روي من وجه آخر ذهب بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح، وسمي بـ «الصحيح لغيره»[2].

٥ ــ ما معنى قول الترمذي: «صحيح غريب»؟[3].

معناه: أن الحديث قد جمع بين الصحة والغرابة، والحديث الغريب: ما انفرد الراوي بروايته، وقد يكون الغريب صحيحاً، وقد يكون حسناً، وقد يكون ضعيفاً، فمراد الترمذي اذن: أن هذا الحديث انفرد به راوٍ إلا أنه صحيح.

ــ ما معنى قول الترمذي: «حسن صحيح»؟

معناه: أنه تعددت أسانيد الحديث وبلغ درجة الصحة.

ــ ما معنى قول الترمذي «حسن غريب»؟

---

(١) انظر «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٣٠ بتصرف يسير.

(٢) انظر «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٣٢ لذلك قال عنه الترمذي: «وحديث أبي هريرة إنما صح لأنه قد روي من غير وجه».

(٣) الغريب في اصطلاح المحدثين: هو الحديث الذي تفرد به راويه سواء تفرد به عن إمام يجمع حديثه، أو عن راو غير إمام.

معناه: أنه جمع بين كونه حسناً لذاته، وكونه غريباً انفرد راو واحد بروايته ما

معنى قول الترمذي «حسن صحيح غريب».

معناه: أن ينفرد به راوٍ إلا أنه لم يجزم بكونه صحيحاً أو حسناً بل تردد فيه بين الحسن والصحة، فهو حسن برأي قوم، وصحيح برأي آخرين، ومع ذلك فلم يروه غير راوٍ واحد[1].

ولم ينفرد الترمذي بهذه المصطلحات: «صحيح غريب» «حسن غريب»، «حسن غريب» «حسن صحيح غريب» بل سبقه بذلك بعض المتقدمين، ولكن الترمذي أكثر من ذلك في كتابه.

## ثالثاً ـ الحديث المتواتر

١ ـ تعريفه: هو الذي رواه جمع كثير ـ يؤمن تواطؤهم على الكذب ـ عن مثلهم من أول السند الى منتهاه[2]. والجمع الكثير غير مقيد بعدد؛ بل ما يصل به استحالة الاتفاق على الكذب. ومال بعض العلماء إلى تحديده بالعدد سبعين، وبعضهم إلى أربعين، وآخرون إلى اثني عشر راوياً.

٢ ـ أقسامه: يقسم الحديث المتواتر إلى قسمين: متواتر لفظي، ومتواتر معنوي.

فالمتواتر اللفظي: ما تواترت روايته على لفظ واحد يرويه كل الرواة، مثاله:

حديث: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ أكثر من سبعين صحابياً، وحديث: «نزل القرآن على

---

(١) انظر «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٣٦ وانظر «المنهج الحديث في علوم الحديث: الشيخ محمد السماحي ج ١ ص ١١٠ ـ ١١٥».

(٢) انظر «التدريب» وقد عرفه: بأنه ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة عن مثلهم من أوله إلى آخره: ١٧٦.

سبعة أحرف»[1] والتواتر المعنوي: مثل التواتر اللفظي: أن ينقل جماعة عن جماعة حديثاً يستحيل اتفاقهم على الكذب، إلا أنهم لا ينقلونه باللفظ بل بالمعنى، بحيث ينقلون وقائع متعددة يشترك كلها في أمر واحد معين، مثاله: «رفع اليدين في الدعاء» فقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم فيه نحو مائة حديث، لكن هذه الأحاديث وقعت في حوادث مختلفة كلها تدل على: «رفع اليدين في الدعاء».

٣ ـ وجوده: والحديث المتواتر كثير الوجود، وحسبنا في ذلك أن ننظر إلى شعائر الإسلام، وفرائضه، كالصلاة، والصيام، والحج، والزكاة، والوضوء... فقد نقل صفات ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم العديد من الصحابة ونقله عن الصحابة العديد من التابعين. وهكذا.... تناقلته الأمة بعدهم، وأجمعت عليه. بحيث يستحيل اتفاقهم على الكذب وهذا هو المتواتر بعينه.

٤ ـ مصادره: المؤلفات في المتواتر اللفظي والمعنوي كثيرة، لعل أجمعها ما ألفه السيوطي في كتابه: «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» مرتباً على الأبواب، مبيناً فيه أسانيده وطرقه.

ولخصه في جزء لطيف سماه: «قطف الأزهار» وذكر فيه من المتواتر: حديث «الحوض» وحديث «المسح على الخفين» وحديث «نضر الله أمرءاً سمع مقالتي»[2].

## رابعاً ـ الحديث الضعيف

### ١ ـ تعريفه:

هو ما لم يجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن.

---

(١) انظر «التدريب» فقد ذكر أحاديث أخرى للمتواتر اللفظي والمعنوي ٢ : ١٧٧ - ١٨٠.

(٢) انظر «التدريب»: ٢/١٧٩.

٢ ــ **أنواعه**: وأنواعه كثيرة،

منها: المنقطع، والمعضل، والمعلق، والمدلس، والمعلل، والمضطرب والمرسل، وأفاض أبو حاتم بن حبان البستي في تقسيمه فبلغ به خمسين قسماً إلا واحداً[١] نذكر بعضاً منها:

## ١ ــ المرسل

هو ما سقط من إسناده الصحابي، فرفعه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم مثاله: ما رواه الشافعي: «أخبرنا سعيد عن ابن جريج، قال أخبرني حميد الأعرج عن مجاهد أنه قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يظهر من التلبية لبيك اللهم لبيك»[٢].

مجاهد: تابعي لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يذكر الواسطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم. فالحديث مرسل.

حكم المرسل: اختلف العلماء في الاحتجاج في الحديث المرسل نورد أهم الآراء:

١) ــ مذهب جمهور المحدثين وكثير من الفقهاء والاصولين: ان المرسل ضعيف لا يحتج به ودليلهم أن المحذوف مجهول الحال، لأنه يحتمل أن يكون غير صحابي، وإذا كان كذلك، فإن الرواة حدثوا عن الثقات وغير الثقات، فاذا روى أحدهم حديثاً وأرسله، لعله أخذه عن غير ثقة.

قال الإمام مسلم: «المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة» وابن عبد البر حافظ المغرب محمد حكى ذلك عن أصحاب الحديث[٣].

٢) ــ المذهب الثاني: مذهب الامام الشافعي وهو ـ كما أورده في الرسالة[٤] ـ.

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: ٣٧.

(٢) ترتيب مسند الشافعي: ١: ٣٠٤.

(٣) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ٤٩ وانظر فتح المغيث: ١: ١٣٥.

(٤) الرسالة: ٤٦١ ـ ٤٦٧ وانظر علوم الحديث: ٤٩.

قبول المرسل من كبار التابعين بشرط «الاعتبار في الحديث المرسَل، والراوي المرسِل».

أما الاعتبار في الحديث فهو أن يعتقد بواحد من أربعة أمور:

أ )ـ أن يروى مسنداً من وجه آخر.

ب)ـ أو يروى مرسلاً بمعناه عن راو آخر لم يأخذ عن شيوخ الأول، فيدل ذلك على تعدد مخرج الحديث.

ج )ـ أو يوافقه قول بعض الصحابة.

هـ)ـ أو يكون قال به أكثر أهل العلم.

وأما الاعتبار في راوي المرسَل، فأن يكون الراوي إذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولاً، ولا مرغوباً عنه في الرواية.

فاذا وجدت هذه الأمور كانت دلالة على صحة مخرج حديثه كما قال الشافعي فيحتج به[1].

٣)ـ المذهب الثالث: مذهب أبي حنيفة ومالك وأصحابهما وهو محكي عن الامام أحمد في رواية: إن المرسل من الثقة صحيح يحتج به ودليلهم:

أ )ـ إن الراوي الثقة لا يروي الحديث إلا عن ثقة مثله، والظاهر أنه قد أخذ الحديث عن الصحابي وهو عدل.

ب)ـ وحيث لم نطلع على جرح في الراوي فالظاهر أنه عدل مقبول الحديث، لأن غالب حالهم في تلك القرون: الصدق والعدالة بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم: خير القرون قرني ثم الذين يلونهم. . . . الحديث. ولعل المختار في هذا الخلاف: الاحتجاج بالمرسل إذا احتف بقرائن تقويه كما هو مذهب الفقهاء عموماً[2].

---

(١) انظر «منهج النقد» للدكتور عتر: ٣٧١ وانظر «فتح المغيث» ج ١ ص ١٣٤.

(٢) انظر علوم الحديث: ٥٠ ـ ٥١ وانظر الباعث الحثيث: ٤٩ حيث يذكر ان الشافعي نص على أن: =

وأما مراسيل الصحابة كابن عباس وأمثاله ففي حكم الموصول لأنهم إنما يروون عن الصحابة. وكلهم عدول، فجهالتهم لا تضر كما قال ابن الصلاح[1].

### ٢ ـ المنقطع:

ـ تعريفه: عرفه المتأخرون بأنه الحديث الذي سقط من رواته راوٍ واحد قبل الصحابي في موضع واحد، أو مواضع متعددة، بحيث لا يزيد الساقط في كل منها على واحد، وأن لا يكون الساقط في أول السند[2].

هذا التعريف جعل المنقطع مخالفاً لسائر أنواع الانقطاع.

حيث خرج بقولهم: «واحد» المعضل ـ الساقط منه راويان ـ

وخرج بقولهم: «بما قبل الصحابي» المرسل.

وخرج بقولهم: «ان لا يكون الساقط أو السند» المعلق ـ الساقط منه راوٍ أول السند.

ومن أمثلته ما ذكره ابن الصلاح[3].

«ما رويناه عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ عن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين.... الحديث».

فهذا إسناد صورته صورة المتصل، وهو منقطع في موضعين: لأن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، وإنما سمعه من النعمان بن أبي شيبة الجَنَدي عن الثوري، ولم يسمعه الثوري من أبي اسحاق إنما سمعه من شريك عن أبي اسحاق.

---

= مراسيل كبار التابعين حجة ان جاءت من وجه آخر...، وأما مراسيل غير كبار التابعين فلا أعلم أحداً قبلها.

(١) علوم الحديث: ٥١.

(٢) انظر نخبة الفكر بشرح القاري: ١٩٠.

(٣) علوم الحديث: ٥٢.

ومن المنقطع: الاسناد الذي ذُكِرَ فيه بعض رواته بلفظ مبهم نحو رجل أو شيخ.... مثاله: ما ذكره ابن الصلاح: «عن أبي العلاء بن عبد الله بن الشخير عن رجلين عن شداد بن أوس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدعاء في الصلاة: «اللهم إني أسألك الثبات في الأمر.... الحديث»[1].

٣ ـ المعضل:

ـ تعريفه: مأخوذ من أعضله: أي أتعبه وأعياه وأوقعه في الشدة وفي اصطلاح المحدثين: هو ما سقط من إسناده راويان أو أكثر في موضع واحد، سواء كان في أول السند أو وسطه أو منتهاه.

فكأن المحدث بهذا الإسقاط أعضله: أي أعياه فلم ينتفع به من يرويه عنه لضعفه[2].

ويدخل في المعضل: ما سقط من أول سنده اثنان فصاعداً، وهذا يدخل في «المعلق» فكل منهما سقط من أوله راويان لكن «المعلق» خاص بسقوط الراوي من أول السند وأما المعضل فالسقوط من أوله أو وسطه أو آخره.

من أمثلته المعضل:

١) ـ ما رواه مالك عن معاذ بن جبل قال: آخر ما أوصاني به رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وضعت رجلي في الغَرْز أن قال: ««حسّن خلقك للناس يا معاذ بن جبل». وبين مالك ومعاذ أكثر من راويين فهو معضل[3].

٢) ـ حديث أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «استقيموا ولن تحصوا، واعملوا، وخير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء الا مؤمن»[4].

---

(١) علوم الحديث: ٥٢ ـ ٥٣ وانظر المنهل الراوي من تقريب النواوي: ٥٨ وانظر الباعث الحثيث: ٥٠.

(٢) انظر «المنهل الراوي من تقريب النواوي» ٥٨ وانظر الباعث الحثيث: ٥١.

(٣) انظر الموطأ بشرحه تنوير الحوالك: ٢: ٢٠٩ لكن معناه صحيح مسند.

(٤) الموطأ وشرحه تنوير الحوالك: ١: ٤٣. قال ابن عبد البر في التقصي: ٢٥٠ «هذا يستند ويتصل =

فقد سقط رجال السند بين مالك وبين النبي صلى الله عليه وسلم، وهم رجلان على الأقل: التابعي والصحابي، فهو معضل، كما أنه يصلح أن يسمى «معلقاً» لأن السقط وقع في أول السند.

### ٤ ـ المُعَلّق

ـ تعريفه: هو ما حذف مبتدأ سنده، سواء كان المحذوف واحداً أو أكثر على سبيل التوالي، ولو إلى آخر السند[١].

وقد سمي «معلقاً» لأنه ـ بحذف أوله ـ صار كالشيء المقطوع عن الأرض المعلق بالسقف[٢].

ويقع التعليق من المحدثين كثيراً يقصدون به الاختصار في إيراد الأحاديث أو تقوية الاستدلال لحديث آخر.

وحكم المعلق أنه مردود مثل حكم المنقطع والمعضل للجهل بحال المحذوف، إلا أن يقع التعليق في كتاب التزام مصنفه الصحة في اختيار أحاديثه كصحيح البخاري ومسلم فيعتبر الحديث المعلق بحكم الحديث الصحيح. إذا كان بصيغة الجزم: لَقال، وفعل، وأمر، ونهى[٣]...

مثاله: قول البخاري في الصوم: وقال صِلَةُ عن عمار: «من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم» وصِلَةُ هو ابن زفر من فضلاء التابعين، والحديث صحيح صححه الترمذي وغيره[٤].

أما إذا كان بغير صيغة الجزم كيروى عن فلان، أو يقال عنه، ويذكر ويحكى

---

= من حديث ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق صحاح وانظر نوعاً من الاعضال: إذا لم يذكر الراوي الصحابي والرسول صلى الله عليه وسلم كما لو قال الأعمش عن الشعبي قال يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا.... علوم الصلاح: ٥٥.

(١) لقط الدرر حاشية نزهة النظر للعدوي: ٦٢.

(٢) انظر «المنهل الراوي من تقريب النواوي»: ٦١.

(٣) انظر «المنهل الراوي من تقريب النواوي»: ٦٢.

(٤) انظره في البخاري ٣: ٢٦ ـ ٢٧ ووصله الترمذي: ٣: ٧٠.

وشبهها فهو الحديث المعلق الضعيف،

ومثاله قول البخاري في الزكاة: «وقال طاووس: قال معاذ بن جبل لأهل اليمن: «ائتوني بعَرْضٍ ثيابٍ خميصٍ أو لبيسٍ في الصدقة» إسناده إلى طاووس صحيح لكنه لم يسمع من معاذ فالاسناد منقطع غير صحيح(١).

## ٥ ــ المدلَّس

ــ تعريفه: التدليس في اللغة مشتق من الدَّلَسِ، وهو اختلاط الظلام بالنور سمي المدلَّس بذلك: لما فيه من الخفاء والتغطية.

والمدلَّس في نظر المحدثين قسمان: تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ:

١) ــ تدليس الإسناد: بأن يروي عمن عاصره ما لم يسمعه منه موهماً سماعه قائلاً: قال فلان، أو عن فلان ونحوه، وربما لم يسقط شيخه، وأسقط غيره، ضعيفاً، أو صغيراً، تحسيناً للحديث(٢).

مثاله: قال ابن خَشْرَم: كنا عند سفيان بن عيينة، فقال: «قال الزهري» فقل له: أسمعت منه هذا؟ قال: «حدثني به عبد الرزاق عن معمر عنه»(٣). وقد كره هذا القسم من التدليس جماعة من العلماء وذموه فقالوا: «التدليس اخو الكذب»(٣) ومن عرف بالتدليس من الرواة صار مجروحاً مردود الرواية وإن بين السماع، هذا رأي بعض حفاظ الحديث.

وابن الصلاح يفصل في الحكم عليه فيقول: «والصحيح التفصيل بين ما صَرّحَ فيه بالسماع فيُقبْل وبين ما أتى فيه بلفظ محتمل فيرد»(٤).

---

(١) انظره في البخاري: ٢: ١١٦ وانظر «منهج النقد» ٣٦٧٥ ـ ٣٧٦ وانظر المنهل الراوي من تقريب النواوي: ٦٢.

(٢) المنهل الراوي من تقريب النواوي: ٦٣.

(٣) الباعث الحثيث: ٥٤.

(٤) انظر الباعث الحثيث: ٥٤ وانظر «فتح المغيث»: ١: ١٧٦ وانظر «تقريب النواوي: ٦٥ حيث يقول النووي «وفي الصحيحين وغيرهمامن هذا الضرب كثير كقتادة والسفيانيين وغيرهم: ص ٦٥.

٢) ــ تدليس الشيوخ: بأن يسمى شيخه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف[1] تعمية لأمره، وتوعيراً للوقوف على حاله.

ويكره العلماء هذا النوع من التدليس، وتختلف الكراهة باختلاف المقاصد فتارة يكره، كما إذا كان أصغر سناً منه أو نازل الرواية وتارة يحرم كما إذا كان غير ثقة فدلسه لئلا يعرف حاله، أو أوهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه أو كنيته»[2].

## ٦ ــ المُعَلُّ:

ــ تعريفه: يسميه بعض علماء الحديث كالبخاري والترمذي «الحديث المعلول» وكذلك الاصوليون في باب القياس حيث قالوا العلة والمعلول.

والصحيح في اللغة أن «المعلول» من عله بالشراب: أي سقاة مرة بعد أخرى ومنه: «من جزيل عطائك المعلول» أي من عطائك الكثير الممنوح مرة بعد أخرى. ويسميه بعضهم الحديث «المعلل» فإن «المعلل» مأخوذ من علله أي ألهاه. وأما «المعل» فهو من الثلاثي المزيد تقول: «أعله الله فهو معل ولا يقال معلل. كما نبه الى ذلك ابن الصلاح والسخاوي[3].

والعلة[4]: عبارة عن أسباب خفية قادحة في الحديث.

والحديث المعل: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها[5].

ــ أقسامه ثلاثة: مُعَلٌّ في السند، ومُعَلٌّ في المتن، ومعل فيهما.

١) ــ المعل في السند: وهذا القسم قد تكون العلة قادحة في السند

(١) «المنهل الراوي من تقريب النواوي»: ٦٤.

(٢) انظر الباعث الحثيث: ٥٥ و «المنهل الراوي من تقريب النواوي» ٦٥.

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح: ٨١ وقد نبه الى ان استعمال «المعلول»: مرذول في العربية.

(٤) فتح المغيث: ج ١ ص ٢١٠ أعله الله: أي أصابه بالعلة وهي المرض وقد نبه السخاوي الى خطأ «المعلول» و «المعلل».

(٥) علوم الحديث: ٨١.

وقادحة في المتن بأن كان لا يعرف إلا من راوٍ واحد، ثم ظهرت فيه علة كالاضطراب[1] أو الانقطاع أو وقف المرفوع. . . .

مثاله: «حديث ابن جريج عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن ابي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «من جلس مجلساً كثر فيه لَغَطُه فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وَبحمدك، لا إله إلا أنت، أستغفرك، وأتوب إليك. إلا غفر له ما كان في مجلسه».

هذا حديث ظاهره الصحة، لكن فيه علة قادحة خفية في السند، فالصواب فيه ما رواه وهيب بن خالد الباهلي عن سهيل عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود من قوله: فلا يعرف لموسى سماع من سهيل. وقد رفع المتن إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو من كلام عون بن عبد الله[2].

وقد تكون العلة الواقعة في الإسناد غير قادحة في المتن: وذلك إذا كان الخلاف فيما له أكثر من طريق أو في تعيين واحد من ثقتين:

مثاله حديث ابن جريج عن عمران بن أبي أنس عن مالك بن أوس بن الحدثان عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «في الإبل صدقتها، وفي الغنم صدقتها، وفي البقر صدقتها، وفي البر صدقته».

فهذا إسناد ظاهره الصحة حتى اغتر بظاهره الحاكم النيسابوري فصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي[3].

وهذا التصحيح فيه نظر فإن الترمذي رواه في كتابه «العلل الكبير» ثم قال سألت محمد بن اسماعيل ـ يعني البخاري ـ عن هذا الحديث فقال: ابن جريج لم يسمع من عمران بن أبي أنس، لكن هذا الإعلال للسند لا يقدح في صحة المتن، لأنه ورد من طريقة أخرى صحيحة من رواية سعيد بن سلمة قال حدثنا

---

(١) الحديث المضطرب: هو الحديث الذي يروى من قبل راو واحد أو أكثر على أوجه مختلفة متساوية لا مرجح بينها ولا يمكن الجمع بينها.

(٢) فتح المغيث: ج ١ ص ٢١١.

(٣) المستدرك ج ١ ص ٣٨٨.

عمران بن أبي أنس عن مالك بن أوس عن أبي ذر الى آخره فصح المتن لثبوته من طريق ثانية صحيحة[١].

٢) ـ المعل في المتن: مثل حديث عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الطيرة من الشرك. وما منا إلا، ولكن الله يذهبه بالتوكل»[٢].

فهذا الحديث صحيح ظاهراً سنداً ومتناً، إلا أن الصحيح أن العلة كامنة في متنه «وما منا إلا»[٣] فهي من كلام ابن مسعود وليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، فقد رواه غير واحد عن ابن مسعود بدون هذه الزيادة «وما منا إلا...»[٤].

٣) ـ المعل في السند والمتن: مثاله ما أخرجه النسائي وابن ماجة من حديث بقية عن يونس عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك».

قال أبو حاتم الرازي[٥] «هذا خطأ في المتن والإسناد، إنما هو الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: «من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها، وأما قوله «من صلاة الجمعة» فليس هذا في الحديث، فوقع الوهم في السند وفي المتن، والحديث مروي من أوجه كثيرة في الصحيحين وغيرهما على خلاف حديث بقية بن يونس، وهو دليل العلة في هذا الحديث[٦].

---

(١) نصب الراية للزيلعي ج ٢ ص ٣٧٦ وانظر التلخيص الحبير للرافعي ١٨٤، وانظر «علوم الحديث» لابن الصلاح فقد ذكر مثالاً له حديث «البيعان بالخيار» وذكر علته باسناده «عمرو بن دينار» والصحيح انما هو «عبد الله بن دينار» وكلاهما ثقة. ٨٢ ـ ٨٣.

(٢) انظر «علوم الحديث» لابن الصلاح فقد مثل للعلة في المتن بما انفرد به مسلم بأخراجه من حديث أنس من اللفظ المصرح بنفي قراءة «بسم الله الرحمن الرحيم» في استفتاح الصلاة: ٨٣.

(٣) قال الخطابي: وما منا إلا: أي يعتريه التطير ويسبق الى قلبه الكراهة فيه فحذف «يعتريه التطير....» اختصاراً للكلام واعتماداً على فهم السامع.

(٤) تحفة الأحوذي ج ٢ ص ٤٠٠.

(٥) فيما نقل عنه ابنه في كتاب العلل ج ١ ص ١٧٢.

(٦) انظر منهج النقد حيث أشار الى وجوده في كتب السنة ص ٤٥٠.

ــ طريق معرفة الحديث المعل: كما قال الخطيب البغدادي: «السبيل الى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الاتقان والضبط»[1] ولا يضطلع بهذه المهمة إلا الجهابذة النقاد من علماء الحديث القادرون على تمييز صحيح الحديث من سقيمه كما يميز الصيرفي البصير بصناعته بين جياد الدنانير وزيوفها[1].

ــ كتب العلل: ولعل أيسر الكتب تناولاً للحديث المعل هو: علل الحديث: للامام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي طبع في مجلدين **وهناك «العلل الكبير»** للترمذي و «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للإمام الدارقطني.

٧ ــ المضطرب:

ــ تعريفه: المضطرب اسم فاعل من اضطرب، أصله مادة «ضرب» يقال اضطرب الموج ضرب بعضه بعضاً، واضطرب الأمر اختل واصطلاحاً: هو الحديث الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له لا مرجح بين الروايات، ولا يمكن الجمع بينها[2] فلا بد فيه - مع اختلاف رواياته - من شرطين:

١) ــ ان تكون الروايات متساوية في القوة، بحيث لا يترجح منها شيء، فإن ترجح شيء فالحكم للراجح، ويكون محفوظاً، أو معروفاً، ومقابله الشاذ أو المنكر.

٢) ــ أن لا يمكن التوفيق بينها. فإن أمكن إزالة الاختلاف بوجه صحيح زال الاضطراب، واذا اختل شرط من هذين الشرطين زال الاضطراب عن الحديث.

أقسامه: ينقسم الى قسمين: ١ ــ اضطراب في السند ٢ ــ اضطراب في المتن،

---

(١) انظر الباعث الحثيث ٦٣ وانظر علوم الحديث ٨١.

(٢) «علوم الحديث» لابن الصلاح: ٨٤ وانظر «فتح المغيث» ج ٢ ص ٢٢١.

أ) ـ الاضطراب في السند: وهو الأكثر، مثاله:

حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ في المصلي ـ أنه قال: «إذا لم يجد عصا ينصبها بين يديه فليخط خطاً».

فيه اضطراب في السند لا يمكن الترجيح ولا الجمع(١).

وكذلك حديث زيد بن أرقم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن هذه الحشوش محتضرة، فاذا أتى احدكم الخلاء فليقل اعوذ بالله من الخبث والخبائث وفيه اضطراب فقد اختلف في إسناده الى قتادة اختلافاً كثيراً(٢).

ومنه حديث ابي بكر أنه قال: يا رسول الله أراك شبت؟ قال شيبتني هود وأخواتها قال الدارقطني هذا حديث مضطرب(٣).

ب) ـ الاضطراب في المتن وهو قليل نادر، قل أن يوجد(٤).

مثاله: حديث أنس بن مالك أنه قال: «صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعثمان، فكانوا يستفتحون بـ «الحمد لله رب العالمين» لا يذكرون «بسم الله الرحمن الرحيم» في أول قراءة ولا في آخرها».

قال السيوطي: «فإن ابن عبد البر أعَلَّه بالاضطراب»(٥).

وكثيراً ما يسلك الحفاظ كالإمام النووي رحمه الله إلى الجمع بين الروايات المضطربة توصلاً إلى تصحيح كل من الروايات صوناً للرواة الثقات أن يتوجه الغلط إلى بعضهم(٦).

وقد أورد السخاوي أحاديث مضطربة المتن وأزال عنها الاضطراب بالجمع

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: ٨٥.

(٢) في مطلع جامع الترمذي وفيه سبب اضطرابه وانظر تحفة الأحوذي ج ١ ص ١٥.

(٣) انظر الباعث الحثيث والتعليق عليه للشيخ أحمد شاكر ص ٧٢.

(٤) انظر «فتح المغيث» ج ١ ص ٢٢٤.

(٥) انظر الباعث الحثيث بشرح الشيخ أحمد شاكر ص ٦٦ و٧٣

(٦) انظر «فتح المغيث» ج ١ ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

بينها، فلم تعد مضطربة[1].

ـ وحكم المضطرب أنه ضعيف ما لم يزل الاضطراب بترجيح بعضها، أو بالجمع بينها، وسبب الضعف: عدم ضبط الراوي للحديث، لأنه يرويه تارة على وجه وأخرى على وجه آخر، يدل ذلك على اضطراب حفظه[2].

وللحافظ ابن حجر كتاب قيم في هذا الفن سماه: «المقترب في بيان المضطرب» قد أفاد فيه، وأجاد، وقد التقطه من كتاب العلل للدراقطني[3].

## ٨ ـ المقلوب:

ـ تعريفه: الحديث الذي أبدل فيه راويه شيئاً بآخر في السند أو المتن سهواً أو عمداً.

فالقلب، إما أن يكون سهواً أو عمداً وكل منهما إما أن يكون في السند أو في المتن وليتسير الدراسة نقسمه إلى قسمين: القلب سهواً ـ القلب عمداً.

القسم الأول: ما وقع من الراوي سهواً.

مثاله في السند: ما ورد عن إسحاق بن عيسى قال حدثنا جرير بن حازم عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني».

قال اسحاق بن عيسى: فأتيت حماد بن زيد فسألته عن الحديث فقال وهم جرير بن حازم إنما كنا جميعاً في مجلس ثابت البناني وحجاج بن أبي عثمان معنا، فحدثنا حجاج عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني».

فظن أبو النضر أنه فيما حدثنا ثابت عن أنس وبهذا تبين انقلاب السند على

---

(١) «فتح المغيث» ج ١ ص ٢٢٤.

(٢) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ٨٥.

(٣) وانظر الباعث الحثيث بشرح الشيخ احمد شاكر ص: ٧٣ وانظر «منهج النقد» ٤٣٣.

الراوي وأنه جعل المتن لغير السند الذي روي به[1].

وقد يكون الخطأ في السند من الرواة بقلب اسم الراوي كأن يقول «كعب بن مرة» بدل «مرة بن كعب» وقد ألف الخطيب في هذا الصنف كتاباً سماه. «رفع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب»[2].

وقد يقع السهو في المتن بأن توضع كلمة مكان كلمة من متن الحديث:

مثاله: ما رواه مسلم في حديث: «سبعة يظلهم الله تحت ظله يوم لا ظل إلا ظله»[3].

فقد جاء في هذه الرواية: «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها. حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله»...

وهذا قد انقلب على راويه والحديث مروي في البخاري وغيره من طرق متعددة بلفظ: «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»[4].

ومثاله حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا سجد أحدكم فلا يَبْرك كما يبرك البعير، وليضع يديه قبل ركبتيه» وتصحيحه: كما قال ابن القيم في زاد المعاد: «إن حديث ابي هريرة مما انقلب على بعض الرواة متنه وأصله: «وليضع ركبتيه قبل يديه[5].

وحكم هذا القسم ـ المقلوب في سنده ومتنه سهواً ـ أنه ضعيف، لأنه ناشىء عن اختلال ضبط الراوي حتى قلب الحديث عن وجهه الصحيح.

القسم الثاني: ما وقع فيه القلب عمداً. والدوافع الى قلب الحديث كثيرة

---

(١) انظر منهج النقد والمصادر التي عزا إليها: ٤٣٦، وانظر الباعث الحثيث ٨٩.

(٢) انظر الباعث الحثيث بتعليق وشرح الشيخ احمد شاكر: ٨٨.

(٣) رواه مسلم في الزكاة «فضل إخفاء الصدقة» ٣: ٩٣.

(٤) رواه البخاري في الجماعة «باب من جلس في المسجد» ج ١ ص ١٢٩ وانظر الباعث الحثيث ٨٨. وانظر منهج النقد ٤٣٦.

(٥) زاد المعاد ج ١ ص ٥٧ وانظر سنن ابي داود ج ١ ص ٢٢٢ والترمذي ج ٢ ص ٥٨ والنسائي ج ٢ ص ١٦٣.

منها:

١) ــ رغبة الراوي في إيقاع الغرابة عن الناس، حتى يظنوا أنه يروي ما ليس عند غيره فيقبلوا على أخذ حديثه والتحمل عنه، كأن يكون الحديث مشهوراً عن راوٍ من الرواة باسناد من الأسانيد فيقلبه أحد الضعفاء الكذابين براوٍ أو إسناد آخر وممن عرف بذلك من الضعفاء: «حماد بن عمرو النصيبي واسماعيل بن أبي حية وبهلول بن عبيد الكندي».

مثاله: ما رواه عمرو بن خالد الحراني عن حماد بن عمرو النصيبي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدءوهم بالسلام» هذا مقلوب السند قلبه حماد بن عمرو فجعله عن الأعمش وإنما هو معروف عن سهيل بن صالح عن أبيه عن أبي هريرة هكذا أخرجه مسلم[١].

وهذا صنيع محرم، يقدح في عدالة صاحبه ويدرجه في زمرة الوضاعين الكاذبين ويكون الحديث عندئذ «موضوعاً» وليس ضعيفاً.

ويطلق على هذا النوع من القلب: «سرقة الحديث» ويقال في فاعله: إنه يسرق الحديث وربما قيل في الحديث نفسه مسروق»[٢].

٢) ــ رغبة الراوي في اختبار حفظ المحدث، أهو حافظ أم غير حافظ؟ وهل بقي على حفظه أو دخله الاختلاط؟

وكثيراً ما أختبر علماء الحديث بهذا النوع من الحديث المقلوب، ليصححوه، ويرجعوه إلى أصله، فأرباب هذا الفن أمهر الناس في هذا التصحيح، كما قال العجلي: «ما خلق الله أحداً أعرف بالحديث من ابن معين لقد كان يؤتى بالأحاديث قد خلطت، وقلبت، فيقول: «هذا كذا، وهذا كذا، فيكون كما قال»[٣].

وأشهر اختبار فعله المحدثون مما دونته لنا مصادر التاريخ، اختبارهم للامام

---

(١) انظر الباعث الحثيث بشرح الشيخ احمد شاكر: ٨٩ وانظر فتح المغيث ٢٥٤.

(٢) انظر فتح المغيث ج ١ ص ٢٥٤ وانظر الباعث الحثيث ٨٩ وانظر منهج النقد ٤٣٨.

(٣) انظر «فتح المغيث» ج ٢ ص ٢٥٥.

العظيم محمد بن اسماعيل البخاري، لما ورد مدينة بغداد، وكانت شهرته قد سبقته في الآفاق، فعمد أصحاب الحديث الى مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، ودفعوها إلى عشرة أنفس إلى كل رجل عشرة، وأمروهم ـ إذا حضروا المجلس ـ يلقون ذلك على البخاري، وأخذوا الوعد للمجلس، فحضر المجلس أصحاب الحديث من الغرباء، والبغداديين، فلما أطمأن المجلس بأهله، انتدب اليه رجل من العشرة، فسأله عن حديث فقال: «لا أعرفه» فما زال يلقي عليه حديثاً بعد آخر حتى فرغ من عشرته، وهكذا... حتى فرغوا من الأحاديث المائة المقلوبة، والبخاري لا يزيدهم على «لا أعرفه» فلما علم أنهم فرغوا، التفت إلى الأول منهم، فقال: أما حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني فهو كذا، وهكذا الى آخر الأحاديث المائة، فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه فأقر له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل»[1]...

وهذا العمل من القلب لا يجوز أن يقصده العالم ويتعمده إلا إن كان يريد به الاختبار، وشرط جوازه: أن لا يستمر عليه، بل ينتهي بانتهاء الحاجة كما قال الحافظ ابن حجر رحمه الله[2].

### ٩ ـ الشاذ

الشاذ: ما رواه المقبول مخالفاً من هو أولى منه، بكثرة عدد أو زيادة حفظ.
وهو نوعان: شاذ في السند، وشاذ في المتن، ويقابل الشاذ: «المحفوظ».

مثاله: ما أخرجه الدارقطني في سننه عن عائشة رضي الله عنها: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ويتم ويفطر ويصوم».

فهذا حديث: رجال إسناده ثقات. وقد صحح إسناده الدارقطني، لكنه شاذ سنداً ومتناً:

---

(١) تاريخ بغداد ج ٢ ص ٢٠ وانظر طبقات الشافعية للسبكي ج ٢ ص ٢١٨ والبداية والنهاية لابن كثير ج ١ ص ٢٥ وانظر علوم الحديث لابن الصلاح ٩١.

(٢) انظر الباعث الحثيث بشرح الشيخ احمد شاكر وتعليقه ٩٠ وانظر علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح ١٩١، وانظر منهج النقد للدكتور نور الدين عتر ٤٣٦.

أما السند: فلأنه مخالف ما اتفق عليه الثقات عن عائشة: أنه من فعلها غير مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم[1].

وأما المتن: فلأن الثابت عندهم مواظبته صلى الله عليه وسلم على قصر الصلاة في السفر، ولذلك قال الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام»: والمحفوظ: «من فعلها» أي رواية ذلك موقوفاً عليها لا مرفوعاً[2].

والحكم في الشاذ: أنه مردود لا يقبل، لأن راويه ـ وإن كان ثقة ـ لكنه لما خالف من هو أقوى منه، علمنا أنه لم يضبط هذا الحديث فيكون مردوداً.

### ١٠ ـ المنكر:

المنكر: ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة، ويقابله: «المعروف» ويخالف الشاذ بأن راوي الشاذ: ثقة بينما راوي المنكر: ضعيف.

مثال المنكر: روى ابن ابي حاتم من طريق حبيب بن حبيب، وهو أبو حمزة بن حبيب الزيات المقرىء عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم: «من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وصام وقرى الضيف دخل الجنة» قال أبو حاتم: هو منكر: لأن غيره من الثقات، رواه عن أبي إسحاق موقوفاً على ابن عباس، وههنا روي مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم[3].

### ١١ ـ المتروك

المتروك: هو الحديث الذي رواه واحد متهم بالكذب في الحديث، أو ظاهر الفسق، بفعل أو قول، أو كثير الغفلة، أو كثير الوهم، كحديث صدقة بن موسى الدقيقي عن فرقد السنجي عن مرة الطيب عن أبي بكر، وحديث عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحارث الأعور عن علي،[4] وحديث الجارود بن يزيد

---

(١) «سنن الدارقطني»: ٢: ١٨٩.

(٢) برقم: ٣٤٠.

(٣) «شرح النخبة» ١٢.

(٤) انظر «التدريب»: ٨٤ و«شرح النخبة» ١٤ و«معرفة علوم الحديث» ٥٦.

النيسابوري، قال الذهبي: «ومن بلاياه: «عن بهز عن أبيه عن جده أنه قال: «إذا قال لامرأته: أنت طالق إلى سنة إن شاء الله فلا حنث عليه» قال النسائي والدارقطني: متروك[1]. وهناك أنواع أخرى من الأحاديث مشتركة بين الصحيح والحسن والضعيف. وقبل ان نذكرها، نشير إلى حكم «الحديث الضعيف» وروايته، ومصادره.

### ٣ ـ حكم الحديث الضعيف:

ـ حكم الأخذ بالحديث الضعيف: اختلف العلماء في العمل بالحديث الضعيف على ثلاثة مذاهب:

**المذهب الأول**: لا يجوز العمل به مطلقاً، لا في الأحكام ولا في الفضائل، نسب ذلك إلى يحيى بن معين وابي بكر العربي، والظاهر: أنه مذهب البخاري ومسلم أيضاً، يدل عليه شرط البخاري في صحيحه، وتشنيع الإمام مسلم على رواة الضعيف، وعدم إخراجهما في صحيحهما شيئاً منه. واليه ذهب ابن حزم فقال في الملل والنحل: «ما نقله أهل المشرق والمغرب، أو كافة عن كافة أو ثقة عن ثقة حتى يبلغ الى النبي صلى الله عليه وسلم. إلا أن في الطريق رجلاً مجروحاً بكذب، أو غفلة، أو مجهول الحال، فهذا يقول به بعض المسلمين، ولا يحل عندنا القول به ولا تصديقه ولا الأخذ بشيء منه»[2].

**المذهب الثاني**: أنه يعمل به مطلقاً في الاحكام والفضائل قال السيوطي: «وعزي ذلك إلى أبي داود، وأحمد لأنهما يريان ذلك أقوى من رأي الرجال»[3].

يعمل به في الأحكام والفضائل بشرطين: ١ ـ أن لا يوجد غيره ٢ ـ أن لا يكون ثمة ما يعارضه وهذا محمول على ضعيف غير شديد الضعف، لأن ما كان

---

(١) انظر «منهج النقد»: ٢٩٩ حيث أشار المؤلف الى تسميته متروكاً لا موضوعاً: لأن مجرد الاتهام بالكذب لا يسوغ الحكم عليه بالوضع، وقد يطلق عليه بعض المحدثين: «المنكر» ولعل الفرق بين المتروك والمنكر: أن المتروك أشد ضعفاً من المنكر حتى قارب الموضوع.

(٢) قواعد التحديث للتهانوي: ١١٣.

(٣) قواعد التحديث للتهانوي.

ضعفه شديداً، فهو متروك عند العلماء؛ «كان من مذهب النسائي ان يخرج عن كل من لم يجمع على تركه»[1] ووجهته نظر هؤلاء العلماء بالعمل به؛ أن الحديث الضعيف لما كان محتملاً للإصابة ولم يعارضه شيء، فإن هذا يقوي جانب الإصابة في روايته فيعمل به.

**المذهب الثالث**: يعمل به في فضائل الأعمال من المستحبات وهو مذهب جماهير العلماء من المحدثين والفقهاء، وحكى الامام النووي الاتفاق عليه بين العلماء[2].

وقد أوضح الحافظ ابن حجر شروط العمل به خير إيضاح فقال: «إن شَرائط العمل بالضعيف ثلاثة:

الأول ــ متفق عليه، وهو أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين، والمتهمين بالكذب، ومن محسن غلطه.

الثاني ــ ان يكون مندرجاً تحت أصل عام، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أصلاً.

الثالث ــ أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، لئلا ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقله»[3].

وقد وجه الحافظ الهيتمي الاستدلال بالضعيف في فضائل الأعمال فقال: «قد اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، لأنه إن

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح حيث قال بعد ذكر مذهب النسائي: «وكذلك أبو داود السجستاني يأخذ مأخذه ويُخَرّجُ الإسناد الضعيف، إذا لم يجد في الباب غيره لأنه أقوى عندي من رأي الرجال» ص: ٣٤.

(٢) الأذكار للنووي: ٧ و ٢١٧ ونقل العلامة الجليل المحدث السيد علوي المالكي رحمه الله عن النووي إجماع العلماء على ذلك في كتابه «المنهل اللطيف في أحكام الحديث الضعيف»؛ ١٣.

(٣) انظر الأجوبة الفاضلة في الأسئلة العشرة الكاملة للكنوي: وانظر قواعد التحديث للتهانوي: ١١٦. وقد نقل السخاوي عنِ ابن حجر هذه الشروط في «خاتمة القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع» ٢٥٨ وانظر منهج النقد للدكتور نور الدين عتر ٢٩٣.

كان صحيحاً في نفس الأمر فقد أعطي حقه من العمل به، وإلا لم يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم، ولا ضياع حق للغير»[1].

وقد قال ابن عبد البر: «أحاديث الفضائل لا يحتاج فيها إلا ما يُحْتَجُّ به»[2].

وقال الحاكم: «سمعت أبا زكريا العنبري يقول: الخبر إذا ورد لم يحرم حلالاً، ولم يحل حراماً، ولم يوجب حكماً، وكان في ترغيب أو ترهيب، أغمص عنه وتسوهل في رواته»[3].

ضعف الإسناد لا يقتضي ضعف المتن:

لا يلزم من ضعف الإسناد ضعف المتن، فقد يضعف السند ويصح المتن لوروده من طرق أخرى، ولذلك قالوا: إذا رأيت حديثاً باسناد ضعيف فلك أن تقول ضعيف بهذا الإسناد، وليس لك ان تقول: هذا ضعيف وتعني به ضعف متن الحديث بناء على مجرد ضعف ذلك الإسناد بل يتوقف جواز ذلك على حكم إمام من أئمة الحديث بأنه لم يرو باسناد يثبت به، أو بأنه حديث ضعيف، أو نحو هذا مفسراً وجه القدح[4].

وكذلك الحكم بالصحة أو الحسن على الإسناد لا يلزم منه الحكم بذلك على المتن إذ قد يكون شاذاً أو معللاً[5].

ومن أراد رواية الضعيف بغير إسناد فلا يقل ـ جازماً ـ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل يقول: «روي عنه كذا، أو بلغنا عنه كذا، أو ورد عنه، أو جاء عنه أو نقل عنه»، وما أشبه ذلك من صيغة التمريض كروي بعضهم، وكذا يقول ما يشك في صحته وضعفه، أما الصحيح من الحديث فيذكر بصيغة الجزم هو كقول الراوي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويقبح فيه صيغة التمريض، كما

---

(١) الأجوبة الفاضلة: ٤٢.
(٢) قواعد التحديث للتهانوي: ١١٤.
(٣) المصدر السابق للتهانوي: ١١٤.
(٤) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ٩٢ ـ ٩٣ وانظر قواعد التحديث للتهانوي ١٢١.
(٥) انظر الباعث الحثيث: ٤٣.

يقبح في الضعيف صيغة الجزم[1].

ملاحظة: ولا يتصدى للجواب عن الحديث المشكل إلا إذا كان صحيحاً، أما إذا كان ضعيفاً فلا. كما قالوا: «لا يستحق ما لا أصل له أن يشتغل برده، بل يكفي أن يقال: هذا كلام ليس من الشريعة وكل ما هو ليس منها فهو رد أي مردود على قائله مضروب في وجهه» وإن كان الحديث مختلفاً في صحته، حيث صححه راو وخالفه آخر فلا بأس أن يشتغل بتأويله؛ لاحتمال صحته[2].

* * *

---

(١) انظر قواعد التحديث للتهانوي: ١٢١.

(٢) قواعد التحديث للتهانوي ١٢٢.

# الفصل الحادي عشر

## أقسام مشتركة
## بين الصحيح والحسن والضعيف

نذكر في هذه الأقسام المشتركة مصطلحات لا تختص بنوع معين من الأنواع الرئيسية الثلاثة. بل تشملها جميعاً على السواء، فتكون ألقاباً، وأوصافاً لكلٍ من الصحيح، والحسن، والضعيف، وهذه الأقسام هي:

١ ــ المرفوع: هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة من قول، أو فعل، أو تقرير، أو وصف. ويدخل فيه: المتصل والمنقطع، ومنه الصحيح، والحسن، والضعيف، والموضوع. بحسب استيفائه شروط المقبول، أو اختلالها فيه.

٢ ــ المسند: هو ما اتصل سنده بسماع كل راوٍ ممن فوقه إلى منتهاه، سواء كان مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم، أو موقوفاً على الصحابي، ويقال له: «الموصول» مثال المتصل المرفوع: ما رواه مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الذي تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله»[1].

ومثال المتصل الموقوف: ما رواه مالك أيضاً عن نافع أنه سمع عبد الله بن عمر يقول: «من أسلف سلفاً فلا يشترط إلا قضاءه»[2].

---

(١) هذا الإسناد سلسلة الذهب كما قال علماء الحديث «الموطأ» ١ : ٢٣.
(٢) «الموطأ» «ما لا يجوز السلف» ٢ : ٨٥.

فكل من الحديثين: متصل أو موصول: لأن رواته سمعوه من بعضهم البعض الى منتهاه،

أما المقطوع: وهو ما أضيف إلى التابعي، إذا اتصل سنده فلا خلاف في أنه يدخل تحت هذا النوع، ولكن الجمهور قالوا: لا يقال له موصول، أو متصل مطلقاً، بل ينبغي أن يقرن بما يميزه عن سابقيه، فيقال: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب مثلاً، .

٤ ــ المعنعن: هو الذي يقال في سنده: فلان عن فلان، من غير تصريح بالتحديث أو الإخبار أو السماع.

واعتبره جماهير العلماء بمثابة المتصل بشرطين: ١ ـ ان يثبت لقاء الراوي لمن روى عنه بالعنعنة ٢ ـ أن يكون الراوي بريئاً من وصمة التدليس. فاذا استوفى الشرطين صار قوله «عن فلان» كقوله: «حدثني أو سمعت».

٥ ــ المؤنن: هو الذي يقال في سنده: «عن فلان أن فلاناً»: والجمهور يعتبرونه كالمعنعن ونظراً لما فيهما من احتمال عدم الاتصال، فيمكن أن يحكم عليهما بالضعف.

٦ ــ المعلق: ما حذف مبتدأ سنده سواء كان المحذوف واحداً أو أكثر على سبيل التوالي ولو إلى آخر السند فهو مردود مثل المنقطع للجهل بحال المحذوف إلا أن يقع في كتاب التُزِمَتْ صحته كصحيح البخاري ومسلم.

٧ ــ الفرد: ما تفرد به راويه بأي وجه من وجوه التفرد مثاله: «حديث النهي عن بيع الولاء وهبته» فإن هذا الحديث تفرد به عبد الله بن دينار عن عبد الله ابن عمر.

٨ ــ الغريب: هو الحديث الذي تفرد به راويه سواء تفرد به عن إمام بجمع حديثه أو عن راوٍ غير إمام فالفرد أعم من الغريب تدخل فيه أقسام لا تدخل في الغريب كتفرد أهل بلد أو قطر بحديث لا يرويه غيرهم كحديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم صلّى على سهيل بن بيضاء في المسجد قال الحاكم: تفرد أهل المدينة

بهذه الرواية. فالغريب انفراد راوٍ واحد بينما الفرد قد ينفرد به جماعة كما رأينا في تفرد أهل المدينة[1].

٩ ــ العزيز: ما رواه اثنان مثل حديث «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين»، رواه الشيخان من حديث أنس وقد رواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز اسماعيل بن علية وعبد الرزاق.

١٠ــ المشهور: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين فهو ما رواه جماعة عن جماعة ولم يبلغ حد التواتر مثال المشهور الصحيح: «اذا جاء احدكم الجمعة فليغتسل» ومثال المشهور الحسن: «لا ضرر ولا ضرار» ومثال المشهور الضعيف: «اطلبوا العلم ولو بالصين»[2] وهناك اقسام متعددة للمشهور: وقد ألف العلماء كتباً خاصة بها لبيان حالها مثل كتاب: «المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة».

١١ــ المستفيض: هو المشهور على رأي جماعة، وهو على رأي آخرين: الحديث الذي روته الجماعة وكان في ابتدائه وانتهائه سواء، أي جماعة عن جماعة[3]....

١٢ و١٣ ـالتابع والشاهد: ويعبر العلماء عنهما في كتب المصطلح بصيغة الجمع: «المتابعات والشواهد» أما المتابَعَة: فهي أن يوافق راوي الحديث على ما رواه من قِبَلِ راوٍ آخر فيرويه عن شيخه أو عمن فوقه، وهي نوعان: تامه وقاصرة فالتامة: المتابعة لشيخ الراوي والناقصة لشيخ شيخه وأما الشاهد: فهو حديث مروي عن صحابي آخر يشابه الحديث الذي يظن تفرده سواء شابهه في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط.

---

(١) انظر اقسام الفرد والغريب في «منهج النقد» ٣٩٦ ـ ٤٠٢، و «علوم الحديث» للدكتور صبحي الصالح ٢٢٦ فما بعد.

(٢) انظر «منهج الحديث» فقد بين أنواعاً للمشهور عند المحدثين وعند العلماء وعند العوام وعند الفقهاء وعند الاصوليين وعند علماء العربية وبين الأدباء: ٤١٠ فما بعد.

(٣) «شرح النخبة»: ٥ وقواعد التحديث: ١٠٦.

فالمتابعة التامة: ما رواه الشافعي عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الشهر تسع وعشرون لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»...

هذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك فعدوه في غرائبه لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الاسناد بلفظ «فإن غم عليكم فاقدروا له» لكن وجدنا للشافعي متابعاً عند البخاري في صحيحه فقد قال فيه:

«حدثنا عبد الله بن مسلمة حدثنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الشهر تسع وعشرون ليلة، فلا تصوموا حتى تروه فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين» وهذه متابعة تامة للامام الشافعي فقد روى عبد الله بن مسلمة الحديث عن مالك شيخ الشافعي بالسند والمتن.

ومثال المتابعة القاصرة: ما رواه ابن خزيمة في صحيحه من حديث عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر «فأكملوا ثلاثين» ورواه مسلم في صحيحه حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن عمر. الحديث بلفظ «فاقدروا ثلاثين». فهذه متابعة قاصرة لأن الموافقة للشافعي وقعت في رواية الحديث عمن فوق شيخه وهو هنا الصحابي.

ومثال الشاهد: ما رواه النسائي: أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد قال حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن محمد بن حنين عن ابن عباس قال: عجبت ممن يتقدم الشهر وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين» فهذا يوافق حديث الشافعي لكنه من صحابي آخر فهو شاهد لحديث الشافعي. والفرق بين التابع والشاهد: أن التابع يختص بالرواية عن نفس الصحابي والشاهد بالرواية عن غيره[1].

---

(١) انظر «منهج النقد» ٤٢٠ و «الحديث النبوي» للاستاذ صباغ ٢٩٠ و «علوم الحديث» للدكتور الصالح ٢٤١.

١٤ــ المُدْرَج: هو الحديث الذي اطلع في متنه أو إسنادة على زيادة ليست منه[١]. مثال مدرج المتن: حديث عائشة في بدء الوحي: «وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه ـ وهو التعبد ـ الليالي ذوات العدد» جملة ـ «وهو التعبد» مدرجة في الحديث من كلام الزهري لتفسير «يتحنث»[٢].

ومثال مدرج السند: حديث سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس مرفوعاً: «لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تنافسوا. . . .» قوله «ولا تنافسوا» مدرج في الحديث بهذا السند أدرجه ابن أبي مريم من حديث آخر رواه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً «لا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تنافسوا»[٣]. . . .

١٥ــ المسلسل: هو ما تتابع رجال إسناده على صفة واحدة أو حال واحدة للرواة أو للرواية كتشبيك كل راو يده بيد من رواه عنه. أو قول كل راوٍ رحم الله فلاناً ـ أو باتفاق أسماء الرواة أو بالمعمرين أو بالفقهاء. . . .

مثاله: حديث أبي هريرة: شبك بيدي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم وقال: «خلق الله الأرض يوم السبت» تسلسل بتشبيك كل واحد من رواته يده بيد من رواه عنه[٤].

١٦ــ المُصَحَّف: تحويل الكلمة في الحديث من الهيئة المتعارفة إلى غيرها.

مثال تصحيف السند: جَوَّاب التيمي قرأه حبيب ـ كاتب مالك ـ جراب. أبو حُرّة قرأه بعضهم أبو حَرَّة مثال تصحيف المتن: حديث «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم في المسجد» صحفه بعضهم من حديث «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجر في المسجد بخص أو حصير حجرة يصلي فيها»،

---

(١) «الباعث الحثيث»: ٨٠.

(٢) انظر شرح مسلم: ٢: ١٩٨ وفتح الباري: ١: ١٧.

(٣) انظر «منهج النقد»: ٤٣٩ فما بعد.

(٤) منهج النقد: ٣٥٥ وانظر «علوم الحديث» لابن الصلاح: ٩٧.

احتجر: أي اتخذ حجرة فصحفت هذه الكلمة الى احتجم.

١٧ و ١٨ــ العالي والنازل: العالي: هو الذي قل عدد رجاله مع الاتصال وكذا إذا تقدم سماع راويه أو تقدمت وفاة شيخه وله عدة أقسام[١].

والنازل: ضد العالي وهو الذي بعدت المسافة في إسناده وله عدة أقسام[٢].

١٩ــ الموقوف: ما أضيف إلى الصحابة رضي الله عنهم ولم يرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم كقول ابن مسعود رضي الله عنه: «من أتى عرافاً أو كاهناً فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم»[٣].

٢٠ــ المقطوع: هو ما أضيف إلى التابعي من قول أو فعل أو تقرير كسعيد بن المسيب والشعبي والنخعي[٤].

٢١ــ الحديث القدسي من الأحاديث المشتركة بين الصحيح والحسن والضعيف وهذه دراسة خاصة عنه نظراً لأهميته.

* * *

---

(١) انظر تقسيمه في كتب المصطلح وانظر علوم الحديث للدكتور الصالح ٢٣٦ ومنهج النقد: ٣٥٨ فما بعد.

(٢) انظر المصدر السابق.

(٣) انظر منهج النقد ٣٢٦ وعلوم الحديث للدكتور صبحي الصالح ٢٠٧.

(٤) انظر المصدرين السابقين.

# الحديث القدسي

١ ــ تعريفه: هو ما أضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأسنده إلى ربه عز وجل.

٢ ــ صيغته: أن يقول الراوي: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يروي عن ربه عز وجل أو أن يقول: «قال الله تعالى: فيما رواه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم».

٣ ــ تسميته: وسمي «قدسياً» تكريماً له لأنه مضاف إلى الله سبحانه وتعالى. ولأنه يرد في تقديس الذات الإلهية وقلما يتعرض لأحكام الحلال والحرام.

٤ ــ أمثلته: حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قال الله تعالى: «أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه» أخرجه مسلم وابن ماجة[1].

وحديث معاذ بن جبل قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: قال الله عز وجل: «وجبت محبتي للمتحابين فيَّ والمتجالسين فيَّ والمتباذلين فيَّ والمتزاورين فيَّ». أخرجه أحمد والحاكم وابن حبان والبيهقي[2].

٥ ــ رتبته: والحديث القدسي قد يكون صحيحاً وقد يكون حسناً وقد يكون ضعيفاً. يخضع للقواعد العامة في ترتيب الحديث.

---

(١) مسلم: ٨ : ٢٢٣ وابن ماجة رقم: ٤٢٠٢.

(٢) المسند: ٥ : ٢٣٣ ومجمع الزوائد: ١٠ : ٢٧٩ وقال: رجاله رجال الصحيح.

٦ ــ الفرق بينه وبين القرآن الكريم: الحديث القدسي: لفظه من الرسول صلى الله عليه وسلم ومعناه من الله عزَّ وجلّ. وعلى هذا الأساس يمكن وضع بعض الفروق بينهما بما يلي:

آ ــ القرآن: ما كان لفظه ومعناه من الله سبحانه. بوحي جلي، أما الحديث القدسي: فهو ما كان لفظه من عند الرسول صلى الله عليه وسلم ومعناه من الله بالإلهام أو بالمنام[١]. ويمكن أن يمثل لكل منهما بمثال يوضح الفرق بينهما:

مثال الحديث القدسي: نظير ما لو أُعطي شخص كتاباً أو أُلقي عليه كلام بإحدى اللغات وكُلف أن يترجمه إلى لغة أخرى... فالترجمة باللغة المنقول إليها هي من صياغته وعبارته، ولكن معانيها إنما ينقلها نقلاً على سبيل الحكاية.

أما مثال القرآن الكريم: فنظير ما لو أُعطي شخص كتاباً موجهاً إلى جماعة وكُلف أن يتلوه عليهم بنصه تبليغاً دون تصرف من عنده[٢].

ب ــ القرآن الكريم معجز بلفظه ومعناه: تحدى العرب كافة أن يأتوا بمثله بل بسورة من مثله فعجزوا فكان معجزة خالدة باقية على وجه الدهر قال الله تعالى: «وإن كُنتمْ في ريبٍ مما نزَّلنا على عَبْدِنا فأتوا بسُورةٍ من مثلهِ وادعوا شهداءكم من دونِ اللهِ إنْ كُنتُمْ صادقين * فإنْ لم تَفعلُوا ولنْ تَفْعلُواْ فاتَقوا النارَ التي وقُودُها الناسُ والحجارةُ أُعدتْ للكافرين»[٣].

والحديث القدسي لا اعجاز فيه، وانما هو لمجرد العمل به لا للتحدي.

جـ ــ وبما أن القرآن الكريم معجز فلا تجوز روايته بالمعنى وأما الحديث القدسي فتجوز روايته بالمعنى.

د ــ القرآن الكريم متعبد بتلاوته: أي تلاوته بحد ذاتها عبادة ولا تجوز

---

(١) قواعد التحديث: ٦٦.
(٢) انظر «في الحديث النبوي» لأستاذنا الشيخ مصطفى الزرقا: ١٣.
(٣) سورة البقرة الآيتان: ٢٣ - ٢٤.

الصلاة إلا بالقراءة به بينما الحديث القدسي : لم يتعبدنا الله بتلاوته، وانه مهما بلغ من الصحة فلا تجوز تلاوته عوضاً عن تلاوة القرآن في الصلاة. ولا تجوز قراءة القرآن للجنب والحائض ولا مسه، وليس هذا الحكم للحديث القدسي.

هـ ـ القرآن الكريم: ورد إلينا بطريق التواتر الذي لا شك فيه فأوجب علماً يقينياً لا يتطرق إليه الريب. بينما لم يتوفر في الحديث القدسي ذلك بل منه الصحيح ومنه الضعيف كما ذكرنا.

٧ ـ ما وجه نسبة الحديث القدسي إلى الله عزَّ وجلَّ؟

إذا كان الحديث القدسي من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فكيف ينسب إلى الله عز وجل؟ وكيف نقول في روايته: قال الله تعالى:

والجواب: إن المقصود نسبة مضمون الحديث ومعناه إلى الله سبحانه، لا نسبة اللفظ الى الله سبحانه... وهذا التعبير كثير الاستعمال، شائع في اللغة العربية، فاذا أراد الأديب شرح قصيدة شعرية، أو نص أدبي، يقول: قال الشاعر: كذا وكذا... يشرح كلامه، فينسبه إليه على أنه قائله والقرآن الكريم يحكي كلام الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بلفظ عربي مبين، يؤدي مضمون أقوالهم، ومعناه، وقد تكلموا بغير العربية، وأسلوبه غير أسلوبهم، ولكن القرآن قد أدى المضمون، وأوضح المعنى. قال تعالى حكاية عن موسى عليه السلام وفرعون: «قال فمن ربكما يا موسى، قال ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى»[١]، وقال تعالى حكاية عن مريم وزكريا عليهما السلام: «كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقاً قال يا مريم أنى لك هذا قالت هو من عند الله إن الله يرزق من يشاء بغير حساب»[٢].

٨ ـ مصادره: عني علماء الحديث بجمع الأحاديث القدسية في مؤلفات

(١) سورة «طه» الأيتان: ٤٩ ـ ٥٠.
(٢) سورة «آل عمران» الآية: ٣٧.

خاصة من أهمها: «الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية» للإمام المناوي جمع فيه «٢٧٢» حديثاً قدسياً، وقد أصدر المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية في مصر سنة «١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٠م» كتاباً عنوانه «الأحاديث القدسية» يقع في جزأين وفيه «٤٠٠» حديث اختيرت من الكتب الستة و«الموطأ» للإمام مالك[1].

* * *

(١) انظر «الحديث النبوي» للاستاذ الصباغ: ١٦٧.

# الفصل الثاني عشر
# علوم الحديث

ندرس في الحديث النبوي علمين رئيسيين: أحدهما: «علم الحديث رواية» والآخر: «علم الحديث دراية» فعلم الحديث رواية: يقوم على نقل كل ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل؛ أو تقرير، أو صفة.

وعلم الحديث دراية: مجموعة من المباحث والمسائل، يعرف بها: حال الراوي، والمروي، من حيث القبول والرد. ويطلق العلماء على «علم الحديث درايه» اسم: «علم اصول الحديث» ولقد كانت هذه المباحث - المتعلقة بعلم الحديث دراية - أنواعاً مختلفة في نشأتها الأولى. مستقلة في موضوعها وغايتها ومنهجها، حتى إذا شاع التدوين وكثر التصنيف انطوت جميعاً تحت اسم واحد هو: «علوم الحديث».

وسنذكر فيما يلي موجزاً عن أهم تلك العلوم وهي:

أولاً ــ علم الجرح والتعديل.

ثانياً ــ علم رجال الحديث.

ثالثاً ــ علم مختلف الحديث.

رابعاً ــ علم علل الحديث.

خامساً ــ علم غريب الحديث.

سادساً ــ علم ناسخ الحديث ومنسوخه.

سابعاً ــ علم أسباب ورود الحديث.

# أولاً ـ علم الجرح والتعديل

**١ ـ تعريفهما:**

آ ـ الجرح: الطعن في راوي الحديث بإظهار خلل في عدالته أو ضبطه.

ب ـ التعديل: تزكية الراوي بإثبات عدالته وضبطه.

وهذا العلم ميزان رجال الرواية، يثقل بكفته الراوي فيقبل، أو تخف موازينه فيرفض.

وقد عني العلماء به كل العناية وبذلوا فيه أقصى جهودهم، نظراً للحاجة إليه في تمييز صحيح الحديث من سقيمه. فقد فحصوا وبحثوا في الرواة، وطعنوا فيهم، وحذروا الناس من الكذابين وبينوا الضعفاء، ولم يعتبروا ذلك غيبة محرمة بل اعتبروا الطعن في الرواة وبيان أحوالهم نصيحة واجبة. ولولا ذلك لاشتبه أمر الإسلام واستولى الزنادقة والدجالون على حديث النبي صلى الله عليه وسلم وعبثوا به تحليلاً وتحريماً، ولكن الله حفظ هذا الدين بهؤلاء العلماء المخلصين. نصحوا الأمة وبينوا أحوال الرواة.

**٢ ـ شروط الجارح والمعدل وآدابهما:**

يشترط فيمن يتصدى لجرح الرواة وتعديلهم:

آ ـ العلم والتقوى والورع والصدق: فإن لم تتوفر هذه الصفات فكيف يصير حاكماً على غيره بالجرح والتعديل، وهو ما زال مفتقراً لإثبات عدالته. فلا يقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ، يتحرى ويضبط فلا يصدر عنه إلا الصدق والدقة في الحكم. فيكون المحدثون على بينة من أمرهم فيما يقبلون من حديثه أو يرفضونه. ولا يشترط في الجارح أو المعدل أن يكون

ذكراً أو حراً. بل المعتمد ان يكون عدلاً ولو كان واحداً. فكما يقبل خبر الواحد يقبل جرحه وتعديله. فليس الخبر كالشهادة حتى يشترط شاهدان.

ب ـ أن يكون عالماً بأسباب الجرح والتعديل: فلا تقبل التزكية الا من عارف بأسبابها لئلا يزكي بمجرد ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة واختبار كما قال الحافظ ابن حجر[1].

ج ـ أن يكون عالماً بكلام العرب وتصاريفه. يضع اللفظ المناسب للمعنى المطلوب جرحاً وتعديلاً. ويعتدل في كلامه فلا يرفع الراوي عن مرتبته ولا ينزله عنها.

د ـ أن يقتصر في الجرح على الضرورة. فلا يهتك ستر الناس إلا لضرورة النصح ولا يخوض فيما لا حاجة له به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه»[2]

وقال: «ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء»[3].

هـ ـ لا يجوز الاقتصار على نقل الجرح فقط فيمن وجد فيه الجرح والتعديل. فإذا طعن بعض العلماء في أحد الرواة وعدَّلَه بعضهم فلا يجوز الاقتصار على الجرح بل يجب ذكر الرأيين: الطاعن والمزكي لئلا يجحف حق الراوي ويظلم.

و ـ لا يقبل الجرح إلا مفسراً أما التعديل فلا يشترط تفسيره: لأن أسباب التعديل كثيرة فلا يشترط تعدادها أما الجرح فالناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح فلا بد من بيان السبب الجارح قال ابن الصلاح في قبول التعديل من غير ذكر سببه:

التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها فإن ذلك يحوج المعدل إلى أن يقول: لم يفعل كذا، لم

---

(١) انظر منهج النقد: ٩٤.

(٢) رواه مسلم في البر: ٨: ١١.

(٣) الترمذي في البر والعلة: ٤: ٣٥٠.

يرتكب كذا، فعل كذا وكذا . . . فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه وذلك شاق جداً».

وقال ابن الصلاح في الجرح:

وأما الجرح فلا يقبل إلا مفسَّراً مبَّين السبب، لأن الناس يختلفون فيما يجرح ومالا يجرح فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه، لينظر فيه أهو جرح أو لا . وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله»[1].

وقد بين الخطيب البغدادي ما لا يصلح للجرح وذكر أخباراً منها:

«عن شعبة أنه قيل له: لم تركت حديث فلان؟ فقال: رأيته يركض على برذون فتركت حديثه!!! . ومنها عن مسلم بن ابراهيم أنه سئل عن حديث لصالح المري فقال: ما تصنع بصالح! ذكروه يوماً عند حماد بن سلمة فامتخط حماد»

«وعن شعبة قال: قلت للحكم بن عتيبة لم ترو عن زاذان؟ قال كان كثير الكلام»[2].

### ٣ ـ تعارض الجرح والتعديل:

إذا ورد الجرح والتعديل في راوٍ فالمعتبر قول الجارح، لأنه انفرد بعلم أمر باطن عن الراوي لم يعلمه المعدل، بينما اكتفى المعدل بذكر ظاهر الراوي قال الخطيب البغدادي:

«اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والإثنان، وعدله مثل عدد من جرحه، فإن الجرح به أولى، والعلة في ذلك: أن الجارح يخبر عن أمر باطن قد علمه، ويصدق المعدل ويقول له: قد علمتُ من حاله الظاهرة ما علمتَها، وتفردتُ بعلم لم تعلمه من اختبار أمره، وإخبار المعدل عن العدالة الظاهرة، لا ينفي صدق قول الجارح فيما أخبر به، فوجب لذلك: أن يكون الجرح أولى من التعديل»[3].

---

(١) في علوم الحديث: ٩٦.

(٢) الكفاية: ١١١ في باب «بعض أخبار من استفسر في الجرح فذكر ما لا يصلح جارحاً».

(٣) «الكفاية» ١٠٥.

وانما يقدم الجرح بشروط منها:

١ ـ ان يكون الجرح مفسراً مستوفياً لسائر الشروط المذكورة آنفاً.

٢ ـ أن لا يكون الجارح متعصباً على المجروح، أو متعنتاً في جرحه، فلم يقبل كلام النسائي في أحمد بن صالح المصري لما بينهما من الجفاء.

٣ ـ أن لا يبين المعدل أن الجرح مرفوع عن الراوي ويثبت ذلك بالدليل الصحيح، مثل ثابت بن عجلان الأنصاري: قال عنه العقيلي: «لا يتابع على حديثه»، وتعقب ذلك أبو الحسن بن القطان: بأن ذلك لا يضره، إلا إذا كثرت منه، رواية المناكير، ومخالفة الثقات، وقر ذلك الحافظ ابن حجر فقال: «هو كما قال»[1].

## ٤ ـ الفاظ الجرح والتعديل:

صنف الامام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي مراتب التعديل ومراتب الجرح بأربع لكل منها فقال في مراتب التعديل:

أ ـ إذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو متقن، أو ثبت، فهو ممن يحتج بحديثه.

ب ـ وإذا قيل له: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه وهي المنزلة الثانية.

ج ـ وإذا قيل: «شيخ» فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية.

د ـ وإذا قالوا: «صالح الحديث» فإنه يكتب حديثه، للاعتبار، أي لا بد له من حديث آخر يقويه.

وقال في مراتب الجرح:

أ ـ وإذا أجابوا في الرجل بـ «لين الحديث» فهو ممن يكتب حديثه وينظر

---

(١) «منهج النقد» ١٠٠.

فيه اعتباراً[1].

ب ــ وإذا قالوا: «ليس بقوي» ، فهو بمنزلة الأولى في كتابة حديثه إلا أنه دونه.

ج ــ وإذا قالوا: «ضعيف الحديث»، فهو دون الثاني، لا يطرح حديثه، بل يعتبر به.

د ــ وإذا قالوا: «متروك الحديث» أو «ذاهب الحديث» أو «كذاب» فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة.

وقد صنف الإمام الذهبي هذه المراتب بزيادة بعض التفاصيل، فقال في «ديباجة ميزان الاعتدال»:

أ ــ فأعلى الرواة المقبولين: ثبت حجة، وثبت حافظ، أو ثقة متقن، وثقة ثقة.

ب ــ ثم ثقة.

ج ــ ثم صدوق. ولا بأس به، وليس به بأس.

د ــ ثم محله الصدق، وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ حسن الحديث، وصدوق، إن شاء الله، وصويلح، ونحو ذلك.

وقال في الجرح:

أ ــ وأردأ عبارات الجرح: دجال، كذاب، وضاع، يضع الحديث.

ب ــ ثم: متهم بالكذب ، ومتفق على تركه.

ج ــ ثم: متروك، وليس بثقة، وسكتوا عنه. . . .

د ــ ثم: واهٍ بمرة، وليس بشيء، وضعيف جداً، وضعفوه. . . .

---

(١) الاعتبار: أن تأتي الى حديث بعض الرواة، فتتبع الطرق والأسانيد، لتعرف هل شاركه في رواية ذلك الحديث راوٍ غيره من الرواة بأن يرويه بلفظه أو بمعناه. . . «منهج النقد» ٣٩٥.

و ــ ثم: يضعف، وفيه ضعف، وقد ضعف، وليس بقوي، سيء الحفظ....

**٥ ــ كتب الجرح والتعديل:**

منها ما كان جامعاً كالتاريخ الصغير، والأوسط، والكبير، للإمام البخاري، ومنها ما كان خاصاً بالثقات ككتاب العجلي: المتوفى سنة «٢٦١هـ». ومنها ما كان خاصاً في الضعفاء والمتروكين ومن أشهر المؤلفات المختصة بالضعفاء كتاب «ميزان الاعتدال» للإمام الذهبي.

ونشير هنا إلى كتابين عظيمي الفائدة في علم الجرح والتعديل:

١ ــ مقدمة كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة «٣٢٧هـ».

٢ ــ «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» للإمام أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي المتوفى «١٣٠٤هـ»[١].

## ثانياً ــ علم تاريخ رجال الحديث

**١ ــ تعريفه وموضوعه:**

علم يبحث في رواة الحديث، وتاريخهم، وكل ما يتعلق بنشؤونهم، ونشأتهم، وشيوخهم، وتلامذتهم، ورحلاتهم، ومن اجتمعوا به، ومن لم يجتمعوا به من أهل عصرهم، ومركزهم العلمي في عصرهم، وعاداتهم، وطبائعهم، وأخلاقهم، وشهادة عارفيهم لهم، أو عليهم، وسائر ماله صلة بتكوين الثقة

---

(١) انظر مراجع هذا البحث في:
«منهج النقد» ١١٥ «تبسيط علوم الحديث» للشيخ المطيعي: ٧٥ «الحديث النبوي» للاستاذ الصباغ: ١٩١ «مباحث في علم الحديث» للدكتور صبحي الصالح: ١٠٩ «مقدمة تحفة الأحوذي»: ٩٤ «معرفة علوم الحديث» للحاكم: ٥٢ «الرسالة المستطرفة»: ٩٦.

والحكم عليهم، جرحاً، أو تعديلاً.

٢ ـ ضرورته:

وقد احتل «تاريخ الرجال» عند علماء الحديث مكانة هامة جداً لمعرفة اتصال الأسانيد، وانقطاعها، وللكشف عن أحوال الرواة، وفضح الكذابين.

قال سفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ» وقال حفص بن غياث: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين» يعني: احسبوا سنه وسن من كتب عنه، قال عفير بن معدان الكلاعي: «قدم علينا عمر بن موسى من حمص، فاجتمعنا إليه في المسجد، فجعل يقول: «حدثنا شيخكم الصالح، فلما أكثر، قلت له: من شيخنا هذا الصالح؟ سمه لنا نعرفه، قال فقال: خالد بن معدان قلت له في أي سنة لقيته؟ قال لقيته سنة ثمان ومائة، قلت: فأين لقيته؟ قال: لقيته في غزاة أرمينية، قال فقلت له: اتق الله يا شيخ، ولا تكذب، مات خالد بن معدان سنة أربع ومائة وانت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين»[(١)].

وقال الحاكم: لما قدم علينا محمد بن حاتم الكَشّي، وحدث عن عبد بن حميد سألته عن مولده فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين فقلت لأصحابنا: سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة!!!

وزعم أبو خالد السقاء في سنة تسع ومائتين أنه سمع أنس بن مالك ورأى عبد الله بن عمر فقال أبو نعيم: «ابن كم يزعم أنه؟ قالوا: «ابن خمس وعشرين ومائة سنة» فقال ابو نعيم: «على زعمه مات ابن عمر قبل أن يولد بخمس سنين»[(٢)].

٣ ـ كتب التاريخ:

من أعظم المؤلفات في تاريخ الرجال:

آ ـ «التاريخ الكبير» للإمام البخاري، تكلم فيه بايجاز عن الراوي وذكر

---

(١) «الكفاية» للبغدادي ١١٩.

(٢) انظر «المغني عن الضعفاء» للذهبي رقم ٧٤٢٩.

شيوخه وتلامذته.

وتعرض أحياناً للجرح والتعديل، جمع فيه أسامي من روى عنه الحديث من زمن الصحابة إلى زمنه. فبلغ عددهم قريباً من أربعين ألفاً بين رجل وامرأة، وضعيف وثقة، وفيه قال التاج السبكي:

«إنه لم يسبق إليه، ومن ألف بعده في التاريخ، والأسماء والكنى، فعيال عليه»، طبع هذا الكتاب في ثمانية أجزاء، وللإمام البخاري كتابان آخران في تاريخ الرجال هما: «التاريخ الأوسط والصغير»[١].

ب ـ «تاريخ بغداد» لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد البغدادي، المعروف: بالخطيب البغدادي المتوفى سنة «٤٦٣» وهو من أجل الكتب وأعظمها فائدة، ذكر فيه رجال بغداد، وكانت بغداد أم الدنيا علماً وحضارة، وقد رتبه على حروف المعجم، وذكر فيه الضعفاء، والمتروكين، والثقات، وقد طبع في القاهرة، في أربعة عشر مجلداً، تضم «٧٨٣١» ترجمة.

ج ـ «تاريخ دمشق» في ثمانين مجلداً، أو أكثر للحافظ المؤرخ ابي القاسم علي بن الحسين المعروف بـ: «ابن عساكر» الدمشقي المتوفى سنة «٥٧١هـ» وهو: كتاب عظيم حافل بأخبار المحدثين وغيرهم، الذين أقاموا بدمشق، ومروا بها، وقد رتبه على المعجم، وبدأ بمن اسمه «أحمد» تبركاً باسم النبي صلى الله عليه وسلم، وقد سلك أبن عساكر في تاريخه مسلك الخطيب البغدادي في تاريخه، يوجد منه في دار الكتب المصرية، قسم المخطوطات: «٣٧» مجلداً، وقد اختصره الشيخ عبد القادر بدران بحذف الأسانيد والمكررات وسمى المختصر: «تهذيب تاريخ ابن عساكر» طبع منه سبعة أجزاء في دمشق ابتداء من سنة «١٣٠٩هـ».

د ـ «تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام» للإمام الحافظ الذهبي، جمع فيه بين الحوادث والوفيات ورتبه على السنين ـ فابتدأه من الهجرة النبوية، وانتهى فيه إلى آخر سنة: «٧٠٠هـ» وقسمه إلى سبعين طبقة، وجعل كل طبقة

---

(١) انظر «الرسالة المستطرفة» للكتاني: ٩٦.

عشر سنين، ورتب أسماء كل طبقة على ترتيب حروف المعجم والحوادث على السنين في ست وثلاثين مجلداً طبع منها في مصر خمسة أجزاء سنة: «١٩٤٧م» واختصره في عدة مختصرات منها: «سير أعلام النبلاء».

وقد طبع حديثاً طباعة جيدة محققة، مخرجة الأحاديث.

هـ ــ «الطبقات الكبرى» للمؤرخ الثقة محمد بن سعد، كاتب الواقدي المتوفى سنة «٢٣٠» فقد صنف سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم في الجزء الأول، ثم ترجم للصحابة على طبقاتهم، فالتابعين، فمن بعدهم، إلى وقته، فأجاد وأحسن، ويعتبر كتابه من أهم المصادر في التاريخ والرجال. وقد طبعت الطبقات بمدينة «ليدن» «١٣٣٠» في ثلاثة عشر مجلداً، خصص الأخير منها للنساء، وتيسيراً للمطالعين: فقد خصص المجلد الرابع عشر من الطبقات للتراجم بترتيب المعجم، وطبع الكتاب طبعة ثانية في لبنان.

و ــ «طبقات الحفاظ» للحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى سنة «٧٤٨»هـ.

ترجم فيه رواة الحديث من الصحابة، والتابعين، وأتباعهم، ومن تلاهم، إلى عصره، وجعلهم على إحدى وعشرين طبقة، طبع في أربعة أجزاء، بالهند، ويعتبر من أوثق المصادر، وأغناها في تاريخ الحفاظ وأخبارهم.

ز ــ كتب تراجم الصحابة، وقد ألف فيهم العديد من المصنفات منها:

«الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر المتوفى سنة «٤٦٣»هـ وقد طبع في الهند بمجلدين، ثم طبع في مصر أربعة أجزاء، وفيه ثلاثة آلاف وخمسمائة ترجمة.

«أسد الغابة في معرفة الصحابة» في خمس مجلدات للمؤرخ ابن الاثير «٦٣٠هـ» وقد طبع الكتاب في مصر، ويحتوي على سبعة آلاف وخمسمائة وأربعة وخمسين ترجمة.

«تجريد أسماء الصحابة» في جزأين، للإمام الذهبي توفي سنة «٧٤٨هـ»، وقد طبع بالهند.

«الإصابة في تمييز الصحابة» للإمام شهاب الدين أحمد بن علي «ابن حجر» صاحب التصانيف الكثيرة المتوفى «٨٥٢هـ» وهو أجمع ما كتب في تاريخ الصحابة رضي الله عنهم وقد طبع في الهند ثم طبع في مصر سنة «١٣٢٣هـ» في ثمانية أجزاء، جعلت الستة الأولى منها للأسماء، والمجلد السابع للكنى، والثامن في تراجم النساء، وبلغ عدد المترجم لهم: «١٢٢٧٩» ترجمة. واختصر الإمام السيوطي كتاب «الإصابة» وسماه: «عين الإصابة في معرفة الصحابة»[1].

## ثالثاً ـ علم مختلف الحديث

١ ـ **تعريفه**: علم يبحث عن الأحاديث التي ظاهرها التناقض من حيث إمكان الجمع بينهما، إما بتقييد مطلقها، أو بتخصيص عامها، أو حملها على تعدد الحادثة، أو غير ذلك، ويطلق عليه: علم «تلفيق الحديث». وعلم «مشكل الحديث» أو علم «اختلاف الحديث» أو «مناقضة الأحاديث وبيان محامل صحيحها».

٢ ـ **أهميته**: وهو من أهم ما يحتاج إليه العالم والفقيه، ليقف على حقيقة المراد من الأحاديث النبوية، ولا يمهر فيه إلا الإمام الثاقب النظر، الجامع بين الحديث والفقه والأصول. ويضطر إليه جميع العلماء من كافة الاختصاصات، قال الإمام النووي ـ مبيناً أهمية هذا العلم ـ:

«هذا فن من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف، وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً، فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما، وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغواصون على المعاني»[2].

٣ ـ **الملاءمة وحل الإشكال**: وقد عني أئمة الحديث بهذا الفن، فدرسوا

(١) انظر «السنة قبل التدوين»: ٢٦٩.
(٢) انظر «التدريب» ١٩٧.

ما وقع من الإشكال في الأحاديث الصحيحة. وحلوا هذا الإشكال، وردوا انتقاد الطاعنين، ووهم الشاكين، والاشكال على قسمين:

آ ــ إشكال في معنى الحديث.

ب ــ إشكال في تضاد الحديثين.

آ ــ إشكال في معنى الحديث: قد يشكل ظاهر الحديث، بمخالفته أصول الدين، فلا بد من إزالة هذا الإشكال، بتأويله وتفسيره تفسيراً صحيحاً حتى لا تتناقض النصوص مع الأصول، مثال ذلك حديث عائشة رضي الله عنها: «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يا أيها الناس عليكم من الأعمال ما تطيقون، فإن الله لا يمل حتى تملوا، وإن أحب الأعمال إلى الله ما دووِمَ عليه وإن قل» فالإشكال في هذا الحديث نسبة الملال إلى الله سبحانه والملال: فتور يعتري الانسان من كثرة التعب وهذا مستحيل على الله سبحانه المنزه عن العجز والفتور.

وحل الإشكال بإجابتين:

الأولى: إن «حتى» إن كانت بمعنى «إلى أن» فمعنى الحديث: «إن الله سبحانه لا يغضب عليكم ولا يقطع ثوابه حتى تتركوا العمل وتزهدوا في سؤاله والرغبة إليه فسمى الفعل مللاً تشبيهاً بالملل وليس بملل على الحقيقة» بهذا أجاب ابن فورك في كتابه القيم «مشكل الحديث»: ٩٤.

اذن لا ملل حقيقة من الله وإنما شبه «ترك الثواب» بالملل أي إن الله لا يترك الثواب حتى تتركوا العمل .

الثانية: «وإن جعلتها بمعنى «كي» فيكون المعنى: لا يحل الله من العطاء فيجريه دائماً ويفرغه على العبد كي يمل ويظهر عجزه حين أخذ ما لا يطيق، وهذا بين في كلام العرب لا إشكال فيه».

ومن أمثلة ذلك: الإشكال في حديث موسى عليه السلام حين ضرب مَلَكَ الموت وفقأ عينه:

عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أُرسل ملك الموت إلى موسى عليه السلام

فلما جاءه صَكَّه ففقأ عينه فرجع إلى ربه فقال: أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت! قال: فرد الله إليه وقال: ارجع اليه فقل له: يضع يده على متن ثور فله بما غطت يده بكل شعرة سنة. «قال أي رب ثم مه؟» قال: «ثم الموت» قال: فالآن، فسأل الله أن يدنيه من الأرض المقدسة رمية بحجر. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فلو كنت ثَمَّ لأريتكم قبره إلى جانب الطريق تحت الكثيب الأحمر» متفق عليه[1].

انتقد بعضهم هذا الحديث فقال: لعل عيسى ابن مريم عليه السلام قد لطم الأخرى فأعماه. واستشكل بعضهم فقوء عين الملائكة وهي مخلوقات نورانية والفقوء من شأن المخلوقات المادية، والجواب: إن الملائكة مخلوقات نورانية وليست بمادية لكن الله أعطاها القدرة على التشكل بالصور المادية كما كان جبريل عليه السلام يأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم أحياناً بصورة دحية الكلبي، ومرة بصورة اعرابي فلما جادل الملك موسى عليهما السلام وجاذبه لطمه موسى لطمة أذهبت العين التي هي تخييل وتمثيل وليست عيناً حقيقة للملك ولم يضر الملك بشيء[2].

ومنهم من أجاب بأن معنى قوله لطم موسى عين الملك توسع في الكلام - أي مجاز - وهو نحو ما يحكى عن علي رضي الله عنه أنه قال: «أنا فقأت عين الفتنة» يريد بذلك: إلزام موسى ملك الموت الحجة حين رادّه في قبض روحه...» كما قال الإمام ابن فورك[3].

ب ـ إشكال في تضاد الحديثين.

وقد يكون الإشكال في تعارض الحديثين، فله حالتان:

١ ـ أن يمكن الجمع بينهما

٢ ـ أن لا يمكن الجمع بينهما

(١) البخاري في الجنائز: «من احب أن يدفن في الأرض المقدسة» ٢: ٩٠. ومسلم واللفظ له.

(٢) «تأويل مختلف الحديث»: ٢٧٧.

(٣) «مشكل الحديث»: ١١٣.

الحالة الأولى: الجمع بين الحديثين:

فإن أمكن الجمع بين الحديثين فيجمع بينهما، ويزال الإشكال، مثال: حديث «لا عدوى ولا طيرة» مع حديث «لا يورد ممرض على مصح» وحديث «فر من المجزوم فرارك من الأسد» قال ابن الصلاح في التوفيق وإزالة الاشكال:

«وجه الجمع بينهما: أن هذه الأمراض، لا تُعدى بطبعها، ولكن الله جعل مخالطة المريض بها للصحيح سبباً لإعدائه، ومرضه، ثم قد يتخلف ذلك عن سببه، كما في سائر الأسباب، ففي الحديث الأول: نفي ما كان يعتقده الجاهلي من أن ذلك يعدي بطبعه، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم: «فمن أعدى الأول»، وفي الثاني: إعلم بأن الله تعالى جعل ذلك سبباً لذلك، وحذر من الضرر الذي يغلب وجوده عند وجوده بفعل الله سبحانه وتعالى.

وقد روى ابن الصلاح عن الامام ابن خزيمة قوله: «لا أعلم أنه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان باسنادين صحيحين متضادين، فمن كان عنده فليأتني»[1].

ومن الأمثلة الرائعة على هذا الجمع والتوفيق بين الحديثين: ما ذكره الإمام الشافعي في رسالته باب «ما يعد مختلفاً، وليس عندنا بمختلف» إذ جمع بين حديث رافع بن خديج «أسفروا بصلاة الفجر» وبين حديث عائشة «كان من نساء المؤمنات يصلين مع النبي صلى الله عليه وسلم الصبح وهن متلفعات بمروطهن ما يعرفهن أحد من الغلس»؛ قال الشافعي: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حض الناس على تقديم الصلاة وأخبر بالفضل فيها احتمل أن يكون من الراغبين من يقدمها قبل الفجر الآخر فقال: «اسفروا بالفجر» يعني حتى يتبين الفجر الآخر معترضاً»[2].

الحالة الثانية: أن لا يمكن الجمع بين الحديثين.

فاذا تعارضا، وتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما:

---

(١) «علوم الحديث» لابن الصلاح: ٢٥٧.
(٢) «الرسالة» المطبوعة مع «الأم»: ٤٠.

فإن ظهر أن احدهما ناسخ للآخر، فيعمل بالناسخ، ويترك المنسوخ.

وإن لم يظهر النسخ، فيلجأ إلى الترجيح بينهما، ووجوه الترجيح كثيرة، بأن يكون أحد الحديثين: يتمتع بكثرة الرواة، أو بمزيد حفظهم، أو مزيد ملازمتهم لشيوخهم، فيعمل بالأرجح ويسمى في علم المصطلح: «المحفوظ» ويعتبر الثاني مرجوحاً، فيترك، ويسمى: «شاذ».

**٤ ـ كتب مختلف الحديث**

وقد صنف العلماء في هذا الفن كتباً عديدة. نذكر منها:

١ ـ «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة عبد الله بن مسلم النيسابوري المتوفى سنة «٢٧٦هـ».

٢ ـ «مشكل الآثار» للإمام الطحاوي أبي جعفر أحمد بن سلامة المتوفى سنة «٣٥١هـ» وهو أوسع كتب هذا الفن وأحفلها بالفوائد.

٣ ـ «مشكل الحديث» لابن فورك ابي بكر محمد بن الحسن المتوفى سنة «٤٠٦هـ».

٤ ـ «اختلاف الحديث» للامام الشافعي رضي الله عنه، وهو من رواية الربيع بن سليمان عنه، في مجلد جليل، قال السخاوي في «فتح المغيث»: «من جملة كتب الأم».

## رابعاً ـ علم علل الحديث

١ ـ **تعريفه**: هو علم يبحث عن الأسباب الخفية الغامضة، من حيث إنها تقدح في صحة الحديث. والعلة: سبب خفي غامض يطرأ على الحديث فيقدح في صحته.

والحديث المُعَلّ: هو الحديث الذي اطُّلع فيه على علة تقدح في صحته،

---

(١) «الرسالة المستطرفة» للكتاني: ١١٨ و«منهج النقد» ٣٤١.

مع ان ظاهره السلامة منها.

٢ ـ **أقسام الحديث المعل**: وينقسم الحديث المعل بحسب موقع العلة الى: معل في السند، ومعل في المتن، ومعل فيهما.

آ ـ المعل في السند مثاله «حديث ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: «من جلس مجلساً كثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت. أستغفرك وأتوب إليك إلا غفر له ما كان في مجلسه»، هذا حديث ظاهره الصحة، لكن فيه علة خفية قادحة، وهي رواية موسى بن عقبة عن سهيل، فإن موسى لم يسمع من سهيل، والصواب فيه: ما رواه وهيب بن خالد الباهلي عن سهيل.

ب ـ **المعل** في المتن: مثاله: حديث عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الطيرة من الشرك، وما منا إلا ولكن الله يذهبه بالتوكل»، فهذا الحديث صحيح ظاهراً سنداً ومتناً إلا أن متنه معلول بعلة خفية وهي: زيادة «وما منا إلا» في الحديث فهي من كلام عبد الله بن مسعود، وليست من قول النبي صلى الله عليه وسلم، بدليل، روايات أخرى لهذا الحديث عن ابن مسعود بدون هذه الزيادة «وما منا إلا ومعنى «وما منا إلا» أي ما منا، إلا اعتراه التطير، وسبق إلى قلبه الكراهة فيه، لكن الله يذهب هذا التطير إذا اعتمد الإنسان على الله ولجأ إليه سبحانه[1].

ج ـ **المعل** في السند والمتن: مثاله: ما أخرجه النسائي وابن ماجة من حديث بقية عن يونس عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك» فيه علتان: في السند، وفي المتن:

علة السند: فهو مروي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وليس عن سالم عن ابن عمر وعلة المتن: زيادة «من صلاة الجمعة» فليس في الحديث هذه

---

(١) «منهج النقد» ٤٤٧ «تبسيط علوم الحديث» للمطيعي ٦٢ «مباحث في علوم الحديث ومصطلحه» للدكتور صبحي الصالح.

الزيادة. قال أبو حاتم الرازي مشيراً الى علة الحديث: «هذا خطأ المتن والإسناد، إنما هو الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها، وأما قوله «من صلاة الجمعة» فليس هذا في الحديث، فوهم في كليهما»[١].

٣ ــ **أنواع العلة**: والأسباب التي يعلّون بها الحديث كثيرة منها: الإرسال، أو الانقطاع في الموصول والوقف في المرفوع، أو الإدراج في الحديث، أو وهم راويه، بأي لون من ألوان الوهم التي تجعل الحديث يخرج عن ظاهر الصحة الى الضعف والرد ويمكن ان نقول: إن العلة: كل ما يقدح في الحديث ويخرجه عن ظاهر الصحة.

٤ ــ **كتب علل الحديث**: عني أئمة الحديث، النقاد: بالتصنيف في هذا الفن، وهذه بعض مصنفاتهم:

١ ــ «علل الحديث» للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي «**٣٣٧هـ**» طبع في مجلدين.

٢ ــ «العلل الكبير» للامام الترمذي، وهو كتاب قيم متوسط الحجم، أكثر فيه من الاعتماد على شيخه الإمام البخاري. شرحه ابن رجب وهو مطبوع في مجلدين، بتحقيق الدكتور نورالدين عتر[٢].

٣ ــ «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للإمام الكبير علي بن عمر الدارقطني «**٣٧٥هـ**».

٤ ــ «العلل» للإمام علي بن المديني المتوفى «**٢٣٤هـ**» وقد طبع الكتاب بدمشق «**١٣٩٣هـ**».

٥ ــ «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد بن حنبل[٣].

---

(١) «الحديث النبوي» للاستاذ الصباغ ١٩٩ .

(٢) ومطبوع كذلك بتحقيق الدكتور همام سعيد.

(٣) «الرسالة المستطرفة»: ١١٠ فقد ذكر مؤلفها كتاب العلل للبخاري ولمسلم وللترمذي وشرحه للحافظ ابن رجب «٧٩٥ هـ» .

## خامساً ـ علم غريب الحديث

١ ـ **تعريفه وأهميته**: هو ما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم، قال الخطابي: «الغريب من الكلام: البعيد من الفهم، كما أن الغريب من الناس إنما هو: البعيد عن الوطن، المنقطع عن الأهل، والغريب من الكلام يقال به على وجهين:

أحدهما: أن يراد به: أنه بعيد المعنى غامضه، لا يتناوله الفهم إلا عن بعد ومعاناة فكر.

والوجه الآخر: أن يراد به كلام من بعدت به الدار من شواذ قبائل العرب، فإذا وقعت إلينا الكلمة من كلامهم استغربناها»[١].

وفي «التقريب»: غريب الحديث: ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة، بعيدة من الفهم، لقلة استعمالها، وهو فن مهم يقبح جهله بأهل الحديث. والخوض فيه صعب حقيق بالتحري، فليتحر خائضه، وليتق الله ان يقدم على تفسير كلام نبيه صلى الله عليه وسلم بمجرد الظنون، وكان السلف يتثبتون فيه أشد تثبت، فقد روي عن أحمد أنه «سئل عن حرف منه، فقال: سلوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن»[٢].

وسئل الأصمعي عن معنى حديث «الجار أحق بسقبه»[٣] فقال: أنا لا أفسر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن العرب تزعم أن السقب: اللزيق»[٤].

---

(١) مقدمة «تحفة الأحوذي» ١١١.

(٢) مقدمة «تحفة الأحوذي» ١١٢.

(٣) البخاري في الشفعة: ٣: ٨٧.

(٤) مقدمة «تحفة الأحوذي»: ١١٢.

وأفضل ما يفسر به الغريب من الحديث: ما وجد تفسيره في حديث آخر مثل حديث «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قَرّب بدنه» متفق عليه، وجاء تفسير البدنة بالجزور، مع أن البدنة تطلق على الجزور والبقر، فقد ورد لهذا الحديث رواية أخرى بلفظ «فله من الأجر مثل الجزور»(١).

وجاء تفسير حديث عمران بن حصين في صلاة المريض: «صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب» أخرجه البخاري وغيره، جاء تفسير «فعلى جنب» في حديث علي رضي الله عنه ولفظه: «على جنبه الأيمن مستقبل القبلة بوجهه»(٢).

## ٢ ـ كتب غريب الحديث:

وقد كتب ابن الأثير رحمه الله في مقدمة كتاب «النهاية» تاريخ التأليف في علم غريب الحديث، فذكر أن أول من جمع في هذا الفن شيئاً: أبو عبيدة معمر بن المثنى المتوفى «٢١٠هـ». فجمع من ألفاظ غريب الحديث والأثر كتاباً صغيراً، ثم جاء أبو عبيد القاسم بن سلام المتوفى «٢٢٤هـ» فألف كتابه المشهور في غريب الحديث والآثار، وقد أفنى فيه عمره، إذ جمعه في أربعين سنة، ولقد ظن رحمه الله أنه قد أتى على معظم الغريب، ولكن قد فاته الكثير، وقد بقي كتابه مرجع الناس، حتى جاء ابن قتيبة المتوفى سنة «٢٧٦هـ»، فصنف في ذلك كتاباً، فجاء مثل كتاب أبي عبيد أو أكبر منه، وقد قال في مقدمته: أرجو ان لا يكون بقي بعد هذين الكتابين من غريب الحديث ما يكون لأحد فيه مقال، واستمر علماء اللغة والحديث على التأليف في هذا الموضوع من أمثال إبراهيم الحربي المتوفى سنة «٢٨٥» والمبرد المتوفى سنة «٢٨٥» وثعلب المتوفى سنة «٢٩١» ثم جاء الخطابي المتوفى سنة «٣٧٨» فألف في الغريب كتاباً جامعاً ـ طبع أخيراً ـ ثم جاء الزمخشري المتوفى «٥٣٨» وألف كتابه «الفائق». ثم جاء ابن الأثير المتوفى سنة «٦٠٦» فألف كتاب «النهاية» الذي يعد أجمع ما ألف في هذا العلم وأشمله،

---

(١) انظر «إرشاد الساري» ٢: ١٩٣.

(٢) «سنن الدارقطني» ٢: ٤٢.

وتوسع في شرح المفردات بحيث يلقي الضوء على معنى الجملة من الحديث، فجاء كتابه حافلاً جامعاً بمثابة تلخيص لشروح الأحاديث النبوية، واختصره السيوطي المتوفى «٩١١هـ» في كتابه «الدر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير»[١].

## سادساً ـ علم ناسخ الحديث ومنسوخه

**١ ـ تعريفه وأهميته:** علم يبحث عن الأحاديث المتعارضة، التي لا يمكن التوفيق بينها، من حيث الحكم على بعضها: بأنه ناسخ، وعلى بعضها الآخر: بأنه منسوخ، فما ثبت تقدمه يقال له: منسوخ، وما ثبت تأخره يقال له: ناسخ.

والنسخ: رفع الشارع حكماً متقدماً بحكم متأخر.

وقد وقع النسخ في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، لِحكَمٍ جليلة، منها: التدرج بالناس من الجاهلية بعاداتها السيئة، المتأصلة في نفوسهم، إلى الإسلام بمثاليته الخالدة.

ومعرفة الناسخ والمنسوخ علم لا يعرفه إلا كبار الفقهاء، قال الزهري:

«أعيى الفقهاء، وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من منسوخه». ومن لم يعرف الناسخ والمنسوخ، فقد هلك وأهلك، كما قال عليّ رضي الله عنه لقاصٍ مَرَّ عليه: «تعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا. قال: هلكت، وأهلكت».

ومن لم يعرف الناسخ من المنسوخ فلا يقحم نفسه في إفتاء الناس، لئلا

---

(١) انظر مقدمة «النهاية» لابن الأثير للتوسع في كتب الغريب وانظر «الرسالة المستطرفة» ١١٦ فقد توسع في أسماء كتب الغريب، وبين أن بعضاً من المؤلفين قد قرن بين مفردات القرآن والحديث في كتاب واحد مثل كتاب «الغريبين» أي غريب القرآن وغريب الحديث في مجلد ضخم «لأبي عبيد» انظر «الرسالة المستطرفة» ١١٧.

يدخل جهنم جهلاً وغروراً، عن ابن سيرين قال: سل حذيفة عن شيء فقال: «إنما يفتي أحد ثلاثة: من عرف الناسخ والمنسوخ، قالوا: ومن يعرف ذلك؟ قال: عمر، أو رجل ولي سلطاناً فلا يجد من ذلك بداً، أو متكلف»[1].

٢ ـ معرفة الناسخ والمنسوخ: يعرف النسخ بأمور منها:

أ ـ أن يثبت بتصريح رسول الله صلى الله عليه وسلم كحديث: «نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»[2] وحديث «كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي، ألا فكلوا منها وتزودوا»[3].

ب ـ أن يخبر الصحابي بالنسخ كما في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «كان آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ترك الوضوء مما مست النار» أخرجه ابو داوود والنسائي[4].

ج ـ بتتبع التاريخ، كحديث شداد بن أوس وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أفطر الحاجم والمحجوم، وحديث ابن عباس «ان النبي صلى الله عليه ونسلم احتجم وهو صائم» إن الثاني ناسخ للأول لأن حديث شداد كان في فتح مكة سنة ثمان وحديث ابن عباس كان في حجة الوداع، سنة عشر، فيكون المتأخر ناسخاً للمتقدم[5].

٣ ـ كتب الناسخ والمنسوخ: ومن أول المشتغلين بهذا العلم، الإمام الشافعي، قال الامام أحمد بن حنبل: «ما علمنا المجمل من المفسر، ولا ناسخ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من منسوخه، حتى جالسنا الشافعي»[6].

وقد ألف فيه أحمد بن محمد الأثرم المتوفى سنة «٣١٨هـ».

---

(١) «منهج النقد» ٣٧٧.

(٢) «صحيح مسلم» ٣: ٦٥.

(٣) «معرفة علوم الحديث» للحاكم النيسابوري ٨٧.

(٤) ابو داود ١: ٤٩ والنسائي ١: ٩٠ أي لا حاجة للوضوء إذا أكلوا طعاماً طبخ بالنار.

(٥) انظر «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» ٤ ـ ١٠ وانظر «معرفة علوم الحديث» فقد ذكر العديد من الأحاديث الناسخة والمنسوخة: ٨٥ فما بعد. و «علوم الحديث» لابن الصلاح ٢٥١.

(٦) «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار»: ٥.

ومحمد بن بحر الأصبهاني، المتوفى سنة «٣٢٢هـ».

وابن شاهين المتوفى سنة «٣٨٥هـ».

وهبة الله بن سلامة المتوفى سنة «٤١٠هـ».

وابن الجوزي المتوفى سنة «٥٩٧هـ».

والإمام الحازمي: محمد بن مرسى المتوفى سنة «٥٨٤هـ» وضع كتاباً نافعاً جامعاً سماه: «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار»[1] وطبع هذا الكتاب في حيدر آباد، ومصر، وحلب، وحمص.

## سابعاً ــ علم أسباب ورود الحديث

١ ــ **تعريفه وأهميته**: هو علم يبحث عن الأسباب التي جاء الحديث عن شأنها.

والحديث النبوي: منه ما ليس له سبب ورود خاص به، سوى الهداية والتشريع، ومنه ما له سبب خاص به. فالبحث عن السبب، والعلم به، يورث العلم بالمسبب، والسبب يلقي ضوءاً على الحديث النبوي، فيغدو واضحاً كل الوضوح، لاخفاء ولا لبس فيه، ومنزلة هذا الفن من الحديث، كمنزلة أسباب النزول من القرآن الكريم. تعين على الفهم، وتدفع الوهم.

٢ ــ **أمثلته**: والسبب قد ينقل في نفس الحديث، مثل حديث عمر بن الخطاب «بينا نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم إذ طلع علينا رجل، شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر. لا يرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد، حتى جلس إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأسند ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفيه على فخذيه، ثم قال: يا محمد أخبرني عن الإسلام؟ فقال

(١) انظر «الرسالة المستطرفة» للكتاني: ٦٠.

رسول الله صلى الله عليه وسلم: الإسلام أن تشهد أن لا إله الا الله. وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت، إن استطعت إليه سبيلاً، قال: صدقت. . . . الحديث»[1].

وقد لا ينقل السبب في نفس الحديث، وينقل في بعض طرقه، وهو الذي ينبغي الاعتناء به والبحث عن سببه مثل حديث «الخراج بالضمان»[2] جاء في بعض طرقه عند أبي داود، وابن ماجة سبب وروده، فقد روي أن رجلاً ابتاع غلاماً، فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم، ثم وجد به عيباً فخاصمه الى النبي صلى الله عليه وسلم، فرده عليه، فقال الرجل: يا رسول الله، قد استغل غلامي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الخراج بالضمان» أي الاستفادة من العبد مقابل تحمل مسؤوليته.

٣ ــ كتبه: إن الكتب التي تشرح نصوص الأحاديث الشريفة تذكر سبب ورودها، وقد أفرد بعض العلماء كتباً خاصة بأسباب الورود، لعل أوسعها، وأشملها: كتاب «البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف» للمحدث ابراهيم بن محمد الدمشقي المشهور بابن حمزة المتوفى سنة «١١٢٠هـ»، وقد طبع هذا الكتاب في مجلدين، وللسيوطي كتاب في أسباب الحديث اسمه: «اللمع».

* * *

(١) البخاري في الإيمان: ١: ١٥ ومسلم أول صحيحه.
(٢) أبو داود: ٣: ٢٨٤ والترمذي: ٢: ٥٨١، والنسائي: ٧: ٢٢٣ وابن ماجة رقم ٢٢٤٢.

رجل من العشرة فسأله عن حديث فقال: لا أعرفه، فما زال يلقي عليه حديثاً بعد آخر حتى فرغ من عشرته، وهكذا حتى فرغوا من الأحاديث المائة المقلوبة، والبخاري لا يزيدهم على «لا أعرفه»، فلما علم أنهم فرغوا التفت إلى الأول منهم فقال: أما حديثك الأولِ فهو كذا، وحديثك الثاني فهو كذا وهكذا إلى آخر الأحاديث المائة فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه فأقر له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل»[١] لم يكن محدثاً فحسب بل نظر في كتب أهل الرأي وكتب ابن المبارك، فكان من الأئمة المجتهدين، يشهد لفقهه واجتهاده كتابه «الصحيح» فقد بوبه على أبواب العلم والفقه وقصد بذلك إبراز فقه الحديث والفائدة منه بل وجعل الفوائد المستنبطة من الحديث تراجم للكتاب «أي عناوين له» وقد يكرر الحديث في مواضع كثيرة من كتابه يشير في كل منها إلى فائدة تستنبط من الحديث.

وذكر في تراجم الأبواب علماً كثيراً من الآيات والأحاديث وفتاوى الصحابة والتابعين، ليبين به فقه الباب والاستدلال له، حتى اشتهر بين العلماء: «فقه البخاري في تراجمه»[٢] شهد له العلماء بالفضل والعلم قال شيخ البخاري محمد بن بشار الحافظ: «حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند، ومحمد بن اسماعيل ببخارى» وقال عنه أيضاً: «ما قدم علينا مثل البخاري» وقال الإمام الترمذي: «لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أحداً أعلم من محمد بن إسماعيل»[٣].

### ٢ ــ الجامع الصحيح للإمام البخاري:

آ ــ التعريف به: أصح كتاب بعد كتاب الله سبحانه، هو: «الجامع

---

(١) تاريخ بغداد: ٢ : ٢٠ وطبقات الشافعية: ٢ : ٢٠٨ والبداية: ١ : ٢٥ يقول ابن حجر: ليس العجب من رده الخطأ إلى الصواب فإنه كان حافظاً بل العجب من حفظه الخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة انظر مقدمة تحفة الأحوذي: ٥٩.

(٢) انظر شرح البخاري للنووي: ٩.

(٣) انظر أوائل كتاب العلل للترمذي: ٣٢. وانظر منهج النقد: ٢٥٢.

الصحيح للإمام البخاري» قال الذهبي: «واما جامع البخاري الصحيح؛ فأجل كتب الإسلام، وأفضلها، بعد كتاب الله تعالى، فلو رحل الشخص لسماعه من ألف فرسخ لما ضاعت رحلته». لقد رحلوا في حديث واحد الأيام العديدة، فكيف بكتاب فيه الآلاف من الأحاديث الصحيحة، وكان هذا الكتاب أول كتاب جمع الأحاديث الصحيحة مجردة عن غيرها، قال الكتاني رحمه الله: «وأول من صنف في الصحيح المجرد على ما قاله غير واحد: الإمام ابو عبد الله البخاري رحمه الله وكانت الكتب قبله مجموعة ممزوجاً فيها الصحيح وغيره»[1] وهو أصح كتاب بين أظهرنا بعد كتاب الله»[2] ولقد دفعه لتأليف هذا الكتاب وحثه عليه شيخه إسحاق بن راهويه قال البخاري: «كنا عند إسحاق بن راهويه، فقال لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة النبي صلى الله عليه وسلم قال: فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع الجامع الصحيح». ابتدأ تأليفه بالحرم الشريف. ولبث في تصنيفه ست عشرة سنة، وأتمه ببخارى، وما كان يضع فيه حديثاً إلا بعد أن يغتسل، ويصلي ركعتين ويستخير الله في وضعه، روى العزبري عن البخاري قال: «ما أدخلت في الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرت الله تعالى، وتيقنت صحته[3].

لقد اقتصر في جامعه على الصحيح، ولكنه لم يستوعب كل الصحيح من الحديث فقد ترك من الحديث الصحيح أكثر مما أثبته، لئلا يطول الكتاب[4].

**ب ـ عدد أحاديثه:**

وجميع ما في صحيح البخاري من الأحاديث الموصولة بلا تكرير: «٢٦٠٢» حديثاً.

ومن المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر من الجامع «١٥٩» حديثاً وإن جملة ما في الكتاب من التعاليق «١٣٤١» حديثاً.

---

(١) «الرسالة المستطرفة» ٤.

(٢) «الرسالة المستطرفة» ٩.

(٣) «منهج النقد» ٢٥٥.

(٤) «تاريخ بغداد» ٢ : ٨.

وإن جملة ما في الصحيح من المتابعات: «٣٤٤» حديثاً.

فعلى هذا: فجميع ما في الصحيح بالمكرر: «٩٠٨٢» حديثاً.

وهذا الرقم لا يشتمل على ما في الكتاب من الموقوفات على الصحابة، والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم[1].

ج ـ ترتيبه، وأبوابه:

وقد رتب البخاري أحاديثه على الموضوعات، والأبواب، وكانت أسوة من المحدثين نسجوا على منواله، واتبعوه في ترتيبه، ولعل من المفيد هنا: أن نستعرض هذا الترتيب كما أورده رحمه الله:

بدء الوحي ـ الإيمان ـ العلم ـ الوضوء الغسل ـ الحيض ـ التيمم ـ الصلاة ـ مواقيت الصلاة ـ الأذان ـ الجمعة ـ صلاة الخوف ـ صلاة العيدين ـ الوتر ـ الاستسقاء ـ الكسوف ـ سجود القرآن ـ تقصير الصلاة ـ التهجد ـ الصلاة في مسجد مكة والمدينة ـ العمل في الصلاة ـ السهو ـ الجنائز ـ الزكاة ـ الحج ـ العمرة ـ المحصر ـ جزاء العيد ـ فضائل المدينة ـ الصوم ـ صلاة التراويح ـ فضل ليلة القدر ـ الاعتكاف ـ البيوع ـ السلم ـ الشفعة ـ الإجارة ـ الحوالات ـ الكفالة ـ الوكالة ـ الحرث والزراعة ـ الشرب ـ الاستقراض وأداء الديون ـ الخصومات ـ اللقطة ـ المظالم والغضب ـ الشركة ـ الرهن العتق ـ المكاتب ـ الهبة ـ الشهادات ـ الصلح ـ الشروط ـ الوصايا ـ الجهاد والسير ـ فرض الخمس ـ الجزية ـ بدء الخلق ـ الأنبياء ـ المناقب ـ فضائل الصحابة ـ مناقب الأنصار ـ المغازي تفسير القرآن، فضائل القرآن ـ النكاح ـ الطلاق ـ النفقات ـ الأطعمة ـ العقيقة الذبائح والصيد ـ الأضاحي ـ الأشربة ـ المرض ـ الطب ـ اللباس ـ الأدب ـ الاستئذان الدعوات ـ الرقاق ـ القدر ـ الأيمان والنذور ـ الكفارات ـ الفرائض، الحدود ـ الديات ـ استتابة المرتدين ـ الإكراه ـ الحيل ـ تعبير الرؤيا ـ الفتن ـ الأحكام ـ التمني ـ أخبار الآحاد ـ الاعتصام بالكتاب والسنة ـ التوحيد.

---

(١) انظر «هدي الساري» ٤٦٨ لابن حجر وانظر «أعلام المحدثين» لأبي شهبة ٥٣.

وكانت عدة مجموع الكتب ٩٧ كتاباً، وقسم كل كتاب من هذه الكتب إلى أبواب، ومجموع الأبواب يبلغ «٣٤٠٥» باباً.

ومن خلال هذا الترتيب، ندرك سبب تسمية كتابه بـ «الجامع»، فالكتاب «الجامع» في مصطلح المحدثين: ما اشتمل على الأبواب التالية الثمانية:

١ ـ باب العقائد ـ ٢ ـ باب الأحكام ـ ٣ ـ باب الرقاق ـ ٤ ـ باب آداب الطعام والشراب ٥ ـ باب التفسير والتاريخ والسير ـ ٦ ـ باب الشمائل ـ ٧ ـ باب الفتن ـ ٨ ـ باب المناقب.

د ـ مزاياه وخصائصه:

١ ـ إن أحاديثه صحيحة، ليس فيها من ضعيف، ولا حسن.

٢ ـ إن احاديثه متصلة الإسناد وما وقع فيه غير موصول فهو عرض قليل.

٣ ـ هذا الكتاب مختصر للصحيح من الحديث، ولم يستوعب كل الصحيح، فقد قال عن نفسه وعن كتابه: «احفظ مائة الف حديث صحيح، ولم اخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً، وما تركت من الصحيح أكثر، وخرجته من ستمائة ألف حديث، وصنفته في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله سبحانه[١].

٤ ـ هدفه من هذا الكتاب: استنباط أحكام الفقه، وإيراد السيرة النبوية، وتفسير القرآن.

٥ ـ في الكتاب تكرار للأحاديث، وتقطيع لها، وذلك: لأن الحديث الواحد قد يتضمن أحكاماً عديدة، فيورده في مواطن متعددة من الكتاب. وتحت عناوين مختلفة، تناسب الحكم المستنبط، لذلك قال ابن حجر: «تقرر أن البخاري لا يعيد الحديث إلا لفائدة، لكن تارة تكون في المتن وتارة في الإسناد، وتارة فيهما، فلا يوجد في كتابه حديث على صورة واحدة في موضعين فصاعداً،

---

(١) انظر «شرح القسطلاني» ١: ٢٩.

إلا نادراً»[1].

٦ ــ إنه كتاب حديث وفقه واستنباط، لا يقتصر على سرد الحديث، بل يتعداه إلى فقهه وشرحه ودراسته، وأحياناً يربط الترجمة ـ العنوان ـ بالحديث والآية، فيغدو باحثاً ومقرراً مثال ذلك: «باب المعاصي من أمر الجاهلية، ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك لقول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ذر: «إنك امرؤ فيك جاهلية»، وقول الله تعالى: «إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء» حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا شعبة بن واصل الأحدب عن المعرور قال: لقيت أبا ذر بالربذة، وعليه حلة، وعلى غلامه حلة فسألته عن ذلك فقال: إني سابيت رجلاً فعيرته بأمه، فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم: «يا أبا ذر أعيرته بأمه؟ إنك امرؤ فيك جاهلية، إخوانكم خولكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده، فليطعمه مما يأكل، وليلبسه مما يلبس ـ ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم فأعينوهم»[2].

٧ ــ لقد حظي كتاب البخاري بألوان من التحقيق والخدمة، شرحاً وتعريفاً برجاله، وفهرسة، ما لم يحظ بها كتاب آخر من كتب الحديث، حتى قال الدكتور شوقي ضيف: «إن أسلافنا لم يبقوا لنا، ولا للمستشرقين شيئاً يمكن أن يضاف بوضوح في عالم تحقيق النصوص»[3].

### هـ ــ شروح صحيح البخاري:

هناك شروح للكتاب كثيرة جداً، وقد ذكر صاحب «كشف الظنون»[4] اثنين وثمانين شرحاً منها:

١ ــ «فتح الباري في شرح صحيح البخاري» لابن حجر العسقلاني

---

(١) انظر «فتح الباري» ١ : ٤٨.
(٢) «صحيح البخاري»: ١ : ١٥.
(٣) انظر «البحث الأدبي»: ٣٧٤ وانظر «الحديث النبوي» للاستاذ صباغ، حيث نقل النص عنه: ٣٧٤.
(٤) انظر «كشف الظنون» ١ : ٥٥٥.

«٨٥٢هـ» يقع في ثلاثة عشر مجلداً، ومقدمته تقع في مجلد ضخم، قل أن يكتب مثلها في تقديم كتاب.

٢ ـ «عمدة القاري» في شرح صحيح البخاري» للإمام العيني محمود بن أحمد «٨٥٥هـ».

٣ ـ «التوشيح على الجامع الصحيح» للسيوطي «٩١١هـ».

٤ ـ «إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري» للقسطلاني أحمد بن أبي بكر «٩٢٣هـ».

٥ ـ «تحفة الباري لشرح صحيح البخاري» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري «٩٢٦هـ» وهو مطبوع مع كتاب «إرشاد الساري» للقسطلاني.

و ـ مختصرات صحيح البخاري.

له مختصرات كثيرة، وأهم هذه المختصرات: «التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح» للزبيدي: «٨٩٣هـ» وعليه شرح الشرقاوي وشرح صديق حسن خان وهما مطبوعان[1].

## ٣ ـ كتب أخرى للإمام البخاري

شغل الإمام البخاري في حفظ الحديث، وتصنيفه، منذ حداثة سنه، وكان يقول: «لما طعنت في ثمان عشرة سنة، جعلت أصنف قضايا الصحابة، والتابعين، وأقاويلهم، في أيام عبيد الله بن موسى، وحينئذ صنفت التاريخ عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم في الليالي المقمرة، وعن البخاري قال: «كتبت عن أكثر من ألف رجل»[2].

فكان مما ألفه كتابه «التاريخ الكبير» جمع فيه أسامي من روى عنه الحديث من زمن الصحابة إلى زمنه، فبلغ عددهم قريباً من أربعين ألفاً، بين رجل وامرأة،

---

(١) انظر كتاب «الحديث النبوي» للاستاذ صباغ ٣٧٧.
(٢) مقدمة «تحفة الأحوذي»: ٥٨

وضعيف وثقة، لكن جمع الحاكم من بين الأربعين ألفاً ممن ظهر جرحه فلم يزيدوا على مائة وستة وعشرين رجلاً، وقال التاج السبكي: «إنه لم يسبق إليه، ومن ألف بعده في التاريخ أو الأسماء أو الكنى فعيال عليه».

وله أيضاً: «التاريخ الأوسط» و«التاريخ الصغير»[1].

وله كتاب «الأدب المفرد» في الحديث.

وكتاب «الكنى» وكتاب «الوحدان» وكتاب «الضعفاء» قال فيه الترمذي: «لم أر في العلل والرجال أعلم من البخاري».

**٤ ـ وفاته**

توفي ليلة السبت بعد صلاة العشاء، وكانت ليلة عيد الفطر، ودفن يوم الفطر، بعد صلاة الظهر سنة ست وخمسين ومائتين «٢٥٦هـ» بـ «خَرْتَنْك» قرية بالقرب من بخارى، وهي القرية التي ولد فيها[2]، رحمه الله، فقد خدم السنة النبوية، ووقف حياته لها، وخلّف خير تراث للأمة الإسلامية، أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى: صحيح البخاري، فجزاه الله عن الأمة خير جزاء.

## ثانياً ـ الإمام مسلم وصحيحه

### ١ ـ ترجمة الإمام مسلم:

هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، ولد بمدينة نيسابور سنة «٢٠٦هـ» وتوفي بها سنة «٢٦١هـ» وبنو قُشَير: قبيلة عربية معروفة.

أجمع العلماء على إمامته في الحديث وتضلعه في الرواية، كان إماماً جليلاً

---

(١) انظر «الرسالة المستطرفة»: ٩١.

(٢) انظر مقدمة «تحفة الأحوذي»: ٥٩.

مهاباً، وكان غيوراً على السنة النبوية، مدافعاً عنها، وقد أثنى عليه أئمة العلم، وقدمه أبو زرعة، وأبو حاتم على أئمة عصره، وقال شيخه محمد بن عبد الوهاب الفراء: «كان مسلم من علماء الناس، وأوعية العلم ما علمته إلا خيراً»[١] وقال أيضاً: «حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند، ومحمد بن اسماعيل البخاري ببخارى» وقال مسلمة بن قاسم عنه: «ثقة جليل القدر من الأئمة»[٢].

وقال النووي: «أجمعوا على جلالته، وإمامته، وعلو مرتبته وحذقه في هذه الصنعة، وتقدمه فيها»[٣].

طلب الحديث صغيراً، وسمع من مشايخ البخاري ـ وغيرهم، تتلمذ على الإمام البخاري، وكان في غاية الأدب مع إمامه البخاري، حتى قال له يوماً: «دعني، أقبل رجلك يا إمام المحدثين، وطبيب الحديث وعلله» وسمع من الإمام أحمد بن حنبل في العراق، ورحل إلى الحجاز والشام ومصر. والعراق، وقدم بغداد ـ أكثر من مرة ـ في طلب الحديث، أخذ عنه وتتلمذ عليه الإمام الترمذي، والإمام أبو حاتم الرازي، وروى عنه الصحيح ابراهيم بن محمد بن سفيان.

قال الحاكم عنه. «كان تام القامة، أبيض الرأس واللحية، يرخي طرف عمامته بين كتفيه، وكان بزازاً، وكان أبوه الحجاج من المشيخة[٤].

وقد صنف كتباً كثيرة منها: كتاب «الانتفاع بجلود السباع» وكتاب «الطبقات والكنى ومسند حديث مالك» وقيل: إنه صنف مسنداً كبيراً على الصحابة لم ينشر[٥] «والمسند الكبير على أسماء الرجال» وكتاب «الجامع الكبير» على الأبواب، وكتاب «العلل» وكتاب «أوهام المحدثين» وكتاب «التمييز»[٦]

(١) «تهذيب التهذيب»: ١٠: ١٢٧.
(٢) «التهذيب»: ١٠: ١٢٨.
(٣) «تهذيب الأسماء»: ٢: ٩٠.
(٤) انظر مقدمة «تحفة الأحوذي»: ٦٠.
(٥) انظر مقدمة «تحفة الأحوذي»: ٦٠.
(٦) نشرقطعة منه الدكتور الأعظمي، انظر «الحديث النبوي» للاستاذ صباغ ٣٨١.

وكتاب «من ليس له إلا راو واحد». أما كتابه «الصحيح» فهو مدار بحثنا التالي،

## ٢ ــ كتابه: الجامع الصحيح:

ثاني الكتب الستة بعد صحيح البخاري، قال النووي في أول شرحه لصحيح مسلم: إن أبا علي الحسين بن علي النيسابوري، شيخ الحاكم قال: «ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم» قد اختاره من ثلاثمائة الف حديث ـ قال الإمام مسلم: «صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة»[١].

مزاياه:

١ ــ هو أحد الصحيحين المشهود لهما بعلو الرتبة، وقد رتبه على ترتيب البخاري.

٢ ــ عدد أحاديثه يزيد على عدد أحاديث البخاري لكثرة طرقه، فبلغت أحاديثه: اثنا عشر ألف حديث وعدد أحاديثه بغير المكرر أربعة آلاف[٢].

٣ ــ جرد الصحاح فأخرجها في كتابه، وليس فيه ضعيف، أو حسن. بل كله صحيح، وقد اشتمل على كثير من أحاديث البخاري، ولكنه رواها من طرق أخرى بغير إسناده.

٤ ــ جمع طرق كل حديث في موضع واحد، ليتضح اختلاف المتون، وتشعب الأسانيد، يرتب الأسانيد بحسب قوتها، يقدم الأصح منها، ويتبعها بأدنى منه رتبة.

٥ ــ فيه دقة الترتيب، ولم يضع لكتابه تراجم ـ عناوين ـ كما صنع البخاري، أما التراجم الموجودة في شرح مسلم فهي من وضع الإمام النووي

---

(١) انظر «شرح صحيح مسلم» ١: ١٥.
(٢) «الباعث الحثيث» ٢٥.

رحمه الله. فقال: «وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم، بعضها جيد، وبعضها ليس بجيد... وأنا إن شاء الله أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواضعها»[1].

٦ ــ أورد الأحاديث كاملة بأسانيدها في باب واحد، فلم تتقطع عليه الأحاديث، ولم يوزع أحاديثه على أبواب متعددة، بل جمع الأحاديث المروية بأكثر من إسناد في باب واحد.

٧ ــ في الكتاب «مقدمة» واسعة في علم أصول الحديث، استغرقت ١٤٤ صفحة في طبعة شرح النووي لصحيح مسلم. تعرض فيها لسبب تأليفه الكتاب، وبين مراتب الحديث، وفداحة الكذب فيه، والنهي عن رواية الضعفاء، وتحدث عن الإسناد بأنه من الدين وذكر الحديث المعنعن والاحتجاج به.

٨ ــ اقتصر كتابه على الأحاديث المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، دون الموقوفة على الصحابة إلا نادراً، فقد يذكرها تبعاً لا قصداً.

٩ ــ كان يفرق بين «حدثنا» و «أخبرنا» كما قال الإمام النووي فالأولى عنده للسماع، والثانية عنده لما قرئ على الشيخ، وهذا الفرق: هو مذهب الشافعي واصحابه وجمهور أهل العلم بالمشرق»[2].

١٠ــ العناية والدقة في إسناد لفظ الحديث لراويه، كقوله: «حدثنا فلان» واللفظ لفلان» وإذا كان بينهما اختلاف في حرف من متن الحديث، أو صفة الراوي، أو نحو ذلك، فإنه يبنيه، وربما كان بعضه لا يتغير به معنى[3].

١١ ــ ليس في «صحيح مسلم» حديث معلق، قد حذف أول سنده، إلا في موضع واحد في التيمم، حيث قال: «وروى الليث بن سعد».... فذكر حديث أبي جهم[4]. وقد ذكر السيوطي مواضع أخرى لأحاديث معلقة، إلا أنه

---

(١) «شرح صحيح مسلم» ١ : ٢١.
(٢) «شرح صحيح مسلم» ١ : ٢١.
(٣) «شرح صحيح مسلم» ١ : ٢٢.
(٤) «شرح صحيح مسلم» ١ : ١٩٤.

قال عنها: إن مسلماً أوردها معلقة بعد أن أوردها متصلة، ولذا فلا تعتبر معلقة ومجموعها ستة عشر موضعاً[1].

٣ ـ الموازنة بين الصحيحين: صحيح البخاري وصحيح مسلم:

اختلف العلماء في أي الكتابين ارجح من الآخر، فذهب جمهور المحدثين: إلى ترجيح صحيح البخاري على صحيح مسلم. وذهب جماعة من أهل المغرب وغيرهم: الى ترجيح صحيح مسلم على البخاري ـ وعلى هذا يمكننا بيان المفاضلة بينهما:

١ ـ البخاري أشد صحة في أحاديثه، لاشتراطه ثبوت اللقي بين الراويين، كي يحكم باتصال السند، أما مسلم، فإنه يكتفي بامكان اللقي، وليس من الضروري أن يثبت اللقاء بين الراويين، بل يكتفي بالمعاصرة بينهما.

٢ ـ البخاري يخرج عن الثقات من الدرجة الأولى، في الحفظ والاتقان، ويخرج عن طبقة تليها في التثبت، ومسلم يخرج عن هذه أكثر.

٣ ـ إنَّ ما طعن على البخاري من الأحاديث، والرواة الذين أخرج لهم، أقل مما طعن على مسلم، وهذه الطعون ـ وإن أجاب عنها العلماء ـ لكن السلامة من الطبقة الأولى.

٤ ـ لكن صحيح مسلم أيسر تناولاً، وأنفع للفقيه في التعرف على اختلاف الرواة في بعض الفاظ الحديث[2].

## ثالثاً ـ الإمام أبو داود وسننه

### ١ ـ ترجمته:

هو سليمان الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني، ولد سنة «٢٠٢هـ»

---

(١) «تدريب الراوي» ٦٠.

(٢) «منهج النقد» ٢٥٧ و«الحديث النبوي» ٣٨١.

وتوفي بالبصرة سنة «٢٧٣هـ».

هو الإمام الحافظ العلم أحد حفاظ الحديث وعلله، وفي الدرجة العليا من النسك، والصلاح، وعلم الفقه، والورع، والاتقان.

تلقى العلم على علماء بلده، ثم ارتحل وطوف في البلاد، سمع بخراسان، والعراق، والجزيرة، والشام والحجاز، ومصر، وقدم بغداد مراراً. ثم نزل الى البصرة، وأقام فيها.

تتلمذ على الإمام البخاري، وأخذ عنه الحديث، وتتلمذ على الإمام أحمد بن حنبل، وعرض عليه سننه فاستجادها، واستحسنها[١] وأخذ عن يحيى بن معين، وقتيبة بن سعيد، وغير هؤلاء من أئمة الحديث، ممن لا يحصى كثرة. سلك في العلم مسلك البخاري، .وكان يشبه الإمام أحمد في هديه، وسمته، وأخذ عنه الإمام النسائي، والإمام الترمذي، وابنه ابو بكر بن أبي داود وغيرهم. . . قال محمد بن اسحاق الصاغاني، وابراهيم الحربي: «لين لأبي داود الحديث كما لين لداود الحديد» وقال الحافظ موسى بن هارون: «خُلِقَ أبو داود في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة، ما رأيت أفضل منه»[٢].

وقال الحاكم النيسابوري: «أبو داود إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة»[٣].

وقال أبو بكر الخلال: «هو الإمام المقدم في زمانه رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم وقال ابن حبان: «ابو داود أحد أئمة الدنيا فقهاً، وعلماً، وحفظاً، ونسكاً، وورعاً، واتقاناً»[٤].

## ٢ ـ كتبه ومزايا سننه

أحصى له بعض الباحثين كتبه، فكانت: سبعة عشر كتاباً منها: رسالته في

---

(١) تاريخ بغداد ٩: ٥٦ وسجستان: إقليم معروف بين خراسان، وكرمان، انظر «مقدمة التحفة» ٦٤.

(٢) «تحفة الأحوذي» المقدمة: ٦١.

(٣) «تذكرة الحفاظ»: ٥٩١.

(٤) مقدمة «تحفة الأحوذي»: ٦٤.

وصف السنن و «مسائل الإمام أحمد» و «المراسيل» أما كتابه «السنن» فقد أثنى عليه العلماء ثناءً كبيراً، قال الخطابي: «هو أحسن وضعاً، وأكثر فقهاً من الصحيحين» وقال أيضاً: «كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف، لم يصنف في علم الدين كتاب مثله».

وقال الإمام الغزالي: «إنه يكفي المجتهد في أحاديث الأحكام».

وقال ابن الأعرابي: «لو أن رجلاً لم يكن عنده شيء من كتب العلم إلا المصحف الذي فيه كلام الله تعالى ثم كتاب أبي داود، لم يحتج معهما إلى شيء البتة».

وقال ابن قيم الجوزية: «صار كتابه حكماً بين أهل الإسلام، وفضلاً في موارد النزاع والخصام، فإليه يتحاكم المتخاصمون وبحكمه يرضى المحققون، فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام، ورتبها أحسن ترتيب، ونظمها أحسن نظام، مع انتقائها أحسن انتقاء، واطراحه منها أحاديث المجروحين، والضعفاء»[1].

وأما خصائص هذا الكتاب ومزاياه فهي:

١ ــ عدد أحاديثه «٤٨٠٠» حديثاً، اختارها من «٥٠٠ ألف» حديث، قال رحمه الله: «كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث، انتخبت ما ضمنته، وجمعت في كتابي هذا: أربعة آلاف وثمانمائة حديث من الصحيح وما يشبهه، وما يقاربه».

٢ ــ الكتاب غني في متون الحديث، فعنايته بالمتون كبيرة جداً، ولهذا يذكر الطرق، واختلاف الفاظها.

٣ ــ يعني هذا الكتاب بفقه الحديث أكثر من عنايته بالأسانيد، قال الخطابي عنه: «فقد جمع في كتاب هذا من الحديث في أصول العلم، وأمهات السنن، وأحكام الفقه، ما لم يعلم متقدماً سبقه إليه، ولا متأخراً لحقه فيه». وقال النووي: «وينبغي للشاغل بالفقه وغيره الاعتبار بسنن أبي داود. . . . فإن معظم

---

(١) انظر مقدمة «تحفة الأحوذي»: ٦٢ و «الحديث النبوي»: ٣٨٩.

أحاديث الأحكام التي يحتج بها فيه مع سهولة تناوله، وتلخيص أحاديثه، وبراعة مصنفه، واعتنائه بتهذيبه»[1].

٤ ــ لا يذكر في الباب أحاديث كثيرة، ولا يعيد الحديث في الباب إلا لزيادة فيه.

٥ ــ قد يختصر الحديث الطويل، ليدل على موضع الاستشهاد، يقول في رسالته لأهل مكة: «وربما اختصرت الحديث الطويل، لأني لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه، ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرته لذلك.

٦ ــ يشير إلى الحديث الذي فيه وهن شديد، ويبينه، قال في رسالته لأهل مكة: «وما في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته».

٧ ــ وإذا لم يذكر في الحديث شيئاً من توهنيه، وتضعيفه، فحكمه عنده: «صالح» واختلف العلماء في تفسير مصطلح «صالح» والمختار كما قال أحد الباحثين.

«وقد تأملنا سنن أبي داود فوجدنا الأحاديث التي يسكت عنها متنوعة جداً، فمنها الصحيح المخرج في الصحيحين، ومنها صحيح لم يخرجاه، ومنها الحسن، ومنها أحاديث ضعيفه أيضاً لكنها صالحة للاعتبار، ليست شديدة الضعف، فتبين بذلك: أن مراد أبي داود من قوله: «صالح» المعنى الأعم الذي يشمل: الصحيح والحسن، ويشمل: ما يعتبر به ويتقوى، لكونه يسير الضعف، وهذا النوع يعمل به لدى كثير من العلماء، مثل أبي داود وأحمد والنسائي، وإنه عندهم أقوى من رأي الرجال»[2].

٨ ــ ليس فيه شيء من الآثار[3] وقد يفاضل بين حديثين فيقوي أحدهما على الآخر.

---

(١) انظر مقدمة «تحفة الأحوذي» ٦٢.

(٢) «منهج النقد» ٢٧٧.

(٣) المقصود بالآثار هنا: ما روي عن غير النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة والتابعين.

٩ ــ فيه كثير من المراسيل، واختلاف العلماء بالاحتجاج بها معروف.

شرح «سنن أبي داود».

شرح سنن أبي داود كثير من العلماء ومن أشهرهم:

١) ــ الإمام الخطابي المتوفى سنة «٣٨٨» في كتابه «معالم السنن» وهو مطبوع.

٢) ــ العلامة العظيم أبادي في كتابه «عون المعبود» مطبوع في أربع مجلدات.

٣) ــ قطب الدين أبو بكر اليمني الشافعي المتوفى سنة «٧٥٢هـ» في أربع مجلدات كبار.

٤) ــ الشيخ خليل أحمد المتوفى «١٣٤٦» في كتابه: «بذل المجهود في حل سنن أبي داود»[1].

## رابعاً ــ الإمام الترمذي وسننه

### ١ ــ ترجمته:

هو محمد بن عيسى بن سورة، كنيته، أبو عيسى، ولد سنة «٢٠٠هـ» في قرية «بوج» من قرى «ترمذ» على نهر «جيحون»، وتوفي في قريته سنة «٢٧٩هـ»[2].

وكان ضريراً، عمي في آخر عمره[3] وكان آية في الحفظ، والذكاء، وكان

---

(١) «الحديث النبوي» للاستاذ الصباغ: ٣٩٠ و «السنة ومكانتها» للدكتور السباعي: ٤٥١ و «تبسيط علوم الحديث» للمطيعي: ٢٥١.

(٢) «مقدمة تحفة الأحوذي»: ١٦٨.

(٣) لبكائه من خشية الله سبحانه «مقدمة تحفة الأحوذي»: ١٧٠.

إماماً، ثقة، ورعاً زاهداً، وقد شهد العلماء له بالعلم، والحفظ والمعرفة، قال الحافظ ابو سعيد الأدريسي: «كان الترمذي أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، صنف الجامع ـ سننه ـ والتواريخ والعلل، تصنيف رجل عالم متقن، يضرب به المثل في الحفظ: «امتحنه بعض المحدثين في أربعين حديثاً من غرائبه، فأعادها من صدره، فقال له: ما رأيت مثلك»[1].

طاف البلاد، وسمع من الخراسانيين، والعراقيين، والحجازيين، كان من خواص تلامذة الإمام البخاري، قال الحاكم: «مات محمد بن اسماعيل البخاري، ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ، والورع، والزهد، بكى حتى عمي، وبقي ضريراً» بل شهد له البخاري بأنه قد استفاد منه وانتفع، قال الترمذي: قال الامام محمد بن اسماعيل ـ يعني البخاري ـ: «ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي»[2] وسمع الإمام الترمذي من الإمام مسلم صاحب «الصحيح» لكن لم يرو عنه في جامعه إلا حديثاً واحداً[3].

٢ ـ كتبه ومزايا سننه:

له كتاب «العلل الكبير» و«الشمائل المحمدية» وأهم مؤلفاته: «الجامع» المشهود بـ «سنن الترمذي» قال عنه الترمذي نفسه: «عرضت هذا الكتاب على علماء الحجاز، والعراق، وخراسان، فرضوا به واستحسنوه، وما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثاً قد عمل به الفقهاء».

وهذه بعض مزايا «سنن الترمذي»:

١ ـ رتب كتابه على الأبواب مقتدياً بالبخاري، ومسلم، وأبي داود، فجمع بين طرقهم، وأضاف عليها بيان مذاهب الصحابة، والتابعين، وفقهاء الأمصار، فجاء كتابه جامعاً[4].

٢ ـ اختصر طرق الحديث اختصاراً لطيفاً، فذكر واحداً، وأومأ إلى ما

---

(١ ـ ٢) «مقدمة تحفة الأحوذي» ١٦٧.

(٣) «مقدمة تحفة الأحوذي» ١٤٧.

(٤) «مقدمة التحفة» ١٧٦.

عداه، وكان حسن الترتيب قليل التكرار.

٣ ــ بين أمر كل حديث، من أنه صحيح، أو حسن، أو ضعيف، أو منكر، وبين وجه الضعف ليكون الطالب على بصيرة، فيعرف ما يصلح للاعتبار عما دونه، وذكر أنه مستفيض، أو غريب، أو معلل، وبين علته.

٤ ــ سمى من الرواة من يحتاج إلى التسمية. وكنى من يحتاج إلى التكنية، ولم يدع خفاء لمن هو من رجال العلم.

٥ ــ ليس في جامع الترمذي ـ سننه ـ حديث موضوع، «ولقد ذكر ابن الجوزي في موضوعاته ثلاثة وعشرين حديثاً مما خرجه الترمذي في جامعه، وحكم عليها بالوضع، والتحقيق: أنها ليست موضوعة»[١].

٦ ــ كتابه أيسر تناولاً لطالب العلم من الصحيحين، قال الإمام أبو اسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري عن جامع الترمذي: «كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم، لأن كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم، وكتاب أبي عيسى ـ سنن الترمذي ـ يصل إلى فائدته كل أحد من الناس[٢] إنه كتاب كثير النفع، عظيم الفائدة، جمع علوماً كثيرة: الحديث ـ الفقه ـ علوم الحديث ـ المصطلح ـ الأسماء والكنى ـ التعديل والتجريح ـ من أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يدركه ـ تعداد من روى من الصحابة[٣]. . . . .

## شروح الجامع:

١ ــ «عارضة الأحوذي في شرح الترمذي» للإمام ابي بكر محمد بن عبد الله الإشبيلي المعروف «بابن العربي» المتوفى سنة «٥٤٣هـ».

٢ ــ «قوت المغتذي في شرح الترمذي» للإمام جلال الدين السيوطي

---

(١) «مقدمة التحفة» ١٨٠.

(٢) «تبسيط علوم الحديث» ٢٥٨.

(٣) «قوت المغتذي» للسيوطي ١: ٢١٥ و«مقدمة تحفة الأحوذي» ١٧٥.

المتوفى سنة: «٩١١هـ».

٣ ـ «تحفة الأحوذي لشرح جامع الترمذي» للشيخ عبد الرحمن المباركفوري، طبع في دهلي في أربعة أجزاء وله «مقدمة» في علم الحديث وترجمة الأئمة، وخصوصاً الامام الترمذي وجامعه في مجلد واحد.

٤ ـ شرح ثلثي الكتاب في عشر مجلدات ـ ولم يتمه ـ ابن سيد الناس. المتوفى سنة «٧٣٤» وأتمه الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي المتوفى سنة «٨٠٦»[١].

## خامساً ـ الإمام النسائي وسننه

### ١ ـ ترجمته:

هو الحافظ ابو عبد الرحمن. أحمد بن شعيب الخراساني النسائي، والنسائي نسبة إلى نَسَاء بفتح النون قرية بخراسان[٢]. ونساء بالمد والقصر. نساء ونسا.

ولد سنة «٢١٥هـ» بنساء وتوفي سنة «٣٠٣هـ» بفلسطين بالرملة وقيل بمكة. وسمع من أئمة الحديث في عصره، وطاف في خراسان، والعراق، والشام، والحجاز، ومصر، والجزيرة، وقد استوطن مصر إلى سنة «٣٠٢» ثم انتقل إلى دمشق، كل ذلك يسمع من أئمة الحديث ويرحل في طلبه، سمع من إسحاق بن راهوية، وإسحاق بن حبيب، وروى القراءة عن أحمد بن نصر النيسابوري، وروى عن خلق آخرين لا يحصون، وروى عنه الكثير، وكان إماماً، ورعاً، فقيهاً، عالماً بالرجال، والصحيح، والسقيم.

قال أبو الحسين بن المظفر: «سمعت مشايخنا بمصر يعترضون لأبي عبد

---

(١) «الحديث النبوي» ٣٩٩ «منهج النقد» ٢٧٥.

(٢) «تحفة الأحوذي» ٦٦.

الرحمن النسائي بالتقدم، والإمامة، ويصفون من اجتهاده في العبادة بالليل والنهار، ومواظبته على الحج والجهاد، وإقامة السنن المأثورة، واحترازه عن مجالس السلطان»[1].

وقال الحاكم: سمعت علي بن عمر الدارقطني يقول: «أبو عبد الرحمن مقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره» وقال أيضاً: «النسائي أفقه مشايخ مصر، وأعرفهم بالصحيح والسقيم وأعلم بالرجال»[2] وقد اشتهر النسائي بشدة تحريه في الحديث والرجال وإن شرطه في التوثيق شديد، نقل التاج السبكي عن شيخه الذهبي: «أن الإمام النسائي احفظ من الإمام مسلم صاحب الصحيح، وأن سننه أقل السنن حديثاً ضعيفاً بعد الصحيحين»[3].

**٢ ــ كتابه ومزاياه:**

وضع كتاباً كبيراً في السنن عرف بـ «السنن الكبرى» وانتخب منه كتاب «المجتبى» المشهور بـ «سنن النسائي» وقد قيل إن اسمه «المجتنى» بالنون.

ويمكن بيان خصائصه بأنه:

١ ــ أقل الكتب الستة بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ولذلك ذكروه بعد الصحيحين في المرتبة، لأنه أشد انتقاداً للرجال، وشرطه أشد من شرط أبي داود والترمذي وغيرهما.

٢ ــ جمع بين الفقه وفن الإسناد في كتابه، فقد رتب الأحاديث على الأبواب، ووضع لها عناوين تبلغ أحياناً منزلة بعيدة من الدقة، وجمع أسانيد الحديث الواحد في موطن واحد.

٣ ــ جمع بين الرواية والدراية، وأحسن بيان العلل، ولا يكاد يخرج لمن يغلب عليه الوهم ولا لمن كان فاحش الخطأ[4].

---

(١) «تحفة الأحوذي» ٦٥.

(٢) «تحفة الأحوذي»٦٥.

(٣) انظر مقدمة كتاب «السنن» للنسائي المطبوع وانظر «مقدمة تحفة الأحوذي» ٦٤.

(٤) انظر «مقدمة تحفة الأحوذي» ٦٤، «ومنهج النقد» ٢٧٧ و«تبسيط الرواية» ٢٥٨.

وشرحه:

١ ــ السيوطي المتوفى سنة «٩١١هـ» شرحاً موجزاً ونشر في دهلي ومصر.

٢ ــ السندي المتوفى سنة «١١٣٨» شرحاً موجزاً إلا انه اوسع من السيوطي.

٣ ــ وشرح ابن الملقن زوائده على الصحيحين وابي داود والترمذي في مجلد[١] وله مصنفات أخرى غير «السنن» قال الشوكاني: «وله مصنفات كثيرة في الحديث والعلل.... منها «السنن»[٢].

## سادساً ــ الإمام ابن ماجة وسننه

### ١ ــ ترجمته:

هو الإمام ابو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني، الحافظ المشهور[٣].

ولد سنة «٢٠٩هـ» وتوفي سنة «٢٧٣هـ».

كان إماماً في الحديث، عارفاً بعلومه، وجميع ما يتعلق به، قال أبو يعلى الخليلي الحافظ: «ابن ماجة: ثقة كبير متفق عليه يحتج به، له معرفة، وحفظ رحل في طلب الحديث إلى العراق، ومكة. والشام، ومصر، حتى سمع أصحاب مالك، والليث بن سعد.

---

(١) انظر «الحديث النبوي» ٣٩٦ وانظر «مقدمة تحفة الأحوذي» ٦٥.

(٢) انظر «مقدمة تحفة الأحوذي» ٦٥.

(٣) انظر «مقدمة تحفة الأحوذي» فقد قال مؤلفها: اختلف في «ماجة» فقيل: إنه لقب والده وقيل هو اسم امه. و«قزوين» من أشهر مدن عراق العجم: ٦٧.

### ٢ ـ كتبه ومزايا سننه:

له مصنفات كثيرة في السنن والتفسير والتاريخ ، أهمها كتابه «السنن» يعتبر هذا الكتاب سادس الصحاح قال الذهبي: «عرضت هذه السنن على أبي زرعة فنظر، فيه، وقال: أظن إن وقع هذا في أيدي الناس، تعطلت هذه الجوامع، أو أكثرها، ثم قال: لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في إسناده ضعف»[١].

وقد اعتبر هذا الكتاب رابع السنن، ومتمم الكتب الستة، التي هي المراجع الأصول، للسنة النبوية، وكان المتقدمون يعدونها خمسة، ليس فيها كتاب ابن ماجة ثم جعل بعضهم «الموطأ» سادسها ولما رأى بعض الحفاظ كتابه كتاباً مفيداً قوي النفع في الفقه، ورأى من كثرة زوائده أدرجه في الأصول، وجعلوه آخرها منزلة، وذلك لأنه تفرد بأحاديث عن رجال متهمين بالكذب»[٢].

ويمكن بيان خصائص هذا الكتاب بما يلي:

١ ـ اشتهر الكتاب بدقة تبويبه، وكثرتها، فاشتمل على اثنين وثلاثين كتاباً، والف وخمسمائة باب، وجملة ما فيه من الأحاديث: أربعة آلاف حديث[٣].

٢ ـ فيه زوائد كثيرة عما ورد في الكتب الخمسة، وقد اختلف العلماء في الحكم عليها، فالحافظ المزي يرى: «أن كل ما انفرد به ابن ماجة عن الخمسة ضعيف»، ولكن الحافظ ابن حجر يقول: إنه انفرد بأحاديث كثيرة صحيحة»[٤].

٣ ـ طبع هذا الكتاب في مصر والهند طبعات عدة، أحسنها طبعة الاستاذ محمد عبد الباقي، وقد صدرت بجزأين، وزودها بفهارس متعددة، لتيسير الوصول الى الحديث المطلوب.

---

(١) انظر «مقدمة تحفة الأحوذي» ٦٦.
(٢) انظر «منهج النقد» ٢٧٨ وانظر «الرسالة المستطرفة» ١٠ وانظر «مقدمة تحفة الأحوذي» ٦٦.
(٣) مقدمة «تحفة الأحوذي»: ٦٦.
(٤) «الفصل المبين» للقاسمي: ١١٣.

شروحه: شرح هذا الكتاب عدد من العلماء منهم:

١ ــ كمال الدين محمد بن موسى الدميري الشافعي المتوفى سنة: «٨٠٨هـ» في خمس مجلدات.

٢ ــ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة «٩١١هـ» وسمى شرحه: «مصباح الزجاجة».

٣ ــ السندي محمد بن عبد الهادي المتوفى سنة «١١٣٨هـ» وقد طبع هذا الشرح مع كتاب «السنن» في جزأين.

٤ ــ ابراهيم بن محمد الحلبي المتوفى سنة «٨٤١هـ».

٥ ــ سراج الدين عمر بن الملقن شرح زوائده على الخمسة في ثمانية مجلدات وسماه: «ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجة».

٦ ــ الشيخ الدهلوي كتب حاشية سماها: «انجاح الحاجة» وطبعت في الهند مع كتاب «السنن» ومع كتاب «مصباح الزجاجة»[1].

* * *

(١) «الحديث النبوي» ٤٠١.

# بعض المصطلحات

اتفق العلماء على بعض المصطلحات رمزاً واختصاراً منها قولهم:

١ ــ «كتب الصحاح» فهي تشمل الكتب الستة للبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة.

إلا أن العلماء اختلفوا في ابن ماجة فجعلوا الكتاب السادس موطأ الإمام مالك كما قال رزين وابن الأثير أو مسند الدارمي كما قال ابن حجر العسقلاني[١].

٢ ــ «الكتب الخمسة» هي كتب البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وهم المقصودون من عبارة: «رواه الخمسة» أي ما عدا ابن ماجة.

٣ ــ وعبارة «الصحيحين» تطلق على صحيحي البخاري ومسلم ويقال في الحديث الذي روياه: «رواه الشيخان» أو «متفق عليه».

٤ ــ وعبارة «أصحاب السنن» أو رواه «الأربعة» فهم أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة.

٥ ــ وعبارة «ثنا» أو «نا» أو «دثنا» معناها: «حدثنا».

٦ ــ وعبارة «ثني» أو «دثني» معناهما: «حدثني».

٧ ــ وعبارة «أنا» أو «أرنا» معناهما: «أخبرنا» ولا يختصرون «أنبأنا» عادة[٢].

---

(١) الرسالة المستطرفة: ١٠ ـ ١١.

(٢) توجيه النظر: ٣٢٢.

٨ ــ حرف «ح» إشارة إلى التحويل من سند لآخر فاذا كان للحديث إسنادان أو أكثر فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد إلى إسناد «ح» ومنهم من يكتب بدلاً عنها «صح». والمختار لقارىء الحديث إذا صادف هذه الحاء أن يقرأ كما هي «حا» ثم يمر إلى الكلام بعدها[٣].

٩ ــ من الخطأ الواضح أن يرمز بـ «ص» أو «صلعم» للصلاة والتسليم على النبي صلى الله عليه وسلم بل عليه المحافظة على كتابة الصلاة والتسليم دون اختصاره بالصلاة فقط والتسليم فقط ولا يرمز إليهما. فلا يمل طالب العلم من الصلاة والسلام عليه كلما ذكر لئلا يحرم من الأجر العظيم عند الله سبحانه فقد أمرنا بذلك بقوله تعالى: «إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً».

* * *

(٣) انظرمنهج النقد : ٢٣٨.

# خاتمة

نحمد الله سبحانه على أن وفقنا لإتمام هذا الكتاب «معالم السنة النبوية» فإن كان فيه تقصير فهو مني، وإن كان فيه توفيق فمن المولى سبحانه وأرجو ممن يجد فيه خطأً أن يتكرم فيرشدنا إليه لنتدارك الخطأ في طبعة قادمة إن شاء الله وله جزيل الشكر.

وأتقدم بشكري الجزيل، لكل من ساهم بملاحظاته أثناء كتابته من الزملاء الأكارم، ولكل من ساهم في طباعته ونشرهِ والحمد لله أولاً وآخراً.

كتبه عبد الرحمن عتر